مدخل إلى الاقتصاد

كتاب بيداغوجي وفق المقرر الوزاري
للسنة الأولى ليسانس جذع مشترك

إعداد: الدكتورة نصراوي دنيا زاد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة خنشلة

فهرس المحتويات

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد 12

1- المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد.....13

2- فروع الاقتصاد.....33

3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.....43

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية.....57

1- تعريف المشكلة الاقتصادية.....57

2-أسباب المشكلة الاقتصادية.....58

3-المسائل الاقتصادية الرئيسية الثلاث.....59

4-منحنى إمكانيات الإنتاج.....63

5-عناصر المشكلة الاقتصادية.....67

المحور الثالث: مناهج الاقتصاد.....70

1-تعريف المنهج.....71

2- مكونات المنهج العلمي.....73

3-أنواع المناهج العلمية في الاقتصاد.....76

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (الإنتاج).....88

1- تعريف الإنتاج.....89

2- أنواع الإنتاج.....91

3-عوامل الإنتاج.....95
4- قياس الإنتاج.....99
المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (التوزيع).....109
1-تعريف التوزيع.....109
2- سوق المستهلك.....111
3-سوق الأعمال.....112
4-استراتيجية التوزيع.....112
المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (الاستهلاك).....116
1-تعريف الاستهلاك.....116
2-نظرية الاستهلاك.....116
المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (الادخار).....124
1-تعريف الادخار.....124
نظرية الادخار.....124
المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية.....127
1-تعريف الاستثمار.....127
2- أنواع الاستثمار.....130
المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية.....137

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية.....137
2- أنواع المؤسسات الاقتصادية.....138
3- خصائص المؤسسات الاقتصادية.....139
4- أهداف المؤسسة الاقتصادية.....140
5- أنواع المؤسسات الاقتصادية.....141
المحور السادس: السوق.....144
1-تعريف السوق.....144
2-أهداف السوق.....144
3-تصنيفات السوق.....145
المحور السابع: النظام الاقتصادي.....152
1- تعريف النظام الاقتصادي.....152
2- تطور الأنظمة الاقتصادية.....154
2-أنواع النظم الاقتصادية.....158
المحور الثامن: السياسات الاقتصادية.....176
1-تعريف السياسة الاقتصادية.....176
2- أنواع السياسة الاقتصادية.....177
المحور التاسع: النقود.....208
1- تعريف النقود.....208

2- خصائص النقود.....210

3- وظائف النقود 212

المحور العاشر: مشكلات اقتصادية كبرى (التضخم) 222

1- تعريف التضخم.....222

2- أسباب التضخم.....223

3- أنواع التضخم.....224

المحور الحادي عشر:مشكلات اقتصادية كبرى (البطالة).....231

1- تعريف البطالة.....231

2- أنواع البطالة.....233

3- آثار البطالة.....237

4- سياسات معالجة البطالة.....239

المحور الثاني عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية.....242

1- البنك الدولي 242

2- صندوق النقد الدولي.....245

3- منظمة التجارة العالمية.....252

4- الاتحاد الأوروبي.....261

تقديم

منذ أن عمر الإنسان الأرض، سعى إلى اكتشاف الطرق والأساليب التي تجعل عيشه يسيرا ، وبدأ في البحث عن الوسائل التي تتيح له تسخير ما تزخر به الطبيعة من موارد متنوعة لتلبية متطلباته واحتياجاته اللامحدودة مدفوعا برغبته الفطرية في البقاء وتطوير وتحسين أنماط معيشته واكتشاف المجهول واللامعلوم واستثمار قدراته الفكرية والجسدية للحصول على المعرفة وتحقيق تراكمها تدريجيا حتى أضحت حياة المجتمعات البشرية اليوم من السهولة التي ألغت الحدود المكانية والزمانية ووظفت العلوم لتحقيق الرفاه في شتى المجالات. لقد اهتدى الإنسان البدائي إلى الزراعة والرعي والصيد مسخرا ما تمنحه الأرض والطبيعة من موارد، كما أنه طوع الحديد وصنع أدوات وأسلحة تعينه على مواصلة أنشطته وأحرز تقدما كبيرا جعله ينتج كل ما يستهلك ، لينتقل بعد ذلك من مرحلة الاكتفاء الذاتي إل مرحلة المبادلة ومقايضة الفائض الذي ينتجه مع غيره من الفوائض في ظل التخصص وتقسيم العمل والتنقل لمناطق جديدة، ومع إيجاد النقود اتسع نطاق المبادلات التجارية من السلع والخدمات وتطورت النشاطات الإنسانية التي تركزت في البداية

على إشباع الحاجات المتعددة لكن الغاية منها تغيرت بعد هذا التحول الشامل الذي طرأ على المشهد العام لحياة البشر لترتكز على الاستغلال الأمثل للموارد التي أصبحت محدودة مع مرور الوقت في مقابل تزايد الحاجات، إذ تشكلت المشكلة الاقتصادية التي تعد محور علم الاقتصاد الذي يستهدف إيجاد حلول مستدامة لهذه المعضلة التي ألمت بكل المجتمعات البشرية وتستدعي البحث في طبيعتها ومسبباتها وأبعادها والظواهر المرافقة لها والحلول الكفيلة بالحد منها.وبشكل عام وباتفاق الباحثين في التاريخ البشري، مر الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض بعدة عصور تاريخية يتم إجمالها في عصور ما قبل التاريخ، وعصور التاريخ، ويفصل بينهم اكتشاف أو اختراع أو معرفة الكتابة في عام 3500 قبل الميلاد، فأما عصور ما قبل التاريخ فتتكون من العصر الحجري القديم، وهو العصر الذي استعمل فيه الإنسان الحجارة المنحوتة ولقد امتد هذا العصر إل أن اهتدى إلى الزراعة. وأما العصر الحجري الحديث فهو العصر الذي استعمل فيه الحجارة المصقولة وحتى اكتشاف وتعلم الإنسان للكتابة.

تتكون المراحل الكبرى لعصور التاريخ من أربعة مراحل، المرحلة الأولى وتتمثل في العصر القديم الذي يبدأ من عام 3500 قبل الميلاد وينتهي بمرحلة سقوط الإمبراطورية الرومانية في عام 476 ميلادي. وتتمثل المرحلة الثانية في العصر الوسيط والذي بدأ من عام 476 ميلادي وحتى اكتشاف أمريكا في عام 1492 ميلادي.

تبدأ المرحلة الثالثة من عام 1492 ميلادي، وهي مرحلة العصر الحديث الذي يمتد حتى الثورة الفرنسية عام 1789 ميلادي. ثم دخل العالم المرحلة الرابعة وهي العهد المعاصر والذي بدأ من عام 1789 ميلادي وحتى الآن.

أنتج التراكم المستمر في الأفكار والمعرفة الإنسانية ثورات تعاقبت على مر التاريخ، ونال النشاط الاقتصادي حظه الوافر من هذه الثورات التي توالت الواحدة تلو الأخرى فاستفادت كل ثورة من التطورات والنتائج الكبيرة التي تحققت في سابقتها.

أدخلت الثورة الصناعية الأولى الماء والبخار كعنصرين لمكننة الإنتاج. فمجتمعات اليوم تأسست على ركائز الثورة الصناعية الأولى التي انبثقت في منتصف القرن الثامن عشر وغيرت من أساليب وطرق

وحجم الإنتاج والإدارة آنذاك، ووضعت اللبنة الأولى لتطوير الاقتصاديات على النحو الذي يشهده العالم اليوم.

احتضنت بريطانيا الثورة الصناعية الأولى في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وتجسدت في الاختراعات العلمية المكتشفة منذ القرن السابع عشر الذي يوصف بأنه عصر التنوير وتنامي النزعة الفكرية والبحث والابتكار الذي حول مسار وطرق الإنتاج في القارة الأوروبية. ويشير الباحثون إلى أن هذه الحركية الكبيرة وجدت جذورها في عهد الثورة التجارية ونظام الميركانتيلية وما رافقها من تعاظم في وتيرة التجارة الدولية وتسابق أوروبي نحو التصنيع والإنتاج وخلق الثروة والمضي قدما نحو اقتصاديات الحجم الكبير. وكان السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف، إيجاد أساليب إنتاج أكثر تطورا باستخدام الآلات والمكننة في ظل الزيادة المفرطة في الطلب الدولي على المنتجات المصنعة القادم على وجه الخصوص من المستعمرات.

أفضى هذا الزخم في التصنيع إلى تسارع البحث عن مزيد من التطور في أساليب الإنتاج بتحول الورشات الصناعية الصغيرة إلى مصانع ضخمة تنتج بكميات هائلة فلم يعد المحرك البخاري يستجيب لزيادة الطاقة الإنتاجية فبدأ التمديد الكهربائي في الصناعة وبناء محطات التوليد وهو

ما يعد بداية لثورة جديدة هي الثورة الصناعية الثانية الممتدة من عام 1860 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، وارتكزت على لتقنيات الجديدة خاصة الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي والخامات والمواد الجديدة بما في ذلك السبائك والمواد الكيميائية وتقنيات الاتصالات مثل التلغراف والراديو، وبينما استندت الثورة الصناعية الأولى على الحديد وتقنيات البخار وإنتاج الأنسجة، فإن محركات الثورة الصناعية الثانية تمثلت في صناعة الصلب والسكك الحديدية والكهرباء والمواد الكيميائية. تعد نواتج الثورة الصناعية الثانية أساسا للنظام الاقتصادي الذي تعيش فيه المجتمعات اليوم وتمثل جذوره المتأصلة على الرغم من انتقاله للثورة الصناعية الثالثة في خمسينات القرن العشرين إلا أن دعائم قاعدة الإنتاج وآلياتها تنسب إلى عصر الثورة الصناعية الثانية وما تبعها من تداعيات وعوارض. خلال الثمانينات من القرن العشرين دخل العالم حقبة الثورة الصناعية الثالثة أو الثورة الرقمية المرتكزة على تقدم التكنولوجيا من الأجهزة الإلكترونية والميكانيكية التناظرية إلى التكنولوجيا الرقمية المتاحة اليوم. وتضمنت محركات هذه الثورة الكمبيوتر الشخصي والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصادر الطاقة المتجددة

صنعت التطورات السابقة واقع اليوم بكل ما يتضمنه من حداثة وقوة صناعية قوية ومحركات تكنولوجية ورقمية متقدمة وبرمجيات سريعة جعلت من الصناعة أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات المستهلكين التي تغيرت بدورها فقد أصبح العالم الافتراضي متحكما في كل حاجات واتجاهات البشر هو ما يدل على الولوج إلى ثورة صناعية رابعة يدفعها الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والطباعة الثلاثية الأبعاد والروبوتات وشكلت ما يسمى بالمصانع الذكية والمدن الذكية وتغيرت معها حياة البشر، وما زال المستقبل يخبئ المزيد من التطورات التي صنعها الفكر الإنساني والمعرفة العلمية الممنهجة للباحثين والمفكرين على امتداد الأزمان.

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي والعلوم العلوم الأخرى

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي والعلوم العلوم الأخرى

الفكر الاقتصادي هو جزأ لا يتجزأ من النشاط الإنساني، وهو بذلك علم ينتمي إلى مصاف العلوم الاجتماعية المهتمة بالظواهر المحيطة بالأفراد بتوجيه سلوكهم والتحكم في موافقهم وتحديد توجهاتهم. ويختص علم الاقتصاد بدراسة السلوك الإنساني في الجانب المرتبط بعمليات الإنتاج والتبادل والاستثمار والاستهلاك والتي تعد متداخلة وذات صلة وثيقة ببقية النواحي والشواغل الإنسانية، إذ لا تعد منفصلة عن بقية الجوانب المرتبطة بالأفراد فاهتمام الاقتصادي يجب أن لا يقتصر على الظواهر الاقتصادية بل يجب أن يمتد إلى الاعتبارات النفسية والاجتماعية.

وقد بدأ الاهتمام بالظواهر الاقتصادية المتعلة بالممارسات الإنسانية في الحضارات القديمة من خلال محاولات تحليل أسبابها ونتائجها وآثارها على الجوانب المرتبطة بحياة الناس.

يعد الإغريق أولى الحضارات التي أبدت اهتماما كبيرا بدراسة الأنشطة الاقتصادية وما يحيط بها من مظاهر وتجليات، والسعي إلى تفسير آثارها وتداعياتها.

1- المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد

لم يتبلور الاقتصاد كعلم مستقل بذاته إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وهو بذلك علم حديث النشأة وسبب ذلك مرده شح وقلة الإسهامات البحثية والفكرية والدراسات التي تناولت تحليلا عميقا وشاملا لواقع الأنشطة الإنسانية التي تدور حول الاقتصاد، وكل ما سبق هذه الفترة لا يعدو أن يكون أراء وأفكار متفرقة في مؤلفات فلسفية أشارت عرضا إلى بعض الجوانب الاقتصادية، لذلك كان الاقتصاد جزءا من الفلسفة العامة للعلماء الذين تناولوا كل جوانب النشاط الإنساني بما فيها الاقتصاد لعقود طويلة. كما أن تعريف الاقتصاد كفرع من العلوم الاجتماعية لم يتم الاتفاق عليه في أوساط الباحثين والمفكرين، ونتيجة لذلك اختلفت التعاريف والتصورات والأراء بشأن علم الاقتصاد باختلاف التيارات والمذاهب الفكرية والإيدلوجيات والمعتقدات والفلسفة المعتنقة، فتوالت النظريات والمدارس الاقتصادية على مر العصور وتباين منظورها لتعريف الاقتصاد وأسسه ومبادئه كما اختلف تعريفهم لعناصره كالثروة والانتاج والتوزيع والتبادل والقيمة والأجور والعملة والأرباح[1]، فلا يوجد

[1] طاهر البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 120-130.

اتجاه واحد أو اتفاق شامل على مضمون الاقتصاد، وهو ما يحتم دراسة كل المذاهب والتيارات والنظريات والتعرف على افتراضاتها ومبادئها والنتائج التي توصلت إليها.

وفي هذا الشأن تخلل تاريخ الحضارات الإنسانية نشوء العديد من المدارس الاقتصادية أهمها المدرسة التجارية والمدرسة الفيزيوقراطية والمدرسة الكلاسيكية ، فضلا عن مساهمة العلماء والمفكرين المسلمين في وضع أسس وركائز الاقتصاد في فترات مبكرة من التاريخ المعاصر وأصبحت مؤلفاتهم وكتبهم مصادر أساسية اعتمد عليها المفكرون والباحثون الغربيون المعروفون والمؤسسن لعلم الاقتصاد في صياغة نظرياتهم، إذ يؤكد الكثير من المؤرخون أن أبو الاقتصاد الرأسمالي "أدم سميث adam smith" قد تأثر بما أسهم به العالم الإسلامي "ابن خلدون" من أفكار في مختلف مؤلفاته بل وأن الكثير من القوانين والنظريات التي صاغها آدم سميث قد سبقه إليها "إبن خلدون"[2].

وقبل التعرف على المعنى الاصطلاحي للاقتصاد ونظرة كل مدرسة للأنشطة الاقتصادية، من المناسب تقديم التعريف اللغوي لمصطلح

[2] جون كينيث جالبت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص ص:56-60.

اقتصاد وما يقابله في اللغة الإنجليزية هو المصطلح "economics" وتشير غالبية الدراسات في علم المصطلحات إلى أن الأصل اللغوي لمصطلح economics هي الكلمة اليونانية "Oikosnomos"، التي تم استخدامها لأول مرة في القرن الثالث قبل الميلاد من طرف الفيلسوف اليوناني أرسطو في إشارة إلى تدبير المنزل[3] .

وفي القرن الرابع قبل الميلاد ظهر مؤلف للفيلسوف اليوناني "زينوفن" بعنوان: « Oikosnomos » والتي تعني تدبير وإدارة شؤون المنزل وفي ذلك الوقت توسع الناس في مدلول المنزل فأصبح يطلق على الجماعة التي تحكمها الدول الواحدة.

والمعنى اللغوي لكلمة اقتصاد في اللغة العربية هو التوسط بين الإسراف والتقتير. أما اصطلاحا فيخطئ الكثير باعتقاده أن كلمة اقتصاد تعني الثروة أو المال، إذ أن مدلول هذه الكلمة أوسع بكثير وينصرف إلى تدبير وإدارة شؤون المال وتأمين إيجاده والحفاظ عليه.

---

[3] إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ص ص: 75-80.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن ميلاد علم الاقتصاد مرتبط بصدور كتاب "أدم سميث Adam Smith بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم « an inquiry into the nature and causes of the Wealth Of Nations »[4] عام 1776، ذلك لأن أدم سميث استعرض من خلال هذ المؤلف تفسيرا علميا للعديد من الظواهر الاقتصادية ونقاشا موسعا منهجيا لبعض المبادئ والقوانين، وقدم بناءا فكريا متماسكا ونظرية اقتصادية شاملة تعد الأولى من نوعها في العصر الحديث حتى أصبح كتاب "ثروة الأمم" أحد معالم تطور الفكر الاقتصادي.

[4] كتاب ثروة الأمم هو أحد أهم مؤلفات الفيلسوف الأخلاقي وعالم الاقتصاد الاسكتلندي "آدم سميث" يتضمن كتاب ثروة الامم أحد عشر فصلا خصص الفصول الثلاث الاولى لمناقشة مبدأ تقسيم العمل ومزاياه وخصائصه، وفي الفصل الرابع تناول أص المال واستعماله، وتطرق في الفصل الخامس إلى تحديد المقصود بالسعر الحقيقي والسعر الاسمي للسلع لينتقل إلى دراسة توضيح الأقسام المكونة لسعر السلع في الفصل السادس، ثم تفسير سعر السلع الطبيعي وسعرها في السوق من خلال الفصل السابع أما الفصل الثامن فتناول أجور العمل، واستعرض الفصل التاسع أرباح رأس المال، وتطرق من خلال الفصل العاشر إلى الأجور والربح في مختلف أصناف العمل، وخصص الفصل الحادي عشر لريع الأرض.
ومن بين مؤلفاته أيضا قراءة في اقتصاد السوق، ثروات الأمم، العمل والتجارة، المجتمع والمنفعة الفردية، النظام البسيط للحرية الطبيعية.

كان آدم سميث حريصا على تحديد المنهج المستخدم في أبحاثه وأطروحاته، ففي "ثروة الأمم " يبين منهجه بوضوح وهو المزج بين المنهج التجريدي والمنهج الوصفي جنبا إلى جنب، وقد اعتمدت طريقة سميث على اتباع شرحه التجريدي لكل فكرة بضرب الأمثلة التاريخية من إنجلترا واسكتلندا والصين ومصر القديمة وشبه الجزيرة العربية وغيرها، فكان متمسكا بإثبات صحة أفكاره من خلال طرح أمثلة وصفية من التاريخ القديم والمعاصر وهو ما جعل كتاباته مقنعة بشكل لافت نظرا لواقعيتها وبعدها عن المبالغة، فاعتبرت ثورة فكرية لم يسبقه إليها أحد وتمهيدا لتحرير دراسة الاقتصاد من سيطرة وتحكم الفلسفة والسياسة[5].

ترافق صدور كتاب "ثروة الأمم" مع التحولات الهامة التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكة في طرق الإنتاج والإدارة على إثر الاختراعات والابتكارات التي أفرزتها الثورة الصناعية مع مطلع القرن السابع عشر بعد عصور عدة عاشتها أوروبا في ظل الانحطاط والركود العلمي تحت سيطرة الكنيسة وهيمنة الإقطاع وسطوة رجال الدين والكنيسة وربط العلوم بالقيم الدينية والأخلاقية.

---

[5] شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 23-25..

وقبل ظهور المدرسة الكلاسيكية بسنوات قليلة انبثقت تيارات فكرية متباينة بعضها تدخلي يدعو إلى تقييد النشاط الاقتصادي مثل التيار التجاري الميركنتيلي، والبعض الآخر تحرري يناصر الحرية المطلقة ويرفض قيود الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي مثل التيار الفيزيوقراطي. وكلاهما ترك بصمة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

وفي الحقيقة، تم استخدام كلمة اقتصاد تدريجيا بعد عام 1910، وقبل هذا التاريخ كانت الكلمة الشائعة الاستخدام في مؤلفات الباحثين الاقتصاديين هي الاقتصاد السياسي والتي ينصرف معناها إلى دراسة الإنتاج والتجارة وعلاقتهما بالقانون والحكومة وتوزيع الدخل القومي والثروة، كما تدل أيضا على تقديم الاستشارة والتوجيه للحكومة حول سيرورة النشاط الاقتصادي والسياسة العامة التي يجب تطبيقها[6]. وتنسب الأعمال الاقتصادية الأولى إلى "أدم سميث" وزملاؤه من رواد المدرسة الكلاسيكية الاقتصادية أمثال دافيد ريكاردو David Ricardo وتوماس مالتوسTomas .Maltus وقد سبقهم الفيزيوقراط في أعمالهم في

[6] مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص ص: 46-50.

استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي مثل "فرنسوا كيني" François keusniy.

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ مصطلح الاقتصاد تدريجيا يحل محل مصطلح الاقتصاد السياسي بالتزامن مع نشر كتاب ألفريد مارشال "مبادئ الاقتصاد"[7] Principles of Economics عام 1890. وبدأمصطلح الاقتصاد يتفوق على الاقتصاد السياسي منذ عام 1920.

وفي محاولة لتحديد مفهوم الاقتصاد، اختلف العلماء في صياغة تعريف واحد لعلم الاقتصاد فكل عرفه حسب رؤيته وتصوره وخبرته وتجاربه الشخصية فلا يوجد تعريف موضوعي فكل التعريفات غلب عليها صفة الذاتية.

أ- الاقتصاد علم الثروة

- تعريف آدم سميث (1723-1790)

في تعريفه لعلم الاقتصاد، ركز آدم سميث على الثروة واعتبر أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بكيفية الحصول على ثروة الأمم والمحافظة

[7] ألفريد مارشال هو أحد منظري المدرسة النيوكلاسيكية في الاقتصاد إلى جانب ليون فالراس وليام ستانلي، وهيمن كتابه "مبادئ الاقتصاد" على تدريس الاقتصاد لفترة طويلة في انجلترا، حيث شرح من خلاله الأفكار الرئيسية للاقتصاد مثل العرض والطلب والمنفعة الحدي، كلفة الإنتاج. وعمل على نظيات هامة مثل نظرية العرض والطلب، واستطاع تقديم مجموعة من المفاهيم الجديدة مثل وفورات الحجم، والمرونة السعرية للطلب.

عليها. ولا ينصرف مفهوم الثروة عند أدم سميث إلى الذهب والنقد فحسب بل يمتد أيضا إلى ما يشتريه النقد وبالتالي يشمل مفهوم الثروة عند أدم سميث كلا من رأس المال الموظف في الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى المواد الخام والإنتاج السنوي من السلع على اختلاف أنواعها[8].

وأولى آدم سميث أهمية معتبرة للعمل واعتبره أهم عوامل الإنتاج وله دور كبير في تحديد الأسعار. كما أكد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل باعتباره يحقق كفاءة أكبر للإنتاج .

- **تعريف دافيد ريكاردو (1772-1823)**

درس ريكاردو عل يد أدم سميث وكان لابد للتلميذ أن يتوسع في دراساته عن ما توصل إليه أستاذه، لذا عرف ريكاردو الاقتصاد بأنه علم يهدف إلى البحث في طرق توزيع الثروة لأن التوزيع حسب رأيه أهم من الثروة. وبذلك انحرف ريكاردو عن الطريق الذي سلكه أستاذه واجتهد باكتشاف

[8] مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 53-62.

ودراسة عنصر جديد من عناصر الاقتصاد[9].

- تعريف جون باتيست ساي (1767-1832)

عرف ساي الاقتصاد أنه المعرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها. وهو بذلك لم يختلف عن زميله في المدرسة الكلاسيكية آدم سميث فقد ركز على الثروة المادية المتمثلة في السلع، وقد صاغ أحد أشهر القوانين الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية وهو "قانون ساي" Say's law of markets الذي يفيد بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، فقد أكد على أن الشركات عندما تقوم بإنتاج السلع فإنها في الوقت نفسه تدفع مستحقات عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال ومنظم وأرض، وأن الأفراد الذين يستلمون هذه المستحقات أو المكافآت يقومون بإنفاقها على شراء السلع والخدمات، وإن كل سلعة منتجة ستخلق إنفاقا مساويا لقيمتها في السوق. وقد توصل أيضا إلى عدم وجود فرق بين الاقتصاد النقدي واقتصاد المقايضة وذلك لأن النقود هي سلعة كأي سلعة خرى وتمثل وسيطا فقط في التبادل ولا تطلب لذاتها.

---

[9] أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، فرحات صالح شرننة، أساسيات الاقتصاد، مطبوعات جامعة قاريونيس، 2008، ص ص158-164.

- **تعريف جون ستيوارت ميل**

يعرّف الموضوع في سياق اجتماعي بأنه:

العلم الذي يتتبع قوانين ظواهر المجتمع الناشئة عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة، طالما أن هذه الظواهر تحكمها القوانين الطبيعية الأبدية[10].

- **تعريف آرثر سيل بيكو (1877-1959)**

لم يختلف تعريف بيكو عن تعريف أدم سميث إذ عرف الاقتصاد بأنه يدرس كيفية إيجاد المال، وتأثير ذلك على الفعاليات الاقتصادية المختلفة. ومن ثم فقد حصر الاقتصاد في نطاق ضيق بتركيزه على المال، لذلك لاقت أفكاره انتقادات عديدة مفادها أن علم الاقتصاد يتضمن اهتمامات ومجالاته عديدة ومختلفة لا تقتصر فقط على المال والثروة المادية.

[10] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، بدون دار وسنة النشر، ص ص: 100-115.

الخصائص الرئيسية لتعاريف الثروة

تجدر الإشارة إلى أن تعاريف الثروة تتضمن الخصائص التالية:

- **التركيز المبالغ فيه على الثروة**

أعطت التعريفات السابقة المتمركزة حول الثروة أهمية كبيرة لتكوين الثروة في الاقتصاد. إذ يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك مثل آدم سميث وجون ستيوارت ميل وجون باتيست ساي وآخرون أن الازدهار الاقتصادي لأي دولة يعتمد فقط على تراكم الثروة.

- **التحقيق في تكوين الثروة**

تظهر هذه التعريفات أن الاقتصاد يتعامل أيضًا مع التحقيق في الأسباب الكامنة وراء تكوين الثروة. على سبيل المثال، يمكن زيادة ثروة الدولة من خلال رفع مستوى الإنتاج والتصدير.

- **دراسة عن طبيعة الثروة**

تشير هذه التعاريف إلى أن ثروة الأمة لا تشمل سوى السلع المادية (مثل الأصناف المصنعة المختلفة). لم يتم تضمين السلع غير المادية. وبالتالي، فإن السلع غير المادية مثل خدمات المعلمين والأطباء والمهندسين وما إلى ذلك، لا تعتبر «ثروة»

وبناءا على ماسبق واجه تعريف سميث والاقتصاديون الكلاسيك للاقتصاد بعض الانتقادات كونه يركز على الثروة فقط فتم اعتباره تعريفا ضيقا ومحدود النطاق بتجاهله لجميع جوانب الوجود البشري غير المتعلقة بالثروة، فقد بالغ سميث في التأكيد على الجوانب المادية للرفاهية وأهمل الجوانب غير المادية. كما أن سميث لم يشير إلى مفهوم ندرة الموارد والمشكلة الاقتصادية وهو ما يعد نقصا في طرحه وأفكاره.

ب- الاقتصاد علم الرفاهية

- تعريف ألفريد مارشال (1842-1924) (الاقتصاد علم الرفاهية)

عرف عالم الاقتصاد البريطاني ألفريد مارشال علم الاقتصاد بأنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية يتصل بدراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية وكيفية حصوله على الدخل وكيفية استخدامه لهذا الدخل للوصول إلى الرفاهية. فضلا عن كونه دراسة للثروة من جهة، ودراسة للإنسان من جهة أخرى[11]. وبتصوره هذا نقل ألفريد مارشال الاقتصاد نقلة نوعية بإخراجه من دائرة الانتاج إلى دائرة العوامل النفسية التي تحكم وتحدد سلوك الإنسان من خلال اهتمامه المطرد بميول المستهلكين وسعيهم

[11] محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015، ص: 03.

لتحقيقّ أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة، ونظره إلى المنتجين بأنهم يعملون على تحقيق أقصى أرباح ممكنة بأقل تكلفة. وبهذا تمت إثارة موضوع العلاقات بين الأشياء المادية وغير المادية لأول مرة، كما أنه شدد على الأهمية القصوى للإنسان في الاقتصاد.

الخصائص الرئيسية لتعريف الرفاهية

وفيما يلي السمات الرئيسية للتعريف الذي يركز على الرفاه المادي:

- **دراسة المتطلبات المادية للرفاه**

تشير التعريف إلى أن الاقتصاد يدرس الجوانب المادية للرفاهية فحسب. وبالتالي، يؤكد على الجوانب المادية للرفاه الاقتصادي.

- **يركز على الأعمال العادية للحياة**

يظهر هذه التعريف أن علم الاقتصاد يتناول دراسة الإنسان في مجال الحياة العادية. وهكذا، يبحث الاقتصاد عن كيفية حصول الفرد على دخله وكيف يستخدمه.

- **التشديد على دور الإنسان**

شددت هذه التعاريف على دور الإنسان في خلق الثروة أو الدخل.

وعلى غرار أدم سميث واجه تعريف ألفريد مارشال انتقادات شديدة خاصة في جانب إغفاله لمشكلة الموارد النادرة التي قد تقف عائقا أمام

الوصول إلى الرفاهية المطلقة. إضافة إلى عدم توضيحه لطبيعة العلاقة بين الأشياء المادية وغير المادية والتناقض الذي تحمله أراؤه، فعلى الرغم من إقراره بأن سلوك الإنسان مدفوع بالعوامل النفسية، إلا أن أكد على أن قياس الرفاهية يكون بالحصول على الأشياء المادية في مقابل تجاهل الجوانب غير المادية مثل العاطفة والدفء الأسري والاستقرار النفسي والعلاقات الاجتماعية الجيدة وغيرها من القيم التي لايمكن الاستغناء عنها لبلوغ الرفاهية والعيش الرغيد.

ج- الاقتصاد علم الندرة

- تعريف ليونيل روبنز (1898-1984)

يعد روبنز أحد المنتقدين لمفهوم الرفاهية في الاقتصاد واعتقد أن جوهر الاقتصاد هو البحث في مشكلة ندرة الموارد أو الاختيار فيؤكد في مقاله المنشور عام 1932 أن علم الاقتصاد هو دراسة سلوك الأفراد لحل المشكلة الاقتصادية الكامنة في العلاقة بين الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة والحاجات المتعددة.

وفقًا لتعريف روبنز الشهير«الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة» يقصد روبنز بالغايات، الأهداف البشرية، والحالات المحتملة للشؤون

التي يمكن تصنيفها من حيث أهميتها عن طريق الوسائل، ويضع في اعتباره الوقت المتاح والموارد الأخرى التي يمكن نشرها لتحقيق تلك الغايات. وتنشأ المشاكل الاقتصادية، كما يتصورها، في الحالات التي توجد فيها غايات متنافسة ذات مستويات مختلفة من الأهمية، وحيث يمكن استخدام الوسائل المتاحة لأكثر من استخدام واحد وتكون نادرة بالنسبة لتلك الغايات. في حالات من هذا النوع يجب اتخاذ خيارات اقتصادية لأن الوقت ووسائل تحقيق الغايات محدودة وقابلة للتطبيق البديل، إضافة إلى إمكانية التمييز بين الغايات حسب الأهمية، فإن السلوك يتخذ بالضرورة شكل الاختيار، وكل فعل ينطوي على وقت ووسائل نادرة لتحقيق غاية ما يتضمن التخلي عن استخدامها لتحقيق غاية أخرى لها جانب اقتصادي[12].

- **الخصائص الرئيسية لتعريف الندرة**

يمكن ترتيبها كما يلي:

[12] ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015، ص ص: 22-28.

-الرغبات البشرية غير محدودة

ينص تعريف ندرة الاقتصاد على أن الرغبات البشرية غير محدودة، فبمجرد إشباع حاجة تظهر حاجة أخرى وهكذا، تظهر الرغبات المختلفة واحدة تلو الأخرى.

- الوسائل المحدودة لإشباع رغبات الإنسان

على الرغم من أن الرغبات غير محدودة، إلا أن وسائل تلبية هذه الرغبات محدودة. الموارد اللازمة لتلبية هذه الرغبات محدودة. على سبيل المثال، الدخل النقدي (شهريًا) المطلوب لتلبية رغبات الفرد محدود. يعتبر أي مورد نادرًا إذا كان العرض أقل من الطلب.

- الاستخدامات البديلة للموارد الشحيحة

يمكن تخصيص نفس الموارد لخطوط إنتاج بديلة، وبالتالي يمكن استخدام نفس المورد لتلبية أنواع مختلفة من الرغبات البشرية. على سبيل المثال، يمكن استخدام قطعة أرض إما للزراعة، أو لبناء مسكن أو بناء سقيفة مصنع وغيرها.

الاستخدام الفعال للموارد النادرة

نظرًا لأن الرغبات غير محدودة، يجب ترتيب هذه الرغبات حسب الأولويات. وعلى أساس هذه الأولويات، ستستخدم الموارد الشحيحة بطريقة فعالة لتلبية هذه الرغبات.

- **الحاجة إلى الاختيار والتحسين**

باعتبار أن الرغبات البشرية غير محدودة، يجب على المرء الاختيار بين الرغبات الأكثر إلحاحًا والأقل إلحاحًا. ومن ثم، يُطلق على الاقتصاد أيضًا علم الاختيار. لذلك، يجب استخدام الموارد النادرة لتحقيق أقصى قدر من الرضا (أي التحسين) للرغبات البشرية الأكثر إلحاحًا.

د- **الاقتصاد علم الاختيارات الفعالة**

- **تعريف سام ويلسون (1915-2009)**

عرف الاقتصاد بأنه علم اجتماعي يدرس طريقة توظيف الموارد النادرة من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية المتعددة. فالاقتصاد علم اجتماعي لأنه يدرس السلوك الاقتصادي الإنساني سواء كان فردا أو شركة على حدا فيسمى اقتصادا جزئيا أو يدرس سلوك مجموعة من الشركات أو الأفراد فيسمى اقتصادا كليا.

يعد تعريف سام ويلسون أكثر التعريفات شمولا للاقتصاد باعتباره دراسة لكيفية اختيار الناس والمجتمع مع أو بدون استخدام المال لتوظيف موارد إنتاجية نادرة يمكن أن يكون لها استخدامات بديلة لإنتاج سلع مختلفة بمرور الوقت وتوزيعها للاستهلاك، الآن أو في المستقبل، بين مختلف الأشخاص أو الجماعات في المجتمع. ويحلل تكاليف وفوائد تحسين أنماط تخصيص الموارد. وقد لقي هذا التعريف تأييدا واسعا من الاقتصاديين.

وأما مهمة الاقتصادي فهي دراسة طرق توظيف موارد المجتمع النادرة. إذ تتطلب عملية الإنتاج توظيف الموارد النادرة من خلال عناصر العمل، ورأس المال، الأرض، التنظيم. وتوصف هذه العناصر بأنها نادرة إذا ما قورنت بالحاجات المتعددة والمتزايدة التي تلبي متطلبات المجتمع مما يلي:[13]

– الكفاءة والرشادة: وتقسم الكفاءة إلى كفاءة إنتاجية وتعني الاستغلال الأمثل للموراد المتاحة. وكفاءة اقتصادية وتعني إنتاج ما يحتاج له المجتمع من سلع وخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

[13] بول ساموبلسون، الاقتصاد والمال، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص: 32–40.

– تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج السلع والخدمات مع مرور الزمن بشكل يتناسب مع الزيادة في عدد السكان بهدف تحقيق الرفاهية وتحسين مستويات المعيشة.

– تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي فلا يقع الاقتصاد في فخ الكساد ولا التضخم.

توجه النمو، إذ يقاس النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج الوطني بمرور الوقت. يقول التعريف أن الاقتصاد مهتم بتحديد نمط توظيف الموارد الشحيحة لإنتاج السلع «بمرور الوقت». وبالتالي، فإن المشاكل الديناميكية للإنتاج قد تم إدخالها في نطاق الاقتصاد.

الخصائص الرئيسية لتعريف الاختيارات الفعالة

– توجيه النمو

يقاس النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج الوطني بمرور الوقت. يقول التعريف أن الاقتصاد مهتم بتحديد نمط توظيف الموارد الشحيحة لإنتاج السلع «بمرور الوقت». وبالتالي، فإن المشاكل الديناميكية للإنتاج قد تم إدخالها في نطاق الاقتصاد.

- **التوزيع الديناميكي للاستهلاك**

بموجب هذا التعريف، يمتد اهتمام الاقتصاد بنمط الاستهلاك من الحالي إلى المستقبل. وبالتالي، فإن مشكلة تقسيم استخدام الدخل بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي قد تم إدخالها في مدار الاقتصاد.

- **التوزيع**

يركز التعريف الحديث أيضًا على توزيع الاستهلاك بين مختلف الأشخاص والجماعات في المجتمع، ففي حين أن مشكلة التوزيع ضمنية في التعريفات السابقة، فإن التعريف الحديث يجعلها صريحة.

- **تحسين تخصيص الموارد**

ينص التعريف أيضا على أن الاقتصاد يهدف إلى تحليل تكاليف وفوائد تحسين نمط تخصيص الموارد. وتحسين تخصيص الموارد وتحسين العدالة في التوزيع مرادفان للتنمية الاقتصادية. وهكذا، أصبحت قضايا تنمية الاقتصاديات الأقل نموا موضوعات لدراسة الاقتصاد.

وبعبارة موجزة، فإن التعريف الحديث للاقتصاد هو الأكثر شمولاً من بين جميع التعريفات. وترد فيه جميع المسائل التي تم إبرازها في التعاريف السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل قضايا تنمية الاقتصاد المتخلف،

فضلا عن قضايا النمو في اقتصاد رأسمالي ناضج، جزءا من هذا التعريف.

من خلال العرض السابق يمكن القول أن الاقتصاد يعتبر من العلوم الاجتماعية لأنه يسعى إلى شرح كيفية تعامل المجتمع مع مشكلة الندرة.

2- فروع الاقتصاد

النظرية الاقتصادية، كما هي اليوم، لها عدة فروع، وأكثرها أهمية هي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. وسيتم ذكره السمات الرئيسية لهذين الفرعين للحصول على فكرة حول طبيعة الاقتصاد على النحو الوارد أدناه:[14]

أ- الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئي هو فرع الاقتصاد الذي يهتم بصنع القرار على مستوى وحدة اقتصادية واحدة، إضافة إلى تحديد قرارات الفرد (أو الأسرة) الخاصة بمقدار السلع والخدمات المختلفة التي يجب استهلاكها وتحديد قرارات شركة الأعمال بشأن مقدار منتجاتها، ولا يشكل تحديد الدخل والعمالة وما إلى ذلك في النظام الاقتصادي ككل شاغلا للاقتصاد

[14] عون خير الله عون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة، 2015، ص ص: 05-10.

الجزئي. وبالتالي، يمكن تعريف الاقتصاد الجزئي بأنه دراسة اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الوحدات الصغيرة.

وتكمن أهمية الاقتصاد الجزئي فيمايلي:

- **تحديد نمط الطلب:** تحظى دراسة الاقتصاد الجزئي بأهمية بالغة نظرا لتعدد استخداماته. فهو يحدد نمط الطلب في الاقتصاد، أي كميات الطلب على مختلف السلع والخدمات في الاقتصاد، لأن إجمالي الطلب على سلعة أو خدمة هو مجموع طلبات جميع الأفراد. وبالتالي، من خلال تحديد أنماط الطلب لكل فرد أو أسرة، يحدد الاقتصاد الجزئي نمط الطلب في البلد ككل.

- **تحديد نمط العرض:** بطريقة مماثلة، يمكن الحصول على نمط العرض في البلد ككل من كميات السلع والخدمات التي تنتجها الشركات في الاقتصاد. لذلك، يحدد الاقتصاد الجزئي نمط العرض أيضًا.

- **التسعير:** تنشغل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها بمسألة تحديد أسعار السلع والخدمات ونمط تخصيص الموارد في الاقتصاد. وتتحدد الأسعار بدورها بتفاعل قوى الطلب والعرض على السلع والخدمات. إن الاقتصاد الجزئي، بتحديده للطلب والعرض، يساعد في

فهم عملية تحديد الأسعار، ومن ثم، عملية تحديد تخصيص الموارد في المجتمع.

- **سياسات تحسين تخصيص الموارد:** تشدد التنمية على ضرورة تحسين نمط تخصيص الموارد في البلد. ولذلك، لا يمكن صياغة سياسات التنمية إلا من خلال الوعي بكيفية تحديد نمط تخصيص الموارد. على سبيل المثال، إذا أردنا تحليل كيفية تأثير الضريبة أو الدعم على استخدام الموارد النادرة في الاقتصاد، فيجب معرفة كيف ستؤثر على الأسعار . من خلال شرح الأسعار، وبالتالي، نمط تخصيص الموارد، وبالتالي يساعد الاقتصاد الجزئي على صياغة سياسات إنمائية مناسبة للاقتصاديات المتخلفة.

- **حل مشاكل الوحدات الدقيقة:** بما أن دراسة الاقتصاد الجزئي تبدأ مع فرادى المستهلكين والمنتجين، فإن سياسات تصحيح أي قرارات خاطئة على المستوى الجزئي تصاغ على مستوى الاقتصاد الجزئي. فعلى سبيل المثال، إذا كان على الشركة أن تعرف بالضبط ما ينبغي أن تفعله لكي تعمل بكفاءة، فعليها أن تعرف الكميات المثلى من النواتج المنتجة والمدخلات المشتراة، عندها فقط يمكن تصحيح أي انحراف عن هذه

المستويات المثلى. وبهذا المعنى، يساعد الاقتصاد الجزئي في صياغة السياسات على المستوى الجزئي.

وفي كل مجتمع، يمكن تحليل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها مختلف العوامل الاقتصادية (مثل فرادى المستهلكين والمنتجين وغيرهم) بمساعدة نظريات الاقتصاد الجزئي. وهو ما يعد إثباتا على أن الاقتصاد هو علم اجتماعي يهدف إلى تحليل السلوك الاقتصادي للأفراد في بيئة اجتماعية.

حدود الاقتصاد الجزئي

على الرغم من أهمية الاقتصاد الجزئي إلا أنه يوصف بالمحدودية في تفسير وعلاج الأزمات الاقتصادية على النحو الذي يرد أدناه:

– **السياسات النقدية والمالية:** على الرغم من أن إجمالي الطلب وإجمالي العرض في الاقتصاد هما مجموع الطلبات الفردية والإمدادات الفردية على التوالي، فإن الصورة الاقتصادية الإجمالية للبلد لا يمكن فهمها دائمًا بهذه الطريقة المبسطة، فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على النظام الاقتصادي الكلي، والتي تقع خارج نطاق الاقتصاد الجزئي. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحليل دور السياسات النقدية والمالية في تحديد المتغيرات الاقتصادية تحليلا كاملا دون تجاوز الاقتصاد الجزئي.

تحديد الدخل ودورات الأعمال: لا يفيد الاقتصاد الجزئي بشيء عن كيفية تحديد دخل بلد ما (أي الدخل القومي). إضافة إلى أنه لا يحلل أسباب التقلبات في الدخل القومي. وتُعرف التقلبات في الدخل القومي بمرور الوقت بدورات الأعمال. لا يساعد الاقتصاد الجزئي في فهم سبب حدوث هذه الدورات وما هي العلاجات.

البطالة: إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها الاقتصاديات النامية هي مشكلة البطالة التي لا يلقي فيها الاقتصاد الجزئي الكثير من الضوء، لأن إيجاد حل لمشكلة البطالة، يستوجب فهم أسباب هذه المشكلة. لذلك، يجب معرفة كيف يتم تحديد مستوى العمالة الإجمالي في الاقتصاد، ويعد ذلك صعبا من داخل حدود الاقتصاد الجزئي.

ب- **الاقتصاد الكلي**

الاقتصاد الكلي هو فرع الاقتصاد الذي يهتم بالمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد المحلي ككل، بدلاً من وحدات الاقتصاد الجزئي مثل الأفراد أو الشركات. لذلك يعرف أيضا بـ «الاقتصاد التجميعي».

أهمية الاقتصاد الكلي

تعتبر دراسة الاقتصاد الكلي أساسية، إذ يتعامل الاقتصاد الكلي مع المتغيرات التي لم يتعرض لها الاقتصاد الجزئي. لذلك، وفيما يلي بعض المسائل الهامة التي جرى تحليلها في مجال الاقتصاد الكلي:[15]

- **تحديد الدخل والعمالة:** يعد تحديد الدخل القومي ومجموع العمالة في البلد من الشواغل الحيوية للاقتصاد الكلي. وبما أن حجم البطالة هو ببساطة عدد السكان مطروحا منه عدد العاملين، فإن البطالة تتحدد بمجرد معرفة مستوى العمالة.

- **مستوى الأسعار:** تتم مناقشة تحديد المستوى العام للأسعار في نظريات الاقتصاد الكلي. وتُعرف الحركة التصاعدية لمستوى السعر العام بالتضخم. وبالتالي، يختص الاقتصاد الكلي بفهم أسباب التضخم وسبل السيطرة عليه.

- **دورات الأعمال:** يتبع الازدهار الاقتصادي والكساد في مستويات الدخل والعمالة بعضها البعض بطريقة دورية. بينما يرتفع الدخل ويتوسع التوظيف خلال فترات الازدهار، فإنه يتقلص خلال فترات الكساد. منذ أن

---

[15] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص ص:64-70.

جلبت أزمات الكساد إخفاقات الأعمال والبطالة في أعقابها، سعى الاقتصاديون إلى علاج هذه الظاهرة. وتندرج مناقشة دورات الأعمال بشكل عام وسياسات مكافحة الكساد بشكل خاص في نطاق الاقتصاد الكلي.

- **ميزان المدفوعات:** نظرية ميزان المدفوعات هي أيضًا جزء من الاقتصاد الكلي. ويعرف الفرق بين مجموع التدفقات الداخلة ومجموع تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج بميزان مدفوعات البلد. عندما يكون هذا التوازن سلبيًا (أي أن التدفق إلى الخارج يتجاوز التدفق إلى الداخل)، يواجه البلد الكثير من المصاعب الاقتصادية. وتعد أسباب ومعالجة مشاكل ميزان المدفوعات أحد موضوعات الاقتصاد الكلي.

- **السياسات الحكومية:** ينتج عن السياسات الحكومية المختلفة آثار على الدخل القومي والمستوى العام للأسعار. وبما أن الحكومة تحتل مكانة هامة في أي نظام اقتصادي حديث، فإن تحليل هذه الآثار يعد ذو أهمية واضحة في الاقتصاد الكلي.

- **العلاقات المتبادلة بين الأسواق:** ربما يكون أهم إسهام لنظريات الاقتصاد الكلي هو إظهار أن الأسواق المختلفة للنظام الاقتصادي (مثل سوق السلع الأساسية، وسوق العمل، وسوق السندات، وسوق المال، وما

إلى ذلك) مترابطة. وأي اضطراب في أحد هذه الأسواق يؤثر على جميع الأسواق الأخرى.

من خلال السرد السابق، يتضح أن دراسة الاقتصاد الجزئي ودراسة الاقتصاد الكلي مكملان لبعضهما البعض. وتغطي قيود الاقتصاد الجزئي الاقتصاد الكلي. من ناحية أخرى، لا يقوم الاقتصاد الكلي بإجراء دراسة مفصلة للمستهلك أو المنتج الفردي، ويتم الاهتمام بهذا في الاقتصاد الجزئي. وبناءا على ذلك، يمكن تكوين فكرة شاملة عن ماهية الاقتصاد بوجود الدراية الكاملة بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

ج- الاختلافات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

يمكن الإشارة إلى بعض الاختلافات المهمة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي فيما يرد في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: الاختلافات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
- فرع الاقتصاد الذي يتعامل مع مجاميع ومتوسطات الاقتصاد بأكمله، مثل الناتج الإجمالي والدخل القومي والمدخرات الإجمالية والاستثمار، إلخ.	- فرع الاقتصاد الذي يتعامل مع صنع القرار الاقتصادي لفرادى المتعاملين الاقتصاديين مثل المنتج والمستهلك وغيرها.

– يأخذ في الاعتبار اقتصاد أي بلد ككل.	– يأخذ في الاعتبار المكونات الجزئية للاقتصاد بأكمله.
– يتعامل مع مستوى السعر العام في أي اقتصاد.	– يتناول عملية تحديد الأسعار في حالة فرادى المنتجات وعوامل الإنتاج
– يهتم بنظرية الدخل (نظرًا لأنه يفسر المستويات المتغيرة للدخل القومي في أي اقتصاد خلال أي فترة زمنية معينة).	– يهتم بنظرية الأسعار (لأنها تفسر عملية تخصيص الموارد الاقتصادية على أساس خطوط الإنتاج البديلة على أساس الأسعار النسبية لمختلف السلع الخدمات).
– يتعلق بتحسين عملية نمو الاقتصاد بأكمله.	– يتعلق بأهداف الاستغلال الأمثل لفرادى المستهلكين والمنتجين (على سبيل المثال، المستهلكون الأفراد هم أصحاب أقصى قدر من المنفعة، في حين أن المنتجين الأفراد هم أصحاب أقصى قدر من الربح).
– يدرس التدفق الدائري للدخل والنفقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد (على سبيل المثال، بين قطاع الشركات وقطاع الأسرة)	– يدرس تدفق الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج من أي مالك فردي لهذه الموارد إلى أي مستخدم فردي لهذه الموارد.

– يساعد في صياغة السياسات المناسبة للسيطرة على التضخم، والبطالة، وغيرها	– يساعد في صياغة السياسات المناسبة لتخصيص الموارد على مستوى الشركات.
– يأخذ في الاعتبار مجموع المنتجات المتجانسة و غير المتجانسة (على سبيل المثال، الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد خلال أي عام).	– يأخذ في الاعتبار المجاميع على المنتجات المتجانسة أو المماثلة (مثل إمدادات الصلب في الاقتصاد).

المصدر: من إعداد المؤلف بناءا على:

سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص ص:64-70.

3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

الاقتصاد هو علم اجتماعي يتعامل مع رغبات الإنسان ويهدف لتحقيق رفاهه، وهو يرتبط بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع والسياسة والتاريخ والأخلاق والفقه وعلم النفس والرياضيات والإحصاء. فعلى سبيل المثال، لا تعتمد التنمية الاقتصادية للأمة على العوامل الاقتصادية فحسب، بل تعتمد أيضا على العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية.

وتوصف العلوم الاجتماعية بأنها العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تختلف من مكان لآخر، وتتغير مع مرور الزمن وترتبط فيما بينها بسبب تحديد موضوع مستقل يدرسه كل علم من هذه العلوم وتحديد منهج مناسب لدراسة هذه المواضيع مما أدى إلى تشعب، وتعدد العلوم إلا أنه وبالرغم من تطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة لا نستطيع أن نتحدث عن الاستقلال التام لكل علم من هذه العلوم فهي مترابطة مع بعضها، فتتم عملية استعارة المفاهيم والنظريات بين علم وآخر وأي تطور يحدث في علم من هذه العلوم سيؤدي بالضرورة إلى استفادة العلوم الأخرى ليس فقط على صعيد العلاقة بين العلوم الاجتماعية وبعضها وإنما على صعيد العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. ويمكن توضيح العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى لتعزيز فكرة استحالة استقلال أي علم استقلالاً تاماً، ففي كثير من الأحيان يضطر المتخصصون في دراسة علم الإقتصاد إلى الإستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية لتفسير ظاهرة ما من ظواهر الحياة الإقتصادية المعقدة. وسيتم التعرف على مدى إرتباط العلاقة الوثيقة بين علم الإقتصاد والعلوم الأخرى

الشكل رقم 01: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

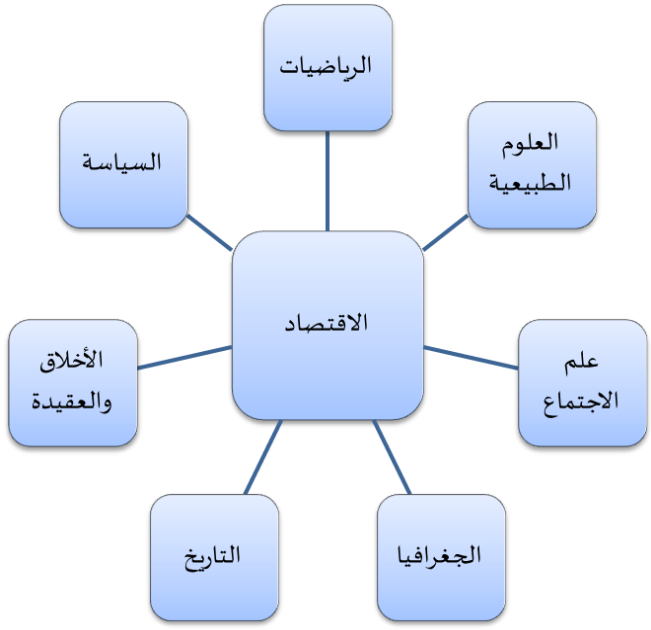

أ- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

علم الاقتصاد يهتم بجزء من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع وأنماط الاستهلاك والادخار، كذلك يرصد حالات الفقر والبطاله، فضلا عن المعتقدات والعقائد المعتنقة. وقد

بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الإجتماع من خلال اعتقاده أن التحليل الإقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الإجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه. فعلم الإجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن السلوك الاجتماعي ومستويات الرفاه الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر للمناطق الريفية والمعزولة في أي بلد. فلا بد من توافر المعلومات عن الخصائص العامة للحالة الاجتماعية السائدة في تلك المناطق من أجل رفع مستوى المعيشة والتخفيف من الأزمات الاجتماعية[16].

أ- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية. ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الإقتصاد بعلم السياسة هو إرتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام إقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً

[16] عادل أحمد حشيش، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص: 23-26.

بها ومؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لفترة زمنية طويلة بـ "بالإقتصاد السياسي". كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الإقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع إقتصادية. كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الإقتصادية.

من الناحية النظرية، يمكن أن يكون الاقتصاد غير سياسي. وينبغي للباحث الاقتصادي المثالي أن يتجاهل أي تحيز سياسي لتقديم معلومات وتوصيات محايدة وغير متحيزة بشأن كيفية تحسين الأداء الاقتصادي لبلد ما. يمكن للسياسيين المنتخبين بعد ذلك تقييم هذه المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرار.

من الناحية العملية، هناك علاقة قوية بين الاقتصاد والسياسة لأن أداء الاقتصاد هو أحد جوانب النزاعات السياسية الرئيسية. العديد من القضايا الاقتصادية سياسية بطبيعتها لأنها تصلح لآراء مختلفة.

وينظر إلى العديد من القضايا الاقتصادية من خلال أعين المعتقدات السياسية. على سبيل المثال، تشكك بعض التيارات الفكرية في تدخل الحكومة، وتفضيل يضلون السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى الحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد. على سبيل المثال، اقتصاديات جانب

العرض، التي تركز على إلغاء القيود والخصخصة والتخفيضات الضريبية.

ومن ناحية أخرى، قد يفضل الاقتصاديون تعزيز المزيد من المساواة في المجتمع من خلال لتشجيع التدخل الحكومي لتحقيق هذه الغاية.

ج- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا. فعلم الإقتصاد له علاقة بعلم التاريخ و ذلك بقدر إحتياج الإقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم والأفكار الإقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. ولا يستطيع الباحث في الاقتصاد إغفال تاريخ الاقتصاد ، و تجارب الأمم الماضية في المجال الإقتصادي، وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية. وتقدم الأبحاث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والإجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية. لعله من العسير أن نفهم أسباب إرتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في أسبانيا وأوروبا عامة إذا تم تجاهل واقعة

إكتشاف أمريكا واكتشاف مناجم الذهب فيها. فأهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الإقتصادية. والتحليل الإقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الإجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في بلد معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود[17].

د- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأحياء

يصعب على الباحث الاقتصادي أو مسؤولي السياسة الاقتصادية دراسة الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمياً ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

هـ- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

[17] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص: 56-60.

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات للوصول إلى النتائج.

وتتطلب جميع الدراسات الاقتصادية الرئيسية استخدام متغيرات وفرضية أو أكثر ؛ وفي بعض الحالات، قد يكون من الممكن إجراء استعراض للأدبيات لاختبار دراسات أخرى. ويتطلع الباحثون الاقتصاديون إلى تحديد العلاقات بين المتغيرات التي قد تفسر بعض الظواهر الاقتصادية.. تشمل القياسات الإحصائية الشائعة الانحراف المعياري، والانحدار، والتكامل المشترك، والسلاسل الزمنية وغيرها.

و- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

يمكن استخدام الباحثين ومسؤولي السياسة الاقتصادية للرياضيات من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرت الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من أفكار نظرية إلى علاقات ودوال ومعادلات رياضية. ويعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين

والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فإنه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك .ومع تزايد إستخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics) وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics)الذي يجمع كلا من الرياضيات و الإحصاء.

ويقوم التحليل الاقتصادي عموماً بممارسة واستخدام النهج الكمي والأسلوب الكمي مع تقييم أي معلومات معينة في الاقتصاد. وتعتبر الأساليب الكمية حسابات رياضية تعطي مؤشرات من أجل تحليل الأحداث الحالية والماضية والفترات الاقتصادية. وقد تم استخدام العديد من أنواع الرياضيات من قبل الاقتصاديين لجعل دراستهم وأحكامهم ونظرياتهم أكثر تأكيدًا وموثوقية من خلال البرهنة الموثوقة.

ز- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان

وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج وإلتبادل والاستهلاك. والباحث الإقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق و الإختيار وحاجاته. لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان و تحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك. إن أكبر دليل على هذه العلاقة هو تأثير الشائعة على الحياة الإقتصادية في بلد من البلدان. فبافتراض إنتشار شائعة مفادها أن أزمة إقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع فإن الناس سيهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلاً، مما يؤثر على قوة ومتانة العملة الورقية الوطنية، مثل ما حصل سنة 1929، والأزمة الكبرى في النظام الرأسمالي، فبعد الإنخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك توافد الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من إنهيار قيمة الدولار، ولكن اتباع هذا السلوك ساهم في تخفيض قيمة الدولار.

ح- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شرا) من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، إذ أن القانون ينظم العلاقات بالعقود

التجارية، ويفض المنازعات بين الأفراد والجماعات والدول. وفي المقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالإعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائد. تطبق حركة القانون والاقتصاد النظرية والمنهج الاقتصاديين على ممارسة القانون، وتؤكد أن أدوات التفكير الاقتصادي تتيح أفضل إمكانية للممارسة القانونية المبررة والمتسقة، بحيث يمكن القول إنها واحدة من النظريات السائدة في الفقه. تقدم حركة القانون والاقتصاد نظرية عامة للقانون بالإضافة إلى أدوات مفاهيمية لتوضيح وتحسين ممارساتها، فضلا عن أنه من الأفضل النظر إلى القانون على أنه أداة اجتماعية تعزز الكفاءة الاقتصادية، وأن التحليل الاقتصادي والكفاءة كمثل أعلى يمكن أن يوجه الممارسة القانونية. كما ينظر في كيفية استخدام التشريعات لتحسين ظروف السوق في المقابل. يوفر القانون والاقتصاد إطارًا لنمذجة النتائج القانونية، وأهدافًا مشتركة لتوحيد مجالات النشاط القانوني المتباينة. كما أدى الجمع بين النظرية القانونية والتفكير الاقتصادي إلى خلق أجندات بحثية جديدة في مجالات الاقتصاد السلوكي: كيف تؤثر العقلانية على سلوك الناس ضمن السيناريوهات القانونية ؛ ونظرية الاختيار العام وكيفية تأثير السلوك

الجماعي على التشريعات ؛ ونظرية اللعبة: فهم العمل الاستراتيجي في سياق قانوني.

ط- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق

يرى المفكرون الكلاسيك أنه لا توجد علاقة واضحة لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق. حيث إن علم الأخلاق يمثل دراسة ما يجب أن يكون في حين أن علم الاقتصاد يمثل دراسة ما هو قائم فعلا، فهو يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالمجتمعات البشرية. والحقيقة أن علم الاقتصاد لا يمكنه إهمال دور الأخلاق في توجيه سلوك الإنسان المؤثر في الموارد والحاجات والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ك- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا

يبحث علم الجغرافيا في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية. ويأتي دور علم الاقتصاد للاستفادة من هذا العلم بما يخدم أغراض علم الاقتصاد .

هناك بعض الطرق البسيطة للغاية التي تؤثر بها الجغرافيا على الاقتصاد، فعلى سبيل المثال، تؤثر المسافات الطويلة والتضاريس

الصعبة على القدرة على توزيع السلع، في حين أن عوامل مثل المناخ قد تؤثر على نوع السلع والخدمات التي يريدها الناس. كما أن لتوزيع الموارد الطبيعية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد.

وهناك أيضًا عناصر بشرية للجغرافيا الاقتصادية. على سبيل المثال، قد تنظر في كيفية تحديد العوامل الاقتصادية لأين وكيف يعيش الناس، مثل متى ينتقل الناس إلى أماكن يمكنهم فيها الحصول على وظيفة بسهولة أكبر.

ينطوي نطاق الاقتصاد على تحديد المشاكل الاقتصادية الأساسية أمام أي مجتمع ومعرفة مختلف السبل الممكنة لحل تلك المشاكل.

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

تتسبب ندرة الموارد في المشكلة الاقتصادية الأساسية التي يواجهها كل مجتمع، غنيا كان أو فقيرا، ويتم البحث في كيفية الاستفادة على أفضل وجه من الموارد الإنتاجية المحدودة لتلبية الاحتياجات والرغبات البشرية.

1- تعريف المشكلة الاقتصادية

وتتمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها كل مجتمع فيما يلي:

- رغبات بشرية غير محدودة.
- محدودية الموارد المتاحة لتلبية تلك الرغبات.
- تحقيق رغبات غير محدودة بموارد محدودة.

في أي مجتمع، الرغبات البشرية غير محدودة. فعلى سبيل المثال، إذا استوفيت الاحتياجات الأساسية للإنسان (مثل الغذاء والملبس والمأوى) فإن بعض الاحتياجات الثانوية تظهر قريبا جدا. قد تكون هذه الاحتياجات الثانوية ضرورية اجتماعيًا للوصول إلى الرفاه الاجتماعي، والحاجة إلى الوفاء ببعض الالتزامات الاجتماعي. ومع ذلك، بالمقارنة مع هذه الرغبات البشرية غير المحدودة، تظل الموارد المطلوبة لتلبية هذه الرغبات محدودة.

وبالتالي، فإن المشكلة الرئيسية أمام أي مجتمع هي تلبية الرغبات غير المحدودة بموارد محدودة. هنا تنشأ مشكلة الاختيار أو الانتقاء. وهذا يعني أن على كل مجتمع أن يرتب احتياجاته حسب ترتيب الأولوية. بعد ذلك، وبموارده المحدودة، يتعين على المجتمع تلبية الرغبات البشرية حسب الأولوية. في الاقتصاد.

2- أسباب المشكلة الاقتصادية

تكمن الأسباب الرئيسية وراء المشاكل الاقتصادية لأي مجتمع فيما يرد أدناه:

- **حاجات إنسانية غير محدودة**

إذ يحتاج كل إنسان إلى أنواع متنوعة من السلع والخدمات للحفاظ على مستوى معيشته وتحسينه. عندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية من الطعام والملابس والمأوى، تظهر حاجات أكثر إلحاحا وأكثر عمقا وقد تتجاوز الأشياء المادية خاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية وما يحيط بها من تسهيل للدعاية والترويج للمنتجات، وهو ما يزيد من رغبة المستهلك في طلبها.

- **الموارد المحدودة لتلبية الحاجات**

يتطلب إنتاج مختلف السلع والخدمات موارد مثل موارد الأراضي والموارد المعدنية وموارد الغابات ورأس المال المادي ورأس المال والموارد البشرية (المهارات). غير أن هذه الموارد تبدو غير كافية مقارنة بالرغبات غير المحدودة لمختلف السلع والخدمات. وهذا يعني أنه حتى لو استخدمت جميع هذه الموارد المتاحة استخداما كاملا لإنتاج سلع وخدمات مختلفة، فإنه لا يمكن تلبية سوى جزء صغير من رغبات البشر. لذا، فإن ندرة الموارد هي سبب مهم وراء المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع.

3- المسائل الاقتصادية الرئيسية الثلاث

تم تحليل تحليل النظم الاقتصادية من منظور واسع، وتم الإجماع على ثلاث مشاكل اقتصادية رئيسية هي : (1) ماذا ننتج ؛ (٢) كيف ننتج و (3) لمن ننتج. وتعرف هذه الأسئلة اختصارا بـ «ماذا وكيف ولمن».

- ماذا ننتج

السؤال الأول الذي يجب أن يجيب عليه أي نظام اقتصادي هو: ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها في المجتمع وبأي كميات ؟

ينشأ هذا السؤال من حقيقة أن الرغبات البشرية غير محدودة، في حين أن الموارد محدودة. ويتطلب الوفاء بالرغبات البشرية استهلاك السلع

والخدمات. ولكن نظرا لمحدودية الموارد[18]، لا يمكن للنظام الاقتصادي أن ينتج جميع أنواع السلع والخدمات، أو لا يمكن إنتاجها بكمية كبيرة للغاية. ولا يمكن إنتاج سوى كميات محدودة من عدد محدود من السلع والخدمات. لذلك، هناك تظهر مشكلة القرار، أي يجب أن يقرر الاقتصاد ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها والسلع والخدمات التي يجب استبعادها من الإنتاج، وبالتالي يجب أن يختار الاقتصاد خطة الإنتاج بعناية. لا يمكن إنتاج كل شيء وحتى الأشياء التي يتم إنتاجها لا يمكن إنتاجها بكميات غير محدودة.

كيف ننتج

المشكلة الأساسية الثانية التي يجب على كل اقتصاد حلها هي تحديد كيفية إنتاج السلع والخدمات (التي قرر الاقتصاد إنتاجها). يمكن إنتاج كمية معينة من سلعة أو خدمة معينة بطرق مختلفة عديدة. يجب أن يختار الاقتصاد طريقة معينة لإنتاج الكمية المحددة من السلعة، بعبارة أخرى يجب اختيار التقنيات.

[18] مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 14-17.

في لغة الاقتصاديين، تسمى طريقة إنتاج سلعة أو خدمة معينة (أو مجموعة من السلع والخدمات) تقنية الإنتاج. على سبيل المثال، في بعض الحالات، يمكن إنتاج كمية معينة من سلعة معينة عن طريق مجموعات مختلفة من المدخلات. وبالتالي، قد يكون من الممكن إنتاج 10 أطنان من القمح إما على 2 هكتارات من الأراضي بواسطة خمس عمال زراعيين أو على 4 هكتارات من الأراضي بواسطة عاملين. وتوجد هنا طريقتان لإنتاج 10 أطنان من القمح: (2 هكتار من الأراضي، وخمس عمال) و (4 هكتار من الأراضي، وعاملين).

يجب أن يختار الاقتصاد الذي قرر إنتاج 10 أطنان من القمح بين هاتين التقنيتين. هناك مشكلة مماثلة لكل سلعة (أو كل مجموعة من السلع). لذلك، يُعرف سؤال «كيفية الإنتاج» أيضًا باسم مشكلة اختيار التقنيات.

- لمن نتنج

لنفترض إيجاد حلول للمشكلتين الأساسيتين الأولتين، أي أن الاقتصاد قد حدد كميات إنتاج مختلف السلع والخدمات واختار أيضا التقنيات المناسبة لإنتاجها. ولا تزال هناك مشكلة تحديد الطريقة التي ستستخدم بها السلع والخدمات المنتجة. فمن الواضح أنها ستستخدم لإشباع رغبات الإنسان.

لكن من بين أفراد المجتمع، ما هي االشرائح التي ستحصل على مقدار من الإنتاج. وبعبارة أخرى، بعد إنتاج السلع الأساسية، لا تزال هناك مهمة تحديد كيفية توزيعها. من سيحصل (استهلاك) السلع المنتجة؟ يُعرف هذا بالسؤال أيضا باسم مشكلة التوزيع.

حاول الاقتصادي الأمريكي بول ساموبلسون[19] "Paul Samuelson" شرح آلية عمل النظام الاقتصادي من خلال هذه الأسئلة الثلاثة. وفقًا لساموبلسون، فإن الوظائف الرئيسية للنظام الاقتصادي هي الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة.

4- منحنى إمكانيات الإنتاج

حاول ساموبلسون التوصل إلى جواب على الأسئلة الثلاثة السابقة وانشغالات المجتمعات على اختلاف درجة تطورها بالمشكلة الاقتصادية باستخدام منحنى إمكانية الإنتاج الذي وضح من خلاله مشكلة الاختيار بين السلع النادرة نسبيًا بسبب الموارد الإنتاجية المحدودة في المجتمع. يُظهر منحنى إمكانية الإنتاج قائمة الاختيار التي يمكن للمجتمع أن

[19] يعد بول ساموبلسون أحد اقتصاديي المدرسة الكينزية، وقد تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بفضل تطوير النظرية الاقتصادية الاستاتيكية والدينامكية بشكل ساهم في رفع مستوى التحليل في العلوم الاقتصادية.

يختار من خلالها إحلال سلعة بأخرى، بافتراض مستوى معين من التكنولوجيا وتوفير جميع الموارد.

يستند تفسير وتحليل منحنى إمكانية الإنتاج إلى افتراضات معينة، يمكن عرضها فيما يلي:[20]

- الفترة الزمنية لا تتغير. تبقى كما هو طوال المنحنى.
- تقنيات الإنتاج ثابتة

كميات السلع الصناعية المنتجة من السيارات y	كميات السلع الغذائية المنتجة من التونة x	إمكانات الإنتاج
25	0	1
23	100	2
20	200	3
15	300	4
8	400	5
0	500	6

يشير هذا الجدول الزمني إلى أنه إذا تم استخدام جميع الموارد في إنتاج الغذاء، فيمكن إنتاج 500 طن كحد أقصى من الغذاء في ظل

[20] مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 20-25.

التكنولوجيا الحالية. من ناحية أخرى، إذا تم استخدام جميع الموارد بدلاً من ذلك لإنتاج السيارات، فيمكن إنتاج 25 سيارة. أي أن الحصول على السيارات يوجب التخلي عن بعض الطعام.

الشكل رقم 02: منحنى إمكانيات الإنتاج

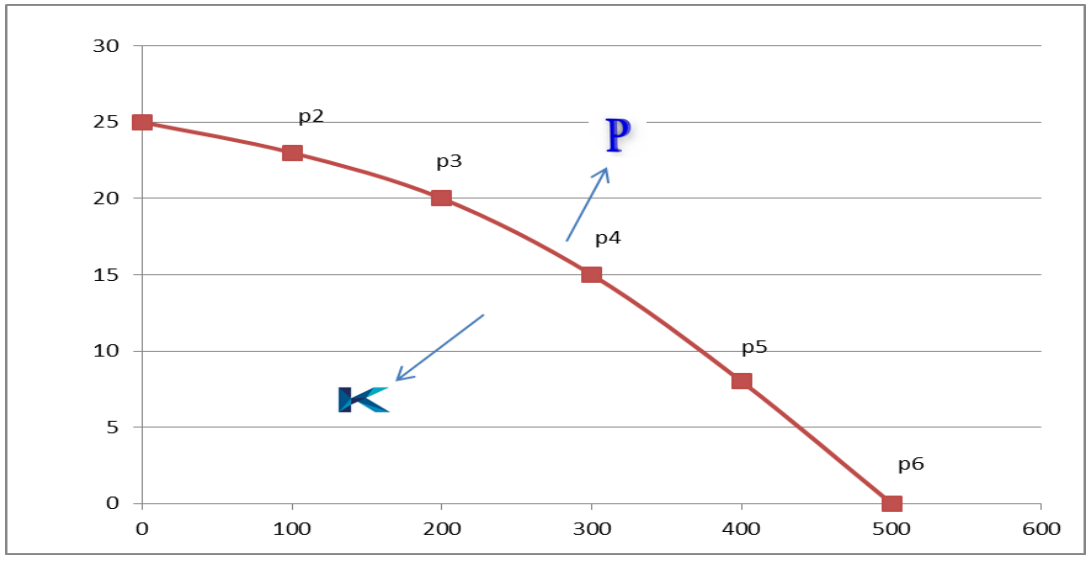

يتم عرض كمية الغذاء على المحور السيني x ويظهر عدد السيارات على محور التراتيبy ، ويتم عرض إمكانيات الإنتاج الستة المختلفة كنقاط على خط امكانات الإنتاج المتاحة وهي P1 P2 P3 P4 P5 و P6.

إذا افترضنا وجود إمكانيات إنتاج لا حصر لها بين أي جدول لإمكانيات الإنتاج، فإننا نحصل على منحنى إمكانية الإنتاج P1 إلى p6 الذي يبين موقع نقاط الإمكانيات المختلفة لإنتاج سلعتين يمكن أن تنتجهما شركة أو اقتصاد ما بتوظيف موارد معينة وتقنيات إنتاج معينة. النقاط خارج إمكانية الإنتاج (على سبيل المثال النقطة p) غير قابلة للتحقيق لأن موارد الإنتاج في المجتمع ليست كافية لإعطاء إنتاج يتجاوز المنحنى. النقاط الموجودة داخل المنحنى مثل k يمكن تحقيقها من قبل المجتمع ولكن في هذه الجهة من المنحنى لا يتم توظيف إنتاج الموارد بالكامل. على سبيل المثال، إذا كان المجتمع ينتج في النقطة p7، فيمكنه زيادة إنتاج الغذاء مع الحفاظ على ثبات عدم وجود السيارات أو يمكن أن يزيد من إنتاج السيارات مع الحفاظ على إنتاج الحبوب الغذائية ثابتًا أو يمكنه زيادة إنتاج كلا البضائع في وقت واحد.

انتقال منحنى إمكانية الإنتاج

ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج إلى الأعلى أو إلى الأسفل بسبب:

- التغير في عرض الموارد الإنتاجية.
- التغيير في حالة التكنولوجيا.

تنمو القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال زيادة إمدادات الموارد وتحسين التكنولوجيا. وهذا يسمح لمنحنى إمكانيات الإنتاج من الانتقال إلى الأعلى كما هو موضح في الشكل أدناه. هذا الانتقال هو السمة الأساسية للنمو الاقتصادي.

الشكل رقم 03: انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج

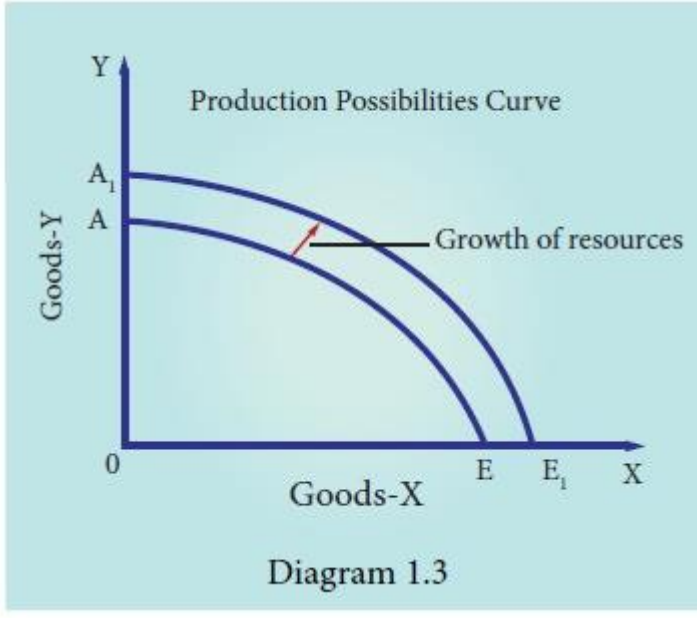

Diagram 1.3

من خلال منحنى إمكانيات الإنتاج يمكن مناقشة وتحليل عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يرد أدناه:

5- عناصر المشكلة الاقتصادية

تضم المشكلة الاقتصادية جملة من العناصر الأساسية يتم ذكرها على النحو التالي:[21]

- مشكلة الاختيار

تنشأ مشكلة الاختيار بسبب الموارد المحدودة المتاحة والرغبات غير المحدودة، قد تتعلق بتخصيص الموارد بين السلع لفئة ذوي الدخل الأعلى وفئة ذوي الدخل المنخفض والتخصيص بين القطاعات. ونظرًا لأن منحنى إمكانيات الإنتاج هو توليفة من البضائع، فلن تنشأ مشكلة الاختيار عندما يتم اختيار أي نقطة على المنحنى.

- مفهوم الندرة

يمكن شرح فكرة الندرة باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج، إذ أن كل مجتمع يمتلك فقط قدرًا محددًا من الموارد، والتي لا يمكن أن تنتج سوى قدر محدود من السلع. وحتى بمساعدة أفضل التكنولوجيا، تبقى مشكلة الندرة الاقتصادية قائمة. ويعكس منحنى إمكانية الإنتاج القيود التي يفرضها عنصر الندرة الاقتصادية.

---

[21] فايرز بن ابراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2022، ص ص: 36-44.

- حل المشكلة الاقتصادية

يمكن تفسير المشكلة الاقتصادية بمساعدة منحنى إمكانيات الإنتاج .إذ يمكن تحديد ما يمكن إنتاجه باختيار نقطة تقع على المنحنى. ويشير مزيج الإنتاج الذي تمثله أي نقطة داخل المنحنى أن الاقتصاد يستخدم أساليب غير فعالة للإنتاج ومزيجًا غير فعال من الموارد.

المحور الثالث: مناهج الاقتصاد

المحور الثالث: مناهج الاقتصاد

عند تعريف الاقتصاد كموضوع يجب النظر في جانبين، أولا، موضوع الاقتصاد، وثانيا المنهجية المستخدمة. إذ يحاول الاقتصاد مراقبة وشرح التفاعلات والنظم الاقتصادية من خلال تطبيق الأساليب العلمية.

وما يميز العلوم الطبيعية، بما في ذلك الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء، هو استخدام التجارب الخاضعة للرقابة لاختبار فرضية، وتكرار هذا الاختبار حتى يتم قبول الفرضية أو رفضها أو تعديلها. وبالنسبة للعلوم الاجتماعية، لا يمكن إجراء تجربة مضبوطة بنفس الطريقة، ولا يمكن تكرارها على أساس ثابت لأن هذه العلوم ترتبط بالإنسان الذي يتسم سلوكه باللاستقرار واللاثبات وتختلف الأنماط النفسية للبشر وسلوكاتهم ودوافعهم وبيئتهم وبالتالي لا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة.

في نفس السياق، تستخدم العلوم الطبيعية طريقة قائمة على الملاحظة، وخلق فرضية، وجمع البيانات (الأدلة) من «المجال» أو من خلال التجارب، واختبار الفرضية، ثم دعم أو رفض الفرضية. وباعتبار الاقتصاد علمًا «اجتماعيًا»، فإنه يتبنى نفس النهج، ولكنه محدود في المدى الذي يمكنه فيه تكرار جميع أساليب العلم الخالص. على سبيل المثال، لأسباب أخلاقية وعملية، فإن التجريب مع الناس ليس بشكل عام

هو الطريقة التي يعمل بها الاقتصاديون، على سبيل المثال، لن يكون من الممكن أو المقبول إجراء تجربة خاضعة للرقابة يتم فيها رفع أسعار الفائدة لمجرد ملاحظة آثارها على الأفراد والأسر. هذا من شأنه أن يجعل الكثير من الناس أسوأ حالًا – وليس شيئًا يجب على الاقتصادي أن يحاول تحقيقه عن عمد.

ومع ذلك، وعلى خطى علماء الطبيعة، يجب أن يلتزم الاقتصاديون بالموضوعية والتخلي عن إثبات وجهة نظرهم الذاتية، مع ضرورة تقصي الحقائق من خلال الملاحظة والتسجيل والاستنتاج إلى غاية التحقق من الفرضية بطريقة موضوعية، مما يعني التصرف بشكل مستقل عن المعتقدات أو القيم.

1- تعريف المنهج

المنهج هو طريقة منظمة يعتمده الباحث للتحقيق والشرح من خلال اختبار العلاقات المفترضة والتحقق منها. أما المنهج العلمي فهو عملية اكتشاف القوانين العامة من خلال مجموعة من التقنيات للتحقيق في الظواهر، أو اكتساب معرفة جديدة، أو تصحيح المعرفة السابقة

ودمجها[22]. لكي يطلق عليها اسم علمي، تعتمد طريقة التحقيق عادة على أدلة تجريبية أو قابلة للقياس تخضع لمبادئ محددة للتفكير.

علاوة على ما سبق، يعد المنهج العلمي عملية مستمرة تبدأ عادة بملاحظات حول الظواهر المحيطة بالبشر، فالبشر فضوليون بالفطرة، لذلك غالبًا ما يطرحون أسئلة حول الأشياء التي يرونها أو يسمعونها، وغالبًا ما يطورون أفكارًا (فرضيات) حول سبب كون الأشياء على ما هي عليه، وتؤدي أفضل الفرضيات إلى تنبؤات يمكن اختبارها بطرق مختلفة، بما في ذلك إبداء المزيد من الملاحظات حول الظواهر.

وبشكل عام، تأتي أقوى اختبارات الفرضيات من التجارب التي يتم التحكم فيها وتكرارها بعناية والتي تجمع البيانات التجريبية. اعتمادًا على مدى مطابقة الاختبارات للتنبؤات، قد تتطلب الفرضية الأصلية الصقل أو التغيير أو التوسع أو حتى الرفض. وإذا أصبحت فرضية معينة مدعومة جيدًا، فقد يتم تطوير نظرية عامة والاقتصاد الإيجابي هو الذي يمكن من تطبيق المنهج العلمي على التحليل الاقتصادي.

[22] رحيم يونس كرو العزاوي، منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان ، الأردن، 2007، ص: 24.

2- مكونات المنهج العلمي

يتكون المنهج العلمي من العديد من المكونات الرئيسية هي النموذج، النظرية، المبادئ. ويتم شرحها فيما يرد أدناه:[23]

-**النموذج:** وهو بناء نظري يمثل العمليات الاقتصادية من خلال مجموعة من المتغيرات ومجموعة من العلاقات المنطقية و/أو الكمية بينها. النموذج الاقتصادي هو إطار مبسط مصمم لتوضيح العمليات المعقدة، غالبًا باستخدام التقنيات الرياضية. في كثير من الأحيان، تفترض النماذج الاقتصادية بارامترات هيكلية، وهي عناصر أساسية في نموذج أو فئة من النماذج.

قد يكون للنموذج معايير مختلفة وقد تتغير هذه المعلمات لإنشاء خصائص مختلفة. تشمل الاستخدامات المنهجية للنماذج التحقيق والتنظير والنظريات المناسبة للعالم.

- **النظرية:** وهي نقطة البداية، ولكن أيضًا النتيجة النهائية لممارسة العلم هي النظرية. وتعرف النظرية على أنها مجموعة مقبولة علميًا ومترابطة من المبادئ العامة المستخدمة لشرح وفهم بعض جوانب العالم. تنشئء

[23] محمد عبد الله شاهين محمد، أساسيات علم الاقتصاد، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، ص:35.

النظرية إطارًا للتحقيق في الظواهر وشرح منطقي ما قد يبدو أنه أحداث عشوائية. تقدم النظرية تفسيرًا لهذه الأحداث وكل ما يرتبط بها .

– **المبادئ:** المبادئ مقبولة عموما، وقوانين الطبيعة الأساسية، والتحقق منها، وهي النواة الأولى لبناء النظرية. ولكي يكون المبدأ قانونًا أساسيًا للطبيعة، يجب أن يعكس علاقة السبب والنتيجة حول أساليب عمل الظواهر. قد يكون أحد الأمثلة على القوانين: «يسعى الناس للحصول على أكبر فائدة بأقل تكلفة».

المنهج العلمي هو في الأساس عملية بناء النظريات من خلال تحديد هذه القوانين الأساسية للطبيعة والتحقق منها.

– **النظرة إلى العالم:** تحتوي النظرة إلى العالم على مسلمات ومعتقدات وقيم أساسية لا يمكن التحقق منها حول كيفية عمل الظواهر. المعتقدات الدينية والفلسفات السياسية والتكييف الثقافي ليست سوى عدد قليل من المكونات التي تدخل في نظرة الشخص للعالم. هذه المكونات «مقبولة إلى حد كبير على أساس الإيمان» ولا يمكن اختبارها أو التحقق منها مباشرة.

– **الفرضيات:** المبادئ هي النتيجة النهائية لعملية تمحيص طويلة تبدأ بالفرضيات. الفرضية هي اقتراح معقول حول أساليب عمل العالم

مستوحى أو ضمنيًا من نظرية والتي قد تكون أو لا تكون صحيحة. تتولد الفرضيات من الجهل المستنير. مستنيرة، لأنها تنطوي على نظرية خضعت سابقًا لقدر كبير من التدقيق، ولكن الجهل، لأنه لا أحد يعرف حتى الآن ما إذا كانت الفرضية صحيحة.

-**التحقق:** يسعى التحقق لمعرفة ما إذا كانت الفرضية صحيحة أو خاطئة. تتم المقارنة مع البيانات والملاحظات التجريبية المستمدة من الواقع. يهتم المنهج العلمي في النهاية بشرح أساليب عمل الظواهر الحقيقية على أرض الواقع.

يعد التحقق من الفرضيات باستخدام بيانات العالم الحقيقي أمرًا بالغ الأهمية في تحويل العلاقة الافتراضية إلى قانون أساسي للطبيعة يمثل مبدأ. يجب أن تجتاز الفرضية اختبار بيانات العالم الحقيقي لتصبح مبدأ. وهذه هي الطريقة العلمية.

ويبقى الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي هو مراقبة النتائج مثل الإنتاجية والكفاءة وفعالية الوظائف الجارية داخل الاقتصاد.

3- أنواع المناهج العلمية في الاقتصاد

هناك نوعان بارزان من أساليب الدراسة أو التحليل الاقتصادي: الطريقة الاستنباطية، الطريقة الاستقرائية، وهما نهجان مختلفان للبحث. بينما يركز النهج الأول على تطوير نظرية، فإن الأخير يختبر نظرية موجودة. وعلى الرغم من اختلاف هذين النهجين في تطبيقهما، إلا أنهما غالبًا ما يستخدمان كنهج مشترك في دراسة واحدة.

- **المنهج الاستنباطي** Deductive Approach

تُعرف الطريقة الاستنباطية أيضًا باسم «الطريقة التحليلية» أو «الطريقة التجريدية» أو «الطريقة الافتراضية».

وتبدأ الدراسة وفقا لهذه الطريقة بافتراض معلومات واقعية أو حقائق بدائية ثم التوصل إلى نتيجة ملموسة من خلال اتباع التحليل المنطقي أو توظيف القدرات التحليلية. كما تتسم هذه الطريقة، ببناء النظرية على أساس افتراضات وتجارب معينة. باختصار، يمكن القول أن هذه الطريقة تبدأ الدراسة بافتراض عام ويختتم التحليل بنتائج محددة ودقيقة، مما يعني الانتقال من العام إلى الخاص أو المحدد[24].

[24] علاء مصطفى أبو عجيلة، مناهج البحث العلمي في الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، 2021 الإسكندرية، مصر، ص ص: 46-50.

لذلك، فإن القاعدة الشائعة المعمول بها في حالة الطرق الاستنتاجية هي الانتقال من المدخلات العامة إلى افتراض معين، وفي النهاية، النظريات البناءة.

وخلاصة لما سبق، يعمل التفكير الاستنباطي من الأعم إلى الأكثر تحديدًا، لذلك فهو يعرف أيضا بنهج «من أعلى إلى أسفل»، حيث يبدأ بالتفكير في نظرية حول موضوع يثير الاهتمام، ثم تضييق التفكير إلى فرضيات أكثر تحديدًا يمكن اختبارها. ثم التضييق أكثر بجمع الملاحظات لمعالجة الفرضيات وهو ما يقود في النهاية إلى اختبار الفرضيات ببيانات محددة – تأكيد (أو لا) للنظريات الأصلية.

ويعد الاقتصاديون الكلاسيك أهم من اعتمد على المنهج الاستنباطي في تحليلهم الاقتصادي.

– مراحل المنهج الاستنباطي

ينطوي المنهج الاستنباطي على خمس مراحل أساسية يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : الفرق بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

المرحلة	المثال
البدء من نظرية موجودة وتحديد	– هناك دائمًا تأخيرات في شركات

المشكلة القائمة	النقل منخفضة التكلفة. – الماء ضروري لوجود جميع أشكال الحياة. – ترتفع الأسعار عندما تزيد الكتلة النقدية المتداولة
صياغة فرضية قابلة للنفي تستند إلى النظرية الحالية	– عند السفر مع شركة طيران منخفضة التكلفة، سيواجه المسافرون دائمًا تأخيرات. – تعتمد جميع الثدييات البرية على الماء للبقاء على قيد الحياة. – عندما ترتفع الكتلة النقدية المتداولة ترتفع أسعار السلع والخدمات.
جمع البيانات لاختبار الفرضية	– جمع معلومات الرحلة من شركات الطيران منخفضة التكلفة. – فحص جميع أنواع الثدييات لمعرفة ما إذا كانت تحتاج إلى الماء. – جمع بيانات الكتلة النقدية و الأسعار
تحليل واختبار البيانات	5 من 100 رحلة تشغلها شركات

	طيران منخفضة التكلفة لم تتأخر. - تعتمد جميع أنواع الثدييات البرية على المياه. - ارتفاع عناصر المجمع النقدي M_2 يصحبها ارتفاع في الأسعار

تقرير قبول أو رفض الفرضية الصفرية	

المصدر: من إعداد المؤلف

الشكل رقم 04: مراحل المنهج الاستنباطي

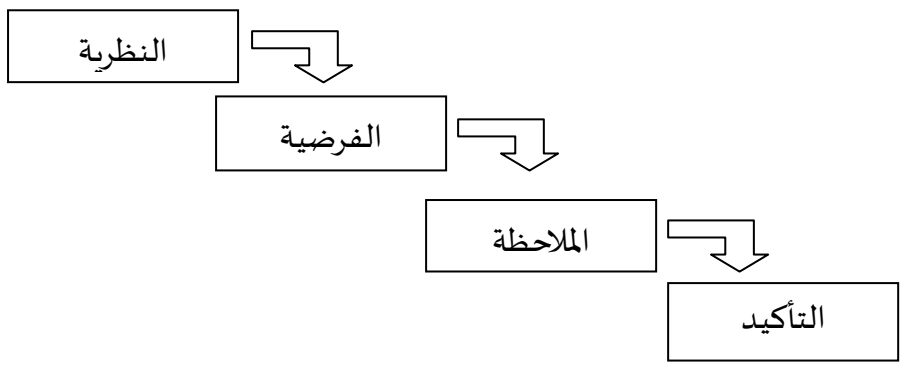

المصدر: من إعداد المؤلف

- مزايا المنهج الاستنباطي

ينفرد المنهج الاستنباطي بمجموعة من المزايا يمكن ذكرها فيما يلي:

- بسيطة ومريحة: إذ يعتمد هذا المنهج على الملاحظة ويسهل تطبيقه.

– لا يشترط التجارب: التجارب ضرورية ولا غنى عنها في العلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء، عكس علم الاقتصاد أين يعمل المنهج الاستنباطي كبديل للتجارب.

– **عيوب المنهج الاستنباطي**

في مقابل المزايا التي يعرف بها المنهج الاستنباطي، فإنه ينطوي على العديد من السلبيات أيضا يمكن ذكرها فيما يلي:

– بناءًا على الافتراضات تظهر احتمالات أكبر للتوصل إلى استنتاجات غير دقيقة تؤدي إلى تنبؤات غير صحيحة. أي إذا كانت الافتراضات معيبة منطقيًا، فإن العملية برمتها تصبح معيبة وستعطي استنتاجات خاطئة. وبالتالي، فإن المغالطة المنطقية هي عيب أساسي للمنهج الاستنباطي.

– يوصف المنهج الاستنباطي بكونه غير واقعي إذ يقوم على أساس عام ليصل إلى المحدد باستخدام الحدس والتكهن المتمثل في تضمين الجميع تحت نفس المظلة، ولا يمكن حل مشاكل الحياة الواقعية عن طريق حلول خيالية أو حدسية.

– **المنهج الاستقرائي** Inductive Approach

ينتقل هذا النوع من التفكير من الحقائق إلى بناء النظرية، من خلال جمع المعلومات والبيانات ثم تقديم الأدلة والإثباتات المفسرة بالملاحظات والتجارب والطرق الإحصائية.

وعادة يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في إجراء البحوث عندما تكون الأدبيات السابقة حول موضوع ما قليلة أو معدومة إذ لا توجد نظرية للاختبار[25].

يعمل التفكير الاستقرائي في الاتجاه المعاكس، حيث ينتقل من ملاحظات محددة إلى تعميمات ونظريات أوسع، لذلك يعرف على هذا المنهج أحيانًا بنهج «من أسفل إلى أعلى»، حيث يبدأ التفكير الاستقرائي بملاحظات ومقاييس محددة يليها اكتشاف الأنماط والنظاميات، وصياغة بعض الفرضيات المؤقتة التي يمكن استكشافها، وأخيراً الوصول إلى تطوير بعض الاستنتاجات أو النظريات العامة.4

مراحل المنهج الاستقرائي

يمكن توضيح مراحل المنهج الاستقرائي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: مراحل المنهج الاستقرائي

المرحلة	المثال
الملاحظة	– هناك تأخير في رحلات الطيران منخفضة التكلفة – تحتاج الأسود إلى الماء للبقاء على قيد الحياة – ترتفع الأسعار إذا زادت الكتلة النقدية
ملاحظة نمط نظامي محدد	– تأخرت 20 رحلة طيران إضافية منخفضة التكلفة – تحتاج جميع الحيوانات المرصودة إلى الماء للبقاء على قيد الحياة – ترتفع الأسعار بضعف الارتفاع في الكتلة النقدية
وضع نظرية أو استنتاج عام (أولي)	– غالبًا ما يكون هناك تأخير على شركات النقل منخفضة التكلفة. – الماء ضروري لوجود جميع أشكال الحياة

[25] محمد الصغير جاري، منهجية البحث العلمي في الاقتصاد، التسيير، التجارة، 2012، ص ص: 125،130.

	-ترتفع الأسعار بزيادة الكتلة النقدية

المصدر: من إعداد المؤلف.

الشكل رقم 05: مراحل المنهج الاستقرائي

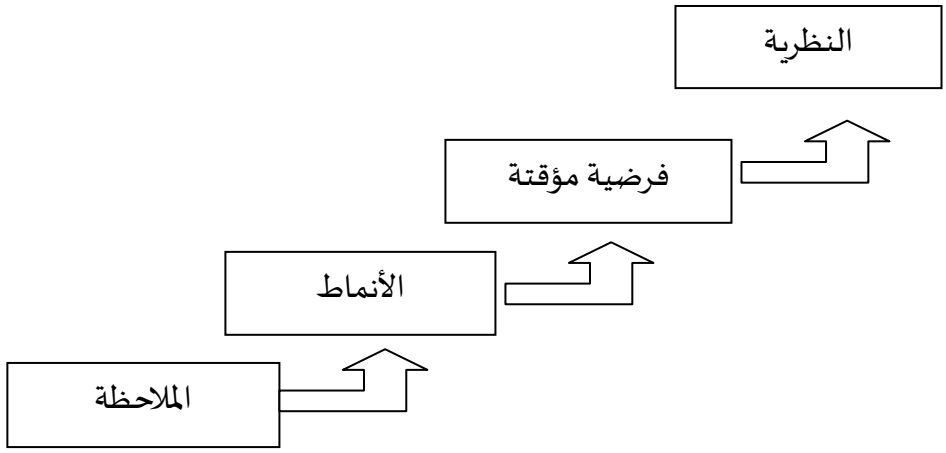

المصدر: من إعداد المؤلف

مزايا المنهج الاستقرائي

يوصف المنهج الاستقرائي بالمزايا التالية:

- أكثر واقعية: إذ يعد المنهج الاستقرائي أكثر المناهج قابلية للتطبيق، نظرا لبساطة طريقته الوصفية.

أكثر دقة: تخضع الافتراضات للتحقق عدة مرات لأنه يستند إلى الحقائق والإحصاءات.

– قد لا تكون القوانين والنظريات معروفة بموجب الطريقة الاستقرائية إلا أن وجودها شرط أساسي نظرًا لأنه يستند إلى الحقائق فهو أكثر واقعية وموثوقية.

– استخدام الأساليب والتجارب الإحصائية يجعل العملية أكثر علمية، وبالتالي، أكثر قبولًا عالميًا بدلاً من مجرد الاعتماد على الحدس والتنبؤ.

– نظرًا لأن البيئة الاقتصادية ديناميكية ومتغيرة دائمًا، فإن الاعتماد على طريقة أكثر علمية يساعد دائمًا في التوصل إلى استنتاجات منطقية.

عيوب الطريقة الاستقرائية

يعاب على المنهج الاستقرائي ما يرد أدناه:

– إذا كانت البيانات المستخدمة غير كافية، فسيؤدي ذلك إلى استنتاجات خاطئة، مما يجعل الفرضية أقل موثوقية.

– يستغرق تطبيق المنهج الاستقرائي وقتًا طويلاً وبالتالي فهو مكلف في الوقت والجهد والمال.

– جمع البيانات ليس بالأمر السهل ويختلف من شخص لآخر. فيما يتعلق بكيفية جمع البيانات.

بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي والاستقرائي، عرف التاريخ الاقتصادي انبثاق العديد من المناهج، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن عرض المناهج التالية:

- **المنهج الزمني:** يناقش المنهج الزمني الأفكار الاقتصادية حسب ترتيب حدوثها زمنيا. يمكن استعراض الأفكار الاقتصادية لمختلف الاقتصاديين بشكل تحليلي ومقارن. من خلال هذا المنهج يمكن إيجاد استمرارية في الأفكار الاقتصادية للاقتصاديين المختلفين.

- **المنهج المفاهيمي:** يتركز هذا المنهج على تقييم مختلف المفاهيم الاقتصادية (الأفكار) والاعتماد المتبادل بين هذه المفاهيم. ويعرف أيضا بالمنهج الأيديولوجي.

- **المنهج الكلاسيكي الجديد:** يهدف هذا المنهج إلى تحسين الأفكار الكلاسيكية من خلال تعديلها. اعتمد مارشال لأول مرة النهج الكلاسيكي الجديد، وقد اعتقد أن "التفكير الاستقرائي والاستنتاجي متكاملان وضروريان معا لعلم الاقتصاد.

- **منهج الرعاية الاجتماعية:** يهدف هذا المنهج أساساً إلى توفير الأساس لاعتماد سياسات من المرجح أن تحقق أقصى قدر من الرعاية الاجتماعية.

- **المنهج المؤسسي:** شكك المؤسسيون في صحة الأفكار الكلاسيكية وأعطوا أهمية أكبر للعوامل النفسية.

- **المنهج الكينزي:** يشكل هذا المنهج تطورا بارزا في الاقتصاد الحديث ويرتبط باسم المفكر الإنجليزي جون مينارد كينز J.M. Keynes. وهو منهج يتعارض مع المدرسة الكلاسيكية. ويركز على الدورات الاقتصادية التي تؤثر على السياسات الكلية برمتها.

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (الإنتاج)

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (الإنتاج)

الإنتاج نشاط اقتصادي مهم يلبي رغبات واحتياجات الناس، وهو طريقة تحويل المواد الخام أو المدخلات إلى سلع تامة الصنع أو منتجات في عملية التصنيع. بعبارة أخرى، إنشاء شيء من المدخلات الأساسية.

وقد يشير الإنتاج أيضا إلى السلع التي يجري إنتاجها. على سبيل المثال، تطلق بعض الشركات على مجموعة من المنتجات التي يتم إنتاجها في نفس الوقت مصطلح تشغيل الإنتاج.

وفي الاقتصاد، الإنتاج هو عملية لتحويل المدخلات الملموسة وغير الملموسة إلى سلع أو خدمات. والمواد الخام والأراضي والعمالة ورأس المال هي المدخلات الملموسة، في حين أن الأفكار والمعلومات والمعارف هي المدخلات غير الملموسة. تُعرف هذه المدخلات أيضًا باسم عوامل الإنتاج.

1- تعريف الإنتاج

وفقًا لجيمس بيتس وجي آر باركنسون " James Bates and J.R. Parkinson" يمكن تعريف الإنتاج في الاقتصاد على أنه نشاط منظم لتحويل المدخلات (الموارد) المادية إلى مخرجات (المنتجات النهائية)، والتي ستلبي احتياجات المجتمع (Barton, 1964).

وفقًا لـ جون هيكس "JR Hicks" الإنتاج في الاقتصاد هو نشاط سواء كان جسديًا أو عقليًا، وهو موجه لإشباع رغبات الآخرين من خلال التبادل ("J. R. Hicks on the Economics of Population," 1999)

ومما سبق يمكن تعريف الإنتاج في الاقتصاد بأنه عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات. تشمل المدخلات الأراضي والعمالة ورأس المال، بينما يشمل الناتج السلع الجاهزة والخدمات، أي أن الإنتاج في الاقتصاد هو عمل لخلق قيمة تلبي رغبات الأفراد.

يمكن القول أيضا أن الإنتاج يتضمن العمليات والأساليب المستخدمة لتحويل المدخلات الملموسة (المواد الخام والسلع شبه المصنعة والمجموعات الفرعية) والمدخلات غير الملموسة (الأفكار والمعلومات

والمعارف) إلى سلع أو خدمات. تستخدم الموارد في هذه العملية لإنشاء ناتج مناسب للاستخدام أو له قيمة تبادلية[26].

تشارك المنظمات في الإنتاج لكسب أقصى ربح، وهو الفرق بين التكلفة والإيرادات. لذلك، تعتمد قرارات الإنتاج الخاصة بهم على التكلفة والإيرادات. ويتمثل الهدف الرئيسي للإنتاج في تحقيق أقصى قدر من الإنتاج بمدخلات معينة.

- **الفرق بين الإنتاج والإنتاجية**

تميل الإنتاجية إلى تحديد أداء الإنتاج العام للشركات من خلال التأكد من مدى كفاءة استخدام الشركة لمواردها في إنتاج السلع والخدمات، مع الحد الأدنى من الهدر. يمكن تعزيزها من خلال التحكم في عوامل الإنتاج وتحسين العمليات والتكنولوجيا. وتظهر الاختلافات بين الإنتاج والإنتاجية في النقاط الموضحة في الجدول الموالي:

[26] المؤسسة العامة للتدريب التقني والفني، إدارة الإنتاج، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص: 02-04.

الجدول رقم 03: الفرق بين الإنتاج و الإنتاجية

أساس الاختلاف	الإنتاج	الإنتاجية
التعريف	الإنتاج هو وظيفة من وظائف المنظمة ترتبط بتحويل مجموعة من المدخلات إلى ناتج مرغوب فيه.	الإنتاجية هي مقياس لمدى كفاءة الجمع بين الموارد واستخدامها في الشركة، لتحقيق النتيجة المرجوة.
الطبيعة	عملية	إجراء قياسي
القياس	عدد الوحدات المنتجة بالفعل.	نسبة المدخلات إلى المدخلات.
التعبير	قيمة مطلقة	قيمة نسبية

المصدر: من إعداد المؤلف

2- أنواع الإنتاج

يتم تصنيف الإنتاج إلى مجموعتين رئيسيتان وفقا للمعايير التالية:[27]

[27] رضا إسماعيل البسيوني، إدارة الإنتاج، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2008، ص ص: 89-95.

- **معيار القطاع الاقتصادي**

- **الإنتاج الأولي:** مصدر الإنتاج الأولي هي الصناعات «الاستخراجية» مثل الزراعة والغابات وصيد الأسماك والتعدين واستخراج النفط. تنخرط هذه الصناعات في أنشطة مثل استخراج الموارد الطبيعية من سطح الأرض ومن تحت سطح الأرض ومن المحيطات.

- **الإنتاج الثانوي:** يشمل إنتاج الصناعة التحويلية، أي تحويل السلع شبه المصنعة والجاهزة من المواد الخام والسلع الوسيطة وتحويل إلى سلع نهائية. توصف عمومًا بأنها صناعات تصنيع وبناء، مثل تصنيع السيارات والتأثيث والملابس والمواد الكيميائية، وكذلك البناء الهندسي.

- **الإنتاج الثالث:** تنتج الصناعات في المستوى الثالث كل تلك الخدمات التي تمكن من وضع السلع التامة الصنع في أيدي المستهلكين. والواقع أن هذه الخدمات تقدم إلى الشركات في جميع أنواع الصناعة وإلى المستهلكين مباشرة. وتشمل الأمثلة تجار التوزيع والأعمال المصرفية والتأمين والنقل والاتصالات.

كما يتم تضمين الخدمات الحكومية، مثل القانون والإدارة والتعليم والصحة والدفاع.

- **معيار طريقة الإنتاج**

يمكن تصنيف نظام الإنتاج وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع الشائعة التالية:

- **نظام الدفعات Batch System**

ويتضمن استخدام المعدات والطرق العامة لإنتاج كميات صغيرة من المخرجات (السلع أو الخدمات) بمواصفات تختلف اختلافا كبيرا من دفعة إلى أخرى. يتم نقل كمية معينة من المنتج كدفعة من خلال خطوة أو أكثر، ويظهر الحجم الإجمالي في وقت واحد في نهاية دورة الإنتاج. ومن الأمثلة على ذلك إنتاج الأدوات الآلية المتخصصة أو معدات البناء الثقيلة، والمواد الكيميائية المتخصصة، والمنتجات الغذائية المجهزة، أو في قطاع الخدمات، نظام تجهيز المطالبات في شركة تأمين كبيرة. غالبًا ما يشار إلى أنظمة إنتاج الدفعات باسم متاجر العمل.

- **النظام المستمر** continuous system

وضمن هذا النوع تتدفق العناصر التي سيتم معالجتها عبر سلسلة من الخطوات أو العمليات الشائعة في معظم المنتجات الأخرى التي يتم معالجتها. ونظرا لتوقع كميات كبيرة من الإنتاجية، كثيرا ما تستخدم

المعدات والأساليب المصممة خصيصا لذلك حتى يمكن تحقيق تكاليف إنتاج أقل. وكثيرا ما تنقسم المهام التي يتولاها العمال إلى قطاعات صغيرة نسبيا يمكن إتقانها بسرعة وأداؤها بكفاءة. تشمل الأمثلة أنظمة تجميع محركات السيارات والسيارات نفسها، بالإضافة إلى المنتجات الاستهلاكية الأخرى مثل أجهزة التلفزيون والغسالات وأجهزة الكمبيوتر الشخصية. غالبًا ما يشار إلى أنظمة الإنتاج المستمرة باسم أنظمة التجميع أو أنظمة خطوط التجميع، وكما هو مذكور أدناه، فهي شائعة في عمليات الإنتاج الضخم.

وكثيرا ما يوجد نوعان من النظم المذكورة سابقا معا في إنتاج الدوائر المتكاملة للمعدات الإلكترونية، على سبيل المثال، تتم معالجة آلاف الدوائر كدفعة على عدة شرائح كبيرة من كريستال السيليكون من خلال عشرات، أو حتى مئات، من خطوات المعالجة. ثم يتم فصل الدوائر الصغيرة، كل منها بضعة ملليمترات فقط على جانب، وتجميعها بشكل فردي مع عناصر الدائرة الأخرى على خط مستمر لإنتاج المنتج النهائي.

- **نظام المشروع "one-shot project,"**

النوع الثالث من نظام الإنتاج هو نظام المشروع، أو نظام «طلقة واحدة». بالنسبة لمنتج واحد فريد من نوعه، على سبيل المثال، مبنى أو سفينة أو نموذج أولي لمنتج مثل طائرة أو كمبيوتر كبير، يتم جمع الموارد معًا مرة واحدة فقط. ونظرا للطابع الفريد لنظم المشاريع، استحدثت أساليب خاصة للإدارة لاحتواء تكاليف الإنتاج في حدود مستويات معقولة.

3- عوامل الإنتاج

يمكن عرض عناصر الإنتاج فيما يلي:[28]

- **الأرض كعامل إنتاج**

الأرض مصطلح واسع يشمل جميع الموارد الطبيعية التي يمكن العثور عليها على الأرض، مثل النفط والذهب والخشب والمياه والغطاء النباتي. ويمكن تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وغير متجددة.

الموارد المتجددة هي موارد يمكن تجديدها، مثل المياه والغطاء النباتي وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتتكون الموارد غير المتجددة من موارد يمكن استنفادها عبر الزمن، مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي.

[28] نداء محمد الصوص، الاقتصاد الإداري، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:123.

يمكن استخدام جميع الموارد، سواء كانت متجددة أو غير متجددة، كمدخلات في الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة. يُشار إلى الدخل الذي يأتي من استخدام الأرض ومواردها الطبيعية بالريع (Rent).

- **العمل كعامل إنتاج**

يشير العمل كعامل إنتاج إلى الجهد الذي يبذله الأفراد عندما ينتجون سلعة أو خدمة. على سبيل المثال، فنان ينتج لوحة أو مؤلف يكتب كتابًا. يشمل العمل نفسه جميع أنواع العمل الذي يتم إجراؤه مقابل مكافأة اقتصادية، مثل المجهود العقلي والبدني. تعتمد قيمة العمل أيضًا على رأس المال البشري، والذي يتم تحديده من خلال مهارات الفرد وتدريبه وتعليمه وإنتاجيته.

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك، كان العمل هو المحرك الأساسي للقيمة الاقتصادية. ويتقاضى عمال الإنتاج أجرًا مقابل وقتهم وجهدهم ، بحيث تعتمد الأجر على مهاراتهم وتدريبهم. عادة ما يتم دفع العمالة من قبل عامل غير متعلم وغير مدرب بأسعار منخفضة. يُطلق على العمال المهرة والمدربين اسم «رأس المال البشري» ويتقاضون أجورًا أعلى لأنهم يجلبون أكثر من قدراتهم المادية إلى المهمة.

على سبيل المثال، تتطلب وظيفة المحاسب تحليل البيانات المالية للشركة. وتزداد الإنتاجية والكفاءة في البلدان الغنية برأس المال البشري. كما يساعد الاختلاف في مستويات المهارات والمصطلحات الشركات ورجال الأعمال على خلق تفاوتات مقابلة في جداول الأجور. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول عوامل الإنتاج لصناعات أخرى. ومن الأمثلة على ذلك التغيير في عمليات الإنتاج في صناعة تكنولوجيا المعلومات بعد الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف في البلدان ذات الرواتب المنخفضة.

- **رأس المال كعنصر إنتاج**

يشير رأس المال، أو السلع الرأسمالية، كعامل إنتاج، إلى الأموال التي تُستخدم لشراء الآلات والمعدات والمباني والممتلكات والحواسيب التي تُستخدم لإنتاج السلع والخدمات. تعتبر جميعها سلعًا رأسمالية لأنها تستخدم في عملية الإنتاج وتساهم في إنتاجية العمل. يُشار إلى الدخل الذي يأتي من رأس المال بالفوائد.

وفيما يلي عدة خصائص مميزة لرأس المال كعامل من عوامل الإنتاج:

– يختلف رأس المال عن العاملين الأولين لأنه من صنع البشر. على سبيل المثال، يتم إنشاء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات من قبل الأفراد، على عكس الأراضي والموارد الطبيعية.

– بالإضافة إلى ذلك، يعد رأس المال أيضًا عاملاً يمكن أن يستمر لفترة طويلة، لكنه ينخفض من حيث القيمة بمرور الوقت. على سبيل المثال، المبنى هو سلعة رأسمالية يمكن أن تستمر لفترة طويلة من الزمن، لكن قيمته ستتضاءل مع تقدم المبنى في السن.

– يعتبر رأس المال أيضًا متنقلًا لأنه يمكن نقله إلى أماكن مختلفة، مثل أجهزة الكمبيوتر والمعدات الأخرى.

– ريادة الأعمال (التنظيم) كعامل من عوامل الإنتاج

يعبر التنظيم وريادة الأعمال كعامل من عوامل الإنتاج ينتج عن دمج العوامل الثلاثة الأخرى، إذ يستخدم رواد الأعمال الأراضي والعمالة ورأس المال من أجل إنتاج سلعة أو خدمة للمستهلكين.

وتشارك الأعمال الحرة في صياغة أفكار مبتكرة ووضعها موضع التنفيذ عن طريق تخطيط الإنتاج وتنظيمه. فضلا عن المخاطرة بالعمل وتحديد الفرص المحتملة. ويعرف الدخل الذي يكسبه رواد الأعمال بالربح.

4– قياس الإنتاج

هناك العديد من مقاييس الإنتاجية المختلفة. ويتوقف الاختيار بينهما على الغرض من قياس الإنتاجية، وفي كثير من الحالات على توافر البيانات. وبشكل عام، يمكن تصنيف مقاييس الإنتاجية على أنها مقاييس إنتاجية ذات عامل واحد (ربط مقياس الناتج بمقياس واحد للمدخلات) أو مقاييس إنتاجية متعددة العوامل (تتعلق بمقياس الناتج إلى مجموعة من المدخلات). وثمة تمييز آخر له أهمية خاصة على مستوى الصناعة أو الشركات هو بين مقاييس الإنتاجية التي تربط قدرا من الناتج الإجمالي بمدخلات واحدة أو عدة مدخلات وتلك التي تستخدم مفهوم القيمة المضافة للحصول على حركات الناتج.

يوضح الجدول عدد من مقاييس الإنتاجية الرئيسية. وهذه المقاييس هي مقاييس لإنتاجية اليد العاملة ورأس المال، ومقاييس إنتاجية متعددة العوامل، إما في شكل إنتاجية رأسمالية – عمالية، تستند إلى مفهوم القيمة المضافة للناتج، أو في شكل إنتاجية رأس المال – اليد العاملة – مواد الطاقة، استنادا إلى مفهوم الناتج الإجمالي. ومن بين هذه المقاييس، تعد إنتاجية العمل القائمة على القيمة المضافة هي الإحصاءات الوحيدة للإنتاجية المحسوبة في أغلب الأحيان، تليها إدارة تمويل رأس المال والعمالة وصندوق التمويل الصغير KLEMS.

الجدول رقم 04 : مقاييس الإنتاج

	نوع مقياس المدخلات

	.العمل	رأس المال	العمل ورأس المال	رأس المال والعمالة والمدخلات الوسيطة (الطاقة والمواد والخدمات)

إجمالي المخرجات	إنتاجية العمل (على أساس الناتج الإجمالي)	إنتاجية رأس المال (على أساس الناتج الإجمالي)	رأس المال – العمل (على أساس الناتج الإجمالي)	الإنتاجية المتعددة العوامل

القيمة المضافة	إنتاجية العمل (على أساس القيمة المضافة)	إنتاجية رأس المال (على أساس القيمة المضافة)	رأس المال – العمل (على أساس القيمة المضافة)	

مقاييس إنتاجية العوامل المتعددة (MFP)	مقاييس إنتاجية العامل الواحد	

ويمكن استعراض طرق قياس المؤشرات السابقة مع الإشارة إلى المزايا والعيوب الرئيسية لكل منها فيما يلي:[29]

- **إنتاجية العمل، على أساس الناتج الإجمالي**

تهدف طريقة إنتاجية اليد العاملة القائمة على الناتج الإجمالي إلى قياس احتياجات اليد العاملة لكل وحدة من الناتج (المادي). وتعكس التغير في معامل مدخلات العمالة حسب الصناعة ويمكن أن تساعد في تحليل متطلبات العمل حسب الصناعة.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

الرقم القياسي لكمية مدخلات اليد العاملة/ الرقم القياسي لكمية الناتج الإجمالي

وتتميز بسهولة القياس وقابلية القراءة. وعلى وجه الخصوص، لا يتطلب مقياس الناتج الإجمالي سوى مؤشرات للأسعار على الناتج الإجمالي، وليس على المدخلات الوسيطة كما هو الحال بالنسبة للمقياس القائم على القيمة المضافة.

---

[29] سوزي عدلي ناشد، محاضرات في الاقتصاد السياسي: نظرية الإنتاج، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2020، ص ص: 165-170.

أما بالنسبة لحدود هذه الطريقة فيمكن القول أن إنتاجية العمل هي مقياس إنتاجي جزئي وتعكس التأثير المشترك لمجموعة من العوامل، ويساء تفسيره بسهولة على أنه تغيير تقني أو على أنه إنتاجية الأفراد في القوة العاملة.

إنتاجية العمل، على أساس القيمة المضافة

تهدف هذه الطريقة إلى تحليل الروابط الكلية الجزئية، مثل مساهمة الصناعة في إنتاجية العمل على نطاق الاقتصاد والنمو الاقتصادي.

وعلى المستوى الإجمالي، تشكل إنتاجية العمل القائمة على القيمة المضافة صلة مباشرة بمقياس مستخدم على نطاق واسع لمستويات المعيشة، وهو نصيب الفرد من الدخل. وتترجم الإنتاجية مباشرة إلى مستويات معيشة، عن طريق التكيف مع تغير ساعات العمل، والبطالة، ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، والتغيرات الديمغرافية.

من منظور السياسة العامة، تعتبر إنتاجية العمل القائمة على القيمة المضافة مهمة كإحصائية مرجعية في المساومة على الأجور. وتحسب كما يلي:

الرقم القياسي لكمية مدخلات اليد العاملة / الرقم القياسي لكمية القيمة المضافة

- إنتاجية رأس المال والعمالة على أساس القيمة المضافة MFP

الرقم القياسي لكمية اليد العاملة والمدخلات الرأسمالية مجتمعة = الرقم القياسي لكمية (أنواع مختلفة من) اليد العاملة ورأس المال، كل منها مرجح بحصته السعرية الحالية من إجمالي القيمة المضافة.

وتبين مؤشرات عمالة رأس المال واليد العاملة المتوسطة الحجم الملامح الزمنية لكيفية استخدام مدخلات اليد العاملة ورأس المال المجمعة على نحو منتج لتوليد قيمة مضافة. ومن الناحية المفاهيمية، فإن إنتاجية رأس المال – اليد العاملة ليست عموما مقياسا دقيقا للتغيير التقني. ومع ذلك، فهو مؤشر على قدرة الصناعة على المساهمة في نمو الدخل على مستوى الاقتصاد لكل وحدة من المدخلات الأولية. وفي الممارسة العملية، يعكس هذا التدبير الآثار المشتركة للتغير التقني غير المجسد، ووفورات الحجم، وتغير الكفاءة، والتباينات في استخدام القدرات وأخطاء القياس. وعندما يكون مقياس المدخلات الرأسمالية مجمعا لأنواع مفصلة من الأصول، كل منها مرجح حسب تكلفة مستخدميها، واستنادا إلى أسعار السلع الرأسمالية التي تعكس تغيرا في الجودة، فإن آثار التغيير التقني المجسد يتم التقاطها من خلال مصطلح المدخلات الرأسمالية، ولا

يؤثر سوى التغيير التقني غير المجسد على برنامج التمويل المتعدد الأطراف.

وتهدف هذه الطريقة إلى تحليل الروابط الكلية الجزئية، مثل مساهمة الصناعة في نمو إدارة التمويل البالغ الصغر على نطاق الاقتصاد ومستويات المعيشة، وتحليل التغيير الهيكلي. ومن مميزاتها سهولة التجميع عبر الصناعات، والصلة المفاهيمية البسيطة بين برنامج التمويل المتعدد الأطراف. على مستوى الصناعة ونمو برنامج التمويل المتعدد الأطراف. الإجمالي. فضلا عن أن البيانات متاحة مباشرة من الحسابات القومية.

أما عيوبها وقيودها فتتمثل في أنها ليست مقياسًا جيدًا للتحولات التكنولوجية على مستوى الصناعة. عندما يستند المقياس إلى القيمة المضافة التي تم تفريغها مرتين مع مؤشر الكمية للوزن الثابت، فإنه يواجه مجموعة من العيوب المفاهيمية والتجريبية لهذا المفهوم.

وتحسب كمايلي:

الرقم القياسي لكمية مدخلات اليد العاملة وأس المال / الرقم القياسي لكمية القيمة المضافة

- إنتاجية رأس المال على أساس القيمة المضافة

يوضح مؤشر إنتاجية رأس المال الصورة الزمنية لكيفية استخدام رأس المال بشكل إنتاجي لتوليد القيمة المضافة. وتعكس إنتاجية رأس المال التأثير المشترك لليد العاملة، والمدخلات الوسيطة، والتغير التقني، وتغير الكفاءة، ووفورات الحجم، واستخدام القدرات، وأخطاء القياس.

وعلى غرار إنتاجية العمل، يمكن أن تستند مقاييس إنتاجية رأس المال إلى الناتج الإجمالي أو مفهوم القيمة المضافة. وينطبق نفس المنطق فيما يتعلق بإنتاجية العمل بين إجمالي الناتج والقيمة المضافة في حالة الاستعانة بمصادر خارجية وتغيير التكامل الرأسي: تميل مقاييس إنتاجية رأس المال القائمة على القيمة المضافة إلى أن تكون أقل حساسية لعمليات الإحلال بين المدخلات الوسيطة ورأس المال من المقاييس القائمة على الناتج الإجمالي.

وعندما تقاس المدخلات الرأسمالية بالشكل المفضل نظريا، أي بتدفق الخدمات المعدلة حسب التغيرات في نوعية السلع الاستثمارية، يترجم المقياس الرأسمالي التغيرات التقنية المتجسدة (ارتفاع أو هبوط نوعية السلع الرأسمالية) إلى تدفق أكبر أو أصغر للخدمات الرأسمالية الثابتة النوعية. وبالتالي، فإن ارتفاع نوعية السلع الرأسمالية ينطوي على قدر

أكبر من الخدمات الرأسمالية. بالنسبة لنفس معدل نمو الناتج، فإن هذا يعني ضمناً انخفاض إنتاجية رأس المال.

ويجب التمييز بين إنتاجية رأس المال ومعدل العائد على رأس المال. الأول هو مقياس إنتاجية مادي جزئي؛ أما الثاني فهو مقياس دخل يربط دخل رأس المال بقيمة الرصيد الرأسمالي.

وتشير التغيرات في إنتاجية رأس المال إلى مدى إمكانية تحقيق نمو الناتج مع انخفاض تكاليف الرفاه في شكل استهلاك ضائع.

وتتميز هذه الطريقة بسهولة القراءة، أما عيوبها فتتمثل في أن إنتاجية رأس المال هي مقياس إنتاجي جزئي وتعكس التأثير المشترك لمجموعة من العوامل، إلا أن هناك أحيانا خلط بين معدلات العائد على رأس المال وإنتاجية رأس المال.

- **إنتاجية رأس المال والعمالة والمدخلات الوسيطة (الطاقة والمواد والخدمات)**

تعبر هذه الطريقة عن المؤشر الكمي للمدخلات المجمعة = المؤشر الكمي للعمالة (أنواع مختلفة) ورأس المال والطاقة والخدمات، كل منها مرجح بحصته السعرية الحالية في إجمالي الناتج الإجمالي.

توضح هذه الطريقة كيفية استخدام المدخلات المجمعة بشكل منتج لتوليد الناتج الإجمالي. من الناحية المفاهيمية، يلتقط مقياس إنتاجية المدخلات المجمعة التغيير التقني غير المجسد. ومن الناحية العملية، فإنه يعكس أيضا تغير الكفاءة، ووفورات الحجم، والاختلافات في استخدام القدرات وأخطاء القياس. عندما تكون مقاييس المدخلات الرأسمالية والوسيطة مجمعة لأنواع مفصلة من الأصول والمنتجات، يتم ترجيح كل منها بحصة كل منها في التكلفة الإجمالية، واستنادًا إلى الأسعار التي تعكس تغيرًا في الجودة، يتم التقاط آثار التغيير التقني المجسد من خلال رأس المال وشروط المدخلات الوسيطة، ولا يدخل في مقياس MFP سوى التغيير التقني غير المجسد.

وهدف هذ الطريقة يتمثل في تحليل التغير التقني على مستوى الصناعة وعلى المستوى القطاعي.

ومن الناحية المفاهيمية، فإن هذه الطريقة هي الأداة الأنسب لقياس التغيير التقني حسب الصناعة مع الاعتراف الكامل بدور المدخلات الوسيطة في الإنتاج.

الاحتياجات الكبيرة من البيانات، ولا سيما توافر جداول المدخلات والنواتج في الوقت المناسب بما يتسق مع الحسابات القومية، إلا أن من عيوبها

أن الروابط بين الصناعات والتجميع عبر الصناعات أكثر صعوبة في الاتصال منها في حالة مقاييس إدارة التمويل المتعدد الأطراف القائمة على القيمة المضافة.

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

التوزيع

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

التوزيع

يشير تعريف السوق في التسويق إلى مجموعة المستهلكين أو المنظمات المهتمة بالمنتجات أو الخدمات، ولديها موارد لشراء المنتجات أو الخدمات، ويسمح القانون واللوائح الأخرى بكسب المنتجات أو الخدمات. يبدأ تعريف السوق بإجمالي السكان ويضيق تدريجياً نحو المزيد من التركيز على السوق المخترق.

1- تعريف التوزيع

التوزيع هو مجموعة الأفراد أو المؤسسات التي يتم عم طريقها نقل السلع والخدمات من مصادر إنتاجها إلى المستهلك الأخير، ويتم عن طريقها خلق المنافع الزمانية والمكانية ومنفعة الحيازة.

ويتمثل التوزيع أيضا في الطريق الذي تسلكه السلعة من المنتج إلى المستهلك النهائي من خلال مجموعة من الأجهزة المتخصصة التي تكون تابعة للشركة المنتجة أو مستقلة عنها.

ولعل التعريف الأكثر قبولا للتوزيع هو تعريف الجمعية الأمريكية للتوزيع والذي يتضمن تنفيذ أنشطة الشركة الهادفة إلى توجيه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك.

ويرى Bartels أن التوزيع هو عملية اقتصادية، اجتماعية وثقافية هدفها تلبية حاجات المستهلكين لمنتجات وخدمات مقبولة وبأسعار مقبولة[30].

وفي الوقت نفسه، فإن حجم سوق المنتجات أو الخدمات ليس ضروريًا، حيث يمكن زيادته أو نقصانه عن طريق تعديل عدة عوامل مثل الأسعار ومن خلال التنظيم. نظرًا لأنه من المحتمل أن يكون السوق تحت سيطرة المستهلكين الذين يختلفون في احتياجاتهم.

لذلك، فإن التعرف على تقسيم السوق مفيد من أجل فهم هذه الاحتياجات بشكل أفضل واختيار المجموعات داخل السوق التي ستخدمها الشركة.

الشكل رقم 06 : نطاق السوق

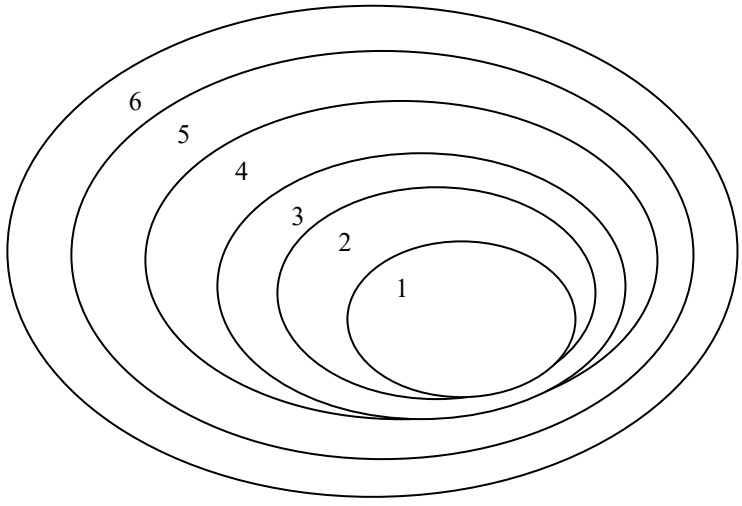

[30] علي فلاح الزعبي، إدارة التوزيع: مدخل تطبيقي متكامل، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص:22.

1. اختراق السوق Penetrated Market
2. السوق المستهدف Targted Market
3. السوق المؤهل المتاح Qualified Available Market
4. السوق المتاح Available Market
5. السوق المحتمل potential market
6. السوق الإجمالي Total Population

2- سوق المستهلك

لكي تنجح الشركات في التسويق، يجب أن تعرف وتتواصل مع المستهلكين المحتملين. ويتأثر سلوك المستهلك في الشراء بثلاثة عوامل رئيسية هي العوامل الثقافية والاجتماعية والشخصية. لذلك، يشير السلوك الاستهلاكي إلى سلوك الشراء للمستهلكين النهائيين. لذلك، يمكن تعريف السوق الاستهلاكية على أنها جميع الأفراد والأسر الذين يشترون أو يحصلون على سلع وخدمات للاستهلاك الشخصي.

تتمثل سمة السوق الاستهلاكية في عدد كبير من المشترين مع صغر الحجم، وعلاقات المسافات الطويلة، والانتشار الجغرافي، والطلب غير المرن، والشراء الشخصي.

المستهلكون العاديون هم صانعو قرارات ويتأثرون بالعديد من الأطر المرجعية، وهناك أربع عمليات نفسية رئيسية تؤثر على سلوك المستهلك هي الدافع والإدراك والتعلم والذاكرة. لذلك، يجب أن تكون الشركات قادرة

على تحديد من يتخذ قرار الشراء ومستويات مداخيله من أجل فهم كيفية اتخاذ المستهلكين لقرارات الشراء.

3- سوق الأعمال

يتم تعريف سوق الأعمال على أنها مجموعة المنظمات التي تتلقى السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج منتجات أو خدمات أخرى يتم بيعها أو تأجيرها أو توريدها للآخرين. هناك العديد من الخصائص لسوق الأعمال مثل وجود عدد أقل وأكبر من المشترين، وعلاقة أوثق بين المستهلك والمورد، والمشترين الأكثر تركيزًا جغرافيًا.

والطلب في سوق الأعمال مستمد من الطلب من السوق الاستهلاكية، الذي يتقلب مع دورة الأعمال؛ علاوة على ذلك، يجب أن تكون الشركات على دراية بالعوامل البيئية والتنظيمية والشخصية والفردية. كما يجب على الشركات تكوين علاقات قوية مع المستهلكين من خلال خلق قيمة مضافة.

4- استراتيجية التوزيع

قنوات التسويق هي مجموعة من المنظمات المترابطة المشاركة في عملية إتاحة منتج أو خدمة للاستخدام أو الاستهلاك. وهي أيضا المسارات التي يتبعها المنتج أو الخدمة بعد الإنتاج، وتبلغ ذروتها في الشراء

والاستخدام من قبل المستخدم النهائي. تساهم القناة التسويقية في أعمال نقل البضائع من المنتجين إلى المستهلكين. وبالتالي تلغي فجوات الوقت والحيازة التي تفصل السلع والخدمات عن أولئك الذين يحتاجون إليها أو يريدونها. يؤدي أعضاء القنوات التسويقية العديد من الوظائف الحيوية، مثل الترويج والطلب والدفع.

نظام قنوات التسويق هو مجموعة من قنوات التسويق التي توظفها الشركة، والقرارات المتعلقة بها هي من بين أكثر القنوات أهمية التي تواجهها الإدارة. يتمثل أحد الأدوار الرئيسية لقنوات التسويق في تحويل المشترين المحتملين إلى مستهلكين، وليس فقط خدمة الأسواق؛ فضلا عن ضرورة إنشاء الأسواق. يضمن المسوقون الشموليون اتخاذ قرارات التسويق في بعض المجالات المختلفة، مثل التجزئة والاستهداف وتحديد المواقع لزيادة القيمة بشكل جماعي.

وتضطلع وظيفة التوزيع بالمسؤولية عن الأسواق الخارجية التي تشمل مجموعة القرارات والعمليات المتعلقة بتدفق المنتجات والخدمات من المنتج إلى المستهلك وتتوافق هذه القرارات والعمليات مع الأهداف التالية:

– زيادة توافر السلع/الخدمات من خلال تغطية السوق.

– الوفاء بمتطلبات المستهلك خلال وقت دورة الطلب الفوري، والموثوقية، والاتصال، والراحة، والخدمات اللاحقة للبيع.

– دعم الجهود الترويجية.

– الحصول على معلومات سوقية مفصلة في الوقت المناسب.

– زيادة الكفاءة وفعالية التكلفة.

– الحفاظ على مرونة التشغيل والقنوات.

ولهذه الأهداف صلة مباشرة بالأهداف التسويقية الأوسع المتمثلة في تحديد المستهلكين الجدد وخدمتهم.

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

الاستهلاك

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

الاستهلاك

تؤدي دراسة سلوك المستهلك دورا محوريا في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على حد سواء، إذ يهتم خبراء الاقتصاد الكلي بالاستهلاك لسببين منفصلين. أولاً، يحدد الاستهلاك الإجمالي الادخار الكلي لأن الادخار يُعرف بأنه جزء الدخل غير المستهلك. وبما أن الادخار الكلي يغذي من خلال النظام المالي لإنشاء المعروض الوطني من رأس المال، فإنه يترتب على ذلك أن إجمالي الاستهلاك وسلوك الادخار لهما تأثير قوي على القدرة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل. ثانياً، بما أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل معظم الناتج الوطني، فإن فهم ديناميات الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي أمر أساسي لفهم تقلبات الاقتصاد الكلي ودورة الأعمال.

1- تعريف الاستهلاك

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد (النيوكلاسيك) عمومًا أن الاستهلاك هو الغرض النهائي للنشاط الاقتصادي، وبالتالي يُنظر إلى مستوى الاستهلاك للفرد على أنه مقياس مركزي للنجاح الإنتاجي للاقتصاد.

يتناول الاقتصاد الكلي دراسة وتحليل سلوك المستهلك لأسباب مختلفة عديدة، باستخدام بيانات الاستهلاك لقياس المستوى المعيشي، وفحص استعداد الأسر للتقاعد، أو اختبار نظريات المنافسة في صناعات البيع بالتجزئة. تسمح مجموعة متنوعة غنية من مصادر البيانات على مستوى الأسرة للاقتصاديين بفحص سلوك إنفاق الأسرة بتفاصيل دقيقة، كما يستخدم الاقتصاد الكلي هذه البيانات لفحص التفاعلات بين الاستهلاك وسلوك الاقتصاد الجزئي الآخر، مثل البحث عن وظيفة أو التحصيل العلمي.

2- نظرية الاستهلاك

يعتمد الاقتصاديون في دراساتهم الاستهلاكية بشكل عام على إطار نظري مشترك بافتراض أن المستهلكين يبنون نفقاتهم على تقييم رشيد ومستنير لظروفهم الاقتصادية الحالية والمستقبلية. ومع ذلك، فإن افتراض «التحسين المنطقي» هذا لا يمكن اختباره بدون افتراضات إضافية حول سبب وكيفية اهتمام المستهلكين بمستوى استهلاكهم؛ ولذلك، يفترضون أن تفضيلات المستهلكين مدفوعة بعنصر المنفعة. على سبيل المثال، يفترض الاقتصاديون عادة أن الحاجة الملحة لاحتياجات الاستهلاك ستنخفض مع ارتفاع مستوى الاستهلاك (وهو ما يُعرف بانخفاض

المنفعة الحدية للاستهلاك)، بالإضافة إلى أن الأفراد يفضلون التحوط ضد المخاطر التي تواجه استهلاكهم، يضاف لما سبق أن عدم اليقين الذي لا مفر منه في الدخل المستقبلي يولد درجة معينة من الادخار الاحترازي. بالإضافة إلى افتراض أن المنفعة الناتجة عن استهلاك اليوم لا تعتمد على الاستهلاك السابق للفرد (لا توجد عادات من الماضي تؤثر على استهلاك اليوم) وأن المنفعة الحالية لا تعتمد على مقارنة استهلاك الفرد باستهلاك الآخرين

ربما تكون السمة الأكثر أهمية لوظيفة الاستهلاك في الاقتصاد الكلي هي ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك (MPC)، (Marginal Propensity to Consume)، ويحتل الميل الحدي للاستهلاك أهمية في الدراسات الاقتصادية وهو يعني الزيادة في الاستهلاك عندما يزداد الدخل بوحدة واحدة، إذ يعتقد الاقتصادي جون مايناردكينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال" سنة 1936، أن ما يصل إلى 90 في المائة من أي زيادة في الدخل الحالي ستتحول إلى زيادة فورية في الإنفاق الاستهلاكي. حيث أن:[31]

[31] علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص: 42-44.

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \beta$$

ΔC : التغير في الاستهلاك

ΔY : التغير في الدخل

وقد أوضح كينز أن الاستهلاك يزداد كلما ارتفع الدخل، ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة في الدخل، لذا افترض كينز أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون أكبر من صفر وأصغر من الواحد الصحيح.

أما الميل المتوسط للاستهلاك (Propensity to Consume – APC) فهو نسبة ما يستهلك من الدخل أي :

$$APC = C / Y$$

ولم يتجاهل كينز دور العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك، ولكنه أوضح بأن دورها أقل من الدخل، وثم قسمها الى عوامل ذاتية مثل الاكتناز، التحوط للمستقبل، السن، الأذواق وغيرها من العوامل

الأخرى. إضافة إلى عوامل موضوعية مثل الثروة، الكسب المالي، سعر الفائدة.

يربط كينز الاستهلاك (C) بالدخل المتاح (Yd) والذي يمثل ذلك الدخل الموضوع فعلا تحت تصرف الأفراد.

$$Yd = Y - T + R$$

حيث:

T: الضرائب المباشرة

R: التحويلات الحكومية للأفراد

كما يرى كينز أن الفئات التي لا تملك دخلا، أو لا يكفيها دخلها الجاري المتاح لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية، يمكنها الاستهلاك خارج الدخل باعتبار أن الفرد لا يمكنه الاستغناء عن الاستهلاك، ويسمى هذا النوع من الاستهلاك بـ الاستهلاك التلقائي، ويرمز له بالرمز a.

كما أن الأشخاص الذين يملكون دخلا، يتصرفون فيه استهلاكا وادخارا حسب عاداتهم وميولاتهم، وهذا ما يدعى بـ الميل الحدي

للاستهلاك، ويرمز له بالرمز b، ويمثل النسبة المستهلكة من الزيادة في الدخل المتاح أي التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل[32].

وبالتالي تكون دالة الاستهلاك الكينزية بالشكل:

$$C= a+bYd$$

حيث: $0< b < 1$

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك الكينزية بالشكل التالي:

الشكل رقم 07 : دالة الاستهلاك الكينزية

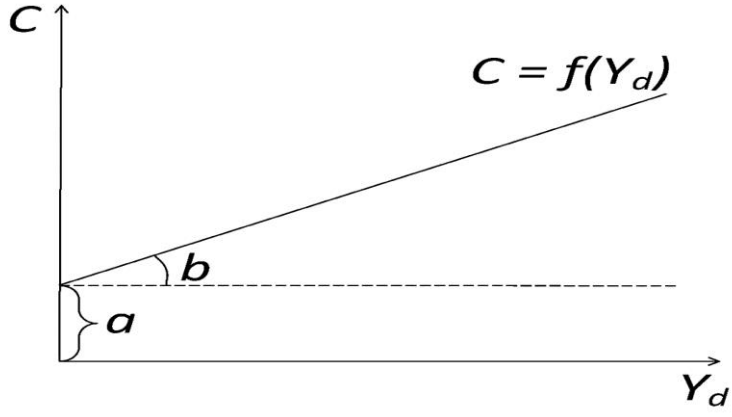

[32] علاش أحمد، مرجع سابق، ص: 42.

ومن جهته أكد ميلتون فريدمان أنه في المتوسط سيتم إنفاق حوالي ثلث المكاسب غير المتوقعة (مكسب غير متوقع لمرة واحدة) في غضون عام. كما أشار إلى أن العلاقة الفردية بين زيادة الدخل وزيادة الإنفاق لن تحدث إلا عندما يُنظر إلى زيادة الدخل على أنها تعكس تغيرًا دائمًا في الظروف (على سبيل المثال، وظيفة جديدة ذات أجر أعلى).[33]

[33] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص: 63-70.

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

الادخار

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

الادخار

يمكن إنفاق الدخل الذي تحصل عليه الأسر بثلاث طرق، حيث يمكن دفعه كضرائب أو إنفاقه للحصول على السلع والخدمات أو توفيره.

1- تعريف الادخار

يعرف الدخل بعد الضرائب بالدخل المتاح، لذلك $Y= S + C$ حيث Y هو الدخل المتاح، S يدخر، و C هو الاستهلاك. يتم قياس الدخل والادخار والاستهلاك بالقيمة الحقيقية.

2- نظرية الادخار

يرى كينز أن الاستهلاك هو العنصر الذي يتحدد أولا، ثم يتحدد بعده الادخار، وعليه فإن الادخار هو الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، ويكون ذلك كما يلي:[34]

$$S= Yd- C \longrightarrow S= Yd - (a+b\ Yd) \longrightarrow S= Yd- a-bYd$$

$$\longrightarrow S= -a + (1-b)\ Yd \longrightarrow S= -a+sYd$$

حيث:

[34] علاش أحمد، مرجع سابق، ص ص:44-47.

(a–) تمثل قيمة ما تم استهلاكه خارج الدخل، وبالتالي فهو ينقص من الادخار الإجمالي، لذا يعبر عنه لاستنزاف الادخار.

(s) يمثل الميل الحدي للادخار، ويمثل التغير في الادخار على التغير في الدخل المتاح $\Delta Yd= Yd_1- Yd_2$ وما يقابله من تغير في الاستهلاك $\Delta S= S_1-S_2$ ، ومنه يكون $b= \Delta S/ \Delta Yd$

منذ ظهور نظرية كينز العامة، تم اعتبار الدخل المتاح المحدد الرئيسي، ولكن ليس الوحيد، للادخار والاستهلاك. كرس كينز الجزء الثالث من نظريته العامة لتحليل الميل إلى الاستهلاك. وتناولت معظم مناقشاته العوامل التي تربط الاستهلاك (وبالتالي الادخار) بالدخل المتاح، ولكنه ناقش أيضا على وجه التحديد العوامل التي قد تسبب تغيرات في الاستهلاك؛ وقال إنه يعتقد أن هذه العوامل ستكون مستقرة على المدى القصير.

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

الاستثمار

المحور الرابع: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

الاستثمار investment

الاستثمار هو أصل أو عنصر تم الحصول عليه بهدف توليد الدخل أو تنمية الدخل، فهو يشير إلى زيادة قيمة الأصل بمرور الوقت. عندما يشتري الفرد سلعة كاستثمار، فإن القصد ليس استهلاك السلعة ولكن استخدامها في المستقبل لخلق الثروة.

1- تعريف الاستثمار

يتعلق الاستثمار دائمًا بإنفاق بعض الموارد اليوم –الوقت أو الجهد أو المال أو الأصل– بهدف تحقيق مكاسب أكبر في المستقبل. على سبيل المثال، يمكن للمستثمر شراء أصل نقدي الآن على اعتبار أن الأصل سيوفر الدخل في المستقبل أو سيتم بيعه لاحقًا بسعر أعلى. أي أن الاستثمار ينطوي على توظيف الأموال في أصل يمكن أن ينمو من حيث القيمة أو ينتج دخلًا أو كليهما. على سبيل المثال، يمكن شراء أسهم شركة مدرجة رغبة في الحصول على أرباح منتظمة وزيادة رأس المال في شكل سعر السهم.

تتحول المدخرات إلى استثمارات عندما يتم توظيفها في أصول تتضمن مخاطر استثمارية أو درجة من عدم السيولة. تساهم الاستثمارات في تكوين الثروة وتراكم رأس المال.

عادة ما يستخدم الاقتصاديون مصطلح الاستثمار للتعبير عن المعاملات التي تزيد من حجم الثروة الإجمالية الحقيقية في الاقتصاد. وهذا يشمل بشكل أساسي شراء (أو إنتاج) الأصول الحقيقية المعمرة الجديدة مثل المصانع والآلات. وفئة الاستثمار التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام هي الاستثمار الثابت للأعمال التجارية، وهو شراء شركات الأعمال هياكل ومعدات جديدة لأغراض الإنتاج.

يعرف الاستثمار أيضا على أنه امتلاك أصل ما بهدف توليد الدخل مستقبلا. فضلا عن كونه شراء سلع لا يتم استهلاكها اليوم ولكنها تستخدم في المستقبل لتوليد الثروة. وكما أن الاستثمار هو أصل مالي يتم شراؤه بغرض أن يوفر دخلاً إضافيًا أو يتم بيعه لاحقًا بسعر تكلفة أعلى لتحقيق ربح.

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف الاستثمار أيضا أنه إضافة إلى مخزون رأس المال المادي مثل الآلات والمباني والطرق وغيرها.

2- أنواع الاستثمار

تندرج الاستثمارات عمومًا تحت مظلتين عريضتين – الاستثمارات الموجهة نحو النمو والاستثمارات ذات الدخل الثابت. يهدف خيار الاستثمار الموجه نحو النمو إلى زيادة قيمة رأس المال بمرور الوقت، في حين أن خيار الاستثمار ذو الدخل الثابت يهدف إلى توفير تدفق ثابت (وأحيانًا آخذ في الارتفاع) من الدخل يمكن إما دفعه للمستثمرين أو إعادة استثماره مع السعي للحفاظ على القيمة الأصلية للاستثمار.

ويمكن استعراض الأنواع المختلفة من الاستثمارات فيما يرد أدناه:[35]

الأسهم Stocks

تعتبر الأسهم استثمارًا حيث أن تساعد في زيادة قيمة الاستثمار الأصلي على المدى المتوسط إلى الطويل. ويحصل حاملو الأسهم على دخل من توزيعات الأرباح، والتي تعد فعليًا جزءًا من ربح الشركة المدفوع لمساهميها. وفي المقابل يمكن أن تنخفض قيمة الأسهم أيضًا إلى ما دون السعر الذي تدفعه. تتعرض أسعار الأسهم إلى التقلب من يوم لآخر.

[35] محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2011، ص ص: 168-175.

وعلى الرغم من ذلك يناسب الاستثمار في الأسهم بشكل عام المستثمرين على المدى الطويل، ويمكنهم التعامل مع هذا الصعود والهبوط.

وقد حققت الأسهم تاريخياً عوائد أعلى من الأصول الأخرى، وتعتبر الأسهم واحدة من أكثر أنواع الاستثمار خطورة.

السندات Bonds

يُعرف السند أيضًا باسم الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، وهو أداة ديون تمثل قرضًا يمنحه المستثمر لشركة أو الحكومة. يسمح السند لحامله بإصدار سعر فائدة ثابت مقابل استخدام رأس المال. وتشمل الأمثلة على السندات أذون الخزانة وسندات الشركات والأوراق المالية الحكومية.

صناديق الاستثمار المشترك Mutual fund Investment

الصناديق المشتركة هي أدوات مالية تجمع الأموال من مختلف المستثمرين للاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأدوات سوق المال، وغيرها. تستند عوائد استثمارات الصناديق المشتركة إلى الأداء السوقي للأصول الأساسية للصندوق. يمكن للمستثمرين الاستثمار في الصناديق المشتركة إما عبر SIP (خطة الاستثمار المنهجية) أو وضع الكتلة.

يمكن للمستثمر الاختيار من بين أنواع مختلفة من الصناديق المشتركة المتاحة له. هناك إلى حد كبير ستة أنواع من الصناديق المشتركة، وهي صناديق النمو أو الأسهم، وصناديق السوق السائلة أو المالية، وصناديق الدخل الثابت أو صناديق الديون، والصناديق الهجينة أو المتوازنة، وصناديق الأرقام القياسية، وصناديق التوفير الضريبي. تساعد الصناديق المشتركة المستثمرين في تحقيق أهدافهم المالية، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

الصناديق المتداولة في البورصة *Exchange Traded Funds (ETFs)*

الصناديق المتداولة في البورصة، أو صناديق الاستثمار المتداولة، هي مجموعة من الاستثمارات مثل الأسهم والسندات وأدوات سوق المال، وما إلى ذلك، التي تتبع المؤشر الأساسي. إنها مزيج من طرق الاستثمار المختلفة التي تقدم أفضل سمات الأصول – الصناديق المشتركة والأسهم. يتم تداول صناديق الاستثمار المتداولة في البورصات وهي تمامًا مثل الصناديق المشتركة من حيث التنظيم والهيكل والإدارة. ومع ذلك، فإن أحد الاختلافات الرئيسية بين صناديق الاستثمار المتداولة والصناديق المشتركة هو أنه يمكن تداول الأولى بنشاط في البورصات في

أي وقت خلال اليوم، مما يسمح للمستثمرين بالاستفادة من فروق الأسعار في الوقت الفعلي. على العكس من ذلك، لا يمكن شراء/بيع الصناديق المشتركة، سواء كانت نشطة أو سلبية، إلا في نهاية يوم التداول.

الودائع الثابتة Fixed deposits

تعد الودائع المصرفية الثابتة (FDs) من بين خيارات الاستثمار الأكثر أمانًا المتاحة للمستثمرين. يتم تقديمها من قبل البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وتسمح للمستثمرين بتوظيف أموالهم المعطلة لفترة محددة وبسعر فائدة ثابت، مما يضمن مزيدًا من الأمان للاستثمارات. من سهولة المرونة إلى الخيارات المختلفة المقدمة للمستثمر، تعد الودائع الثابتة خيارا مناسبا بالنسبة للمستثمرين الذين يتجنبون المخاطرة.

الاستثمار العقاري Real estate Investment

يتمتع قطاع العقارات بآفاق هائلة للعديد من المجالات مثل السياحة وتجارة التجزئة والإسكان التجاري والتصنيع وغيرها. لدى المستثمرين خيار الاستثمار في العقارات التجارية أو السكنية أو حتى الصناديق العقارية المشتركة لكسب عوائد كبيرة على استثماراتهم. التوقيت هو جانب حاسم عندما يفكر المرء في الاستثمار في العقارات. يجب على المرء أن

يدرك أن الاستثمارات العقارية يمكن أن تكون غير سائلة للغاية، أي أنه قد يكون من الصعب بيع العقار بسرعة في حالة وجود متطلبات نقدية عاجلة.

صناديق الادخار*Cash and cash equivalents*

تشكل صناديق الادخار (بما في ذلك صندوق ادخار الموظفين وصندوق الادخار العام) جزءًا كبيرًا من مجموعة قواعد التقاعد الخاصة بك. صندوق الادخار هو نظام تقاعد إلزامي ترعاه الحكومة يهدف إلى تزويد الموظفين بدفع إجمالي عند استقالة الموظف أو أثناء التقاعد.

التأمين

غالبًا ما تكون منتجات التأمين جزءًا من الخطة المالية. تأتي في أشكال مختلفة مثل التأمين على المدى الطويل، والتأمين على الحياة، وخطط الهبات، وخطط الأطفال، وما إلى ذلك. يتم تطوير منتجات التأمين لتحقيق أهداف معينة، على سبيل المثال، تم تصميم التأمين على الحياة لتغطية النفقات مع التقدم في العمر بينما تم تصميم التأمين لأجل لمساعدة الأقرباء في حالة الوفاة.

يقدم كل نوع من الاستثمار مستوى متفاوتًا من نسبة المخاطرة إلى المكافأة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون المخاطر والعائدات هي

الاعتبارات الوحيدة التي تحدد أنواع المنتجات الاستثمارية التي يجب اختيارها. يتوجب على المستثمر أيضًا مراعاة عوامل مثل تخصيص الأصول والرسوم والأداء السابق والسيولة وما إلى ذلك. يجب أن يضمن تخطيط الاستثمار الخاص أن المحفظة الاستثمارية تتماشى مع تحمل المخاطر وأهداف الاستثمار والأفق الزمني.

المحور الخامس:

المؤسسات الاقتصادية

المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية

يحتاج كل مجتمع إلى الاستفادة الفعالة من الموارد النادرة. إذ يجب إنتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملبس والمأوى وغيرها.

تتولى المؤسسات الاقتصادية تنظيم إنتاج السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها، وهي تمثل إحدى الركائز الأساسية من أجل البقاء. المؤسسات هي نظم دائمة للقواعد والاتفاقيات الاجتماعية الراسخة والمدمجة التي تبني التفاعلات الاجتماعية[36] (Rose-Ackerman, 2017).

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية هي انتظام في السلوك الاجتماعي يتفق عليه جميع أعضاء المجتمع، ويحدد السلوك في مواقف متكررة محددة، ويتم ضبطه ذاتيًا أو مراقبته من قبل بعض السلطات الخارجية.

---

[36] Rose-Ackerman, S. (2017). A Review of Geoffrey M. Hodgson, "Conceptualizing Capitalism: Institutions, Evolution, and Future." *Journal of Economic Literature*, *55*(1), 182-190.

«المؤسسات هي قواعد وخصائص إنفاذ للقواعد ومعايير السلوك التي تبني التفاعل البشري المتكرر».

"المؤسسات هي" أنماط تفاعل متكررة يقوم المجتمع من خلالها بوظائف معينة ". "الحس الواسع: المجموعات الثابتة من قواعد السلوك التي تخدم أغراضا ذات قيمة جماعية.

من خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات تتألف من معايير وأنظمة وقوانين ترسي قواعد العمل من خلال كل من الأنظمة الرسمية التي تشمل القوانين والعقود، وكذلك من خلال الأنظمة غير الرسمية مثل الأعراف الاجتماعية والاتفاقيات التي تتطور بمرور الوقت. يختلف مصطلح «المؤسسة» عن استخدامه كمرادف لـ «المنظمة فهذا الأخير مفوهوم واسع يضم تحته أنواع كثيرة من المؤسسات.

2- أنواع المؤسسات الاقتصادية

يمكن النظر إلى المؤسسات على أنها دستورية، فهي تضع القواعد التي تمارس بها الأنشطة؛ وهذا هو ما يميزها عن المجموعة الأوسع من السياسات الاقتصادية.

وبتضييق نطاق التعريف ليشمل المؤسسات الاقتصادية، يمكن حصر المؤسسات التي تؤدي وظائف اقتصادية شاملة في ثلاث مجموعات أساسية كما يلي:[37]

• إنشاء حقوق الملكية وحمايتها.

• تيسير المعاملات.

• السماح بالتعاون والتنظيم الاقتصاديين.

3- خصائص المؤسسات الاقتصادية

تتلخص خصائص المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

- لديها كيان مستقل وقانوني.

- السعي إلى أداء الوظيفة التي أنشئت من أجلها ؛ لأن لديها القدرة على تنفيذ الإنتاج.

- تتوفر لها القدرة على البقاء؛ وهو استمرار المؤسسة بالحصول على التمويل الكافي، والتكيف مع الظروف السياسية، والاهتمام بالعمالة الكافية؛ مما يسهم في قدرتها على التكيف مع الظروف المتقلبة والمتغيرة.

- تحديد برامج وأساليب العمل؛ وتسعى كل مؤسسة إلى تحديد أهداف محددة وتلتزم بتحقيقها.

---

[37] Ibid.

– توفير الموارد المالية لمواصلة عملياتها، ويتم الحصول على هذه الموارد عن طريق الإيرادات والقروض المالية، أو الجمع بين جميع هذه العناصر أو بعضها وفقا لظروف المؤسسة.

– التكيف مع المحيط بغية أداء المهام في أفضل الظروف.

4- أهداف المؤسسة الاقتصادية

تهتم جميع المؤسسات الاقتصادية بتحقيق أهداف تتناسب مع طبيعة نشاطها، وفيما يلي مجموعة من أهم هذه الأهداف:

3- الأهداف الاقتصادية

تتضمن السعي لتحقيق الربح، والاستجابة لرغبات العملاء، والاهتمام بترشيد الإنتاج.

4- الأهداف الاجتماعية

تتمثل في ضمان تحقيق مستوى مقبول من المرتبات والأجور، والمساهمة في تحسين مستويات معيشة الموظفين والعمال، وضمان تماسك العاملين وتنظيمهم، وتوفير التأمين المناسب لهم.

5- الأهداف الثقافية

وتتلخص في توفير جميع الوسائل الثقافية والترفيهية للعاملين، وتوفير التدريب للمبتدئين.

6- الأهداف التكنولوجية

وتتركز في الاهتمام بالتنمية والبحث، واستخدام وسائط الإعلام لخفض التكاليف وكسب الوقت، والحصول على معلومات موثوقة ودقيقة.

5- أنواع المؤسسات الاقتصادية

تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى عدة أنواع وفقا لأنماط معينة، يتم توضيحها على النحو التالي:

- وفقا لطبيعة الملكية

يتم تقسيمها إلى الأنواع التالية:

المؤسسات الخاصة: تنتمي إلى شخص أو مجموعة من الأفراد.

المؤسسات المختلطة: مملوكة ملكية خاصة ومملوكة ملكية عامة.

المؤسسات العامة: تمتلكها الدولة، ولا يحق للمديرين التصرف وفقًا لآرائهم الشخصية، ولا يمكن بيعها أو التصرف في أصولها.

- وفقًا للنشاط الاقتصادي

تقسم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى أربعة أنواع:

المؤسسات الزراعية: تحرص على زيادة إنتاج الأراضي أو المساهمة في استصلاحها.

المؤسسات التجارية: المهتمة بالأنشطة التجارية الخاصة.

المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تسهم في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالنقود.

المؤسسات الخدمية: المؤسسات التي تقدم خدمات محددة، مثل المؤسسات الجامعية ومؤسسات النقل.

- وفقا لعدد العمال

تنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

المؤسسات الصغيرة: مؤسسات يقل عدد موظفيها عن 50 موظفا.

المؤسسات الكبيرة: المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 500 موظف

الشركات العملاقة: الشركات التي يعمل بها أكثر من 10000 موظفا.

المحور السادس:

السوق

المحور السادس: السوق

كلمة سوق مشتقة من الكلمة اللاتينية "Marcatus'، والتي تعني التجارة والبضائع والمكان الذي تتم فيه المعاملات التجارية. الاستخدام الشائع للسوق يعني مكانًا يتم فيه شراء البضائع أو بيعها فهي وسيلة أو مكان للتفاعل وتبادل السلع والخدمات. بعبارة بسيطة، يُطلق على مكان اجتماع المشترين والبائعين في حيز مكاني ما في لحظة زمنية معينة.

1- تعريف السوق

يشمل السوق كلاً من المكان والمنطقة حيث يكون المشترون والبائعون في منافسة حرة مع بعضهم البعض، أي أن السوق هو مركز أو منطقة تعمل فيها القوى المؤدية إلى تبادل الملكية لمنتج معين وتميل البضائع الفعلية إلى المبادلة[38].

2- أهداف السوق

تكمن أهداف السوق في تحقيق ما يلي

- تبادل السلع والخدمات (المقايضة).
- تعديل الطلب والعرض حسب آلية الأسعار.

[38] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تسويق: دراسة السوق، المملكة العربية السعودية ، 2009، ص:02.

• تحسين نوعية حياة المجتمع.

• إدخال أنماط حياة جديدة.

• تطوير المنتج من خلال تعزيز قطاع السوق.

3- تصنيفات السوق

تصنف السوق حسب معايير عديدة يتم ذكرها على النحو التالي:[39]

- معيار المنطقة الجغرافية

سوق الأسرة: عندما يقتصر تبادل السلع أو الخدمات على الأسرة أو أفراد الأسرة المقربين، يمكن تسمية هذا السوق كسوق للأسرة.

السوق المحلية: تسمى مشاركة كل من المشترين والبائعين الذين ينتمون إلى منطقة أو مناطق محلية، بلدة أو قرية، كسوق محلية. وتتميز هذه الأسواق بمحدودية الطلب.

السوق الوطنية: يوجد طلب على نوع معين من السلع الأساسية في جميع أنحاء البلد. ومن ثم تسمى كسوق وطنية. اليوم يمكن أن تصل البضائع من منطقة ما إلى منطقة أخرى بسهولة حيث يتم تطوير مرافق الاتصالات والنقل بشكل جيد، وهذا يخلق أسواقًا وطنية لجميع المنتجات تقريبًا.

---

[39] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ص ص:25-30.

السوق الدولية أو السوق العالمية: السوق العالمية أو الدولية هي السوق التي يكون فيها مشترو السلع وبائعوها من بلدان مختلفة، أي مشاركة المشترين والبائعين خارج حدود الدولة.

- **معيار السلع**

وفقا لهذا المعيار تقسم السوق إلى سوق السلع والسوق المالي

- سوق السلع الأساسية: سوق السلع هو المكان الذي يتم فيه شراء وبيع السلع المنتجة أو السلع الاستهلاكية. وتنقسم أسواق السلع الأساسية إلى:
- سوق تبادل المنتجات، وهو سوق منظم حيث يتم شراء السلع أو المنتجات الزراعية وبيعها على أساس البيع بالجملة. بشكل عام يتم التعامل فيه بسلعة واحدة. وتنظمها وتسيطر عليها قواعد معينة، وسوق السلع المصنعة، ويكون موضوع التعامل في هذا السوق هو السلع المصنعة. مثل الآلات المصنعة وغيرها.
- أسواق رأس المال

نتج عن الحاجة المستمرة إلى التمويل أسواق لرأس المال تلبي الاحتياجات المالية. وهي تضم ثلاثة أنواع:

- سوق المال: وهو نوع من الأسواق الذي يتم فيه تبادل الأوراق المالية قصيرة الأجل. وهي توفر التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل للصناعات والمصارف والوكالات الحكومية والوسطاء الماليين.
- سوق الصرف الأجنبي: وهي سوق دولية. هذا النوع من السوق تساعد المصدرين والمستوردين على تحويل عملاتهم إلى عملات أجنبية والعكس صحيح.
- سوق الأوراق المالية: وهو سوق يتم فيه التعامل مع مبيعات ومشتريات الأسهم والسندات والسندات وغيرها ويُعرف أيضًا باسم سوق الأوراق المالية.
- **معيار الاقتصاد**

وفقا لهذا المعيار تظهر الأنواع التالية:

- السوق المثالي: والسوق المثالي هو السوق الذي تتحقق فيه الشروط التالية:

• وجود عدد كبير من المشترين والبائعين.

• الأسعار موحدة في جميع أنحاء السوق.

• يتمتع المشترون والبائعون بمعرفة كاملة بالسوق.

• يمكن نقل البضائع من مكان إلى آخر دون قيود.

• السلع متطابقة أو متجانسة.

– السوق غير المثالي: السوق غير المثالي هو السوق الذي يتميز بما يلي:

• المنتجات متشابهة ولكنها ليست متطابقة.

• الأسعار ليست موحدة.

• محدودية الحصول على المعلومات والشفافية.

• وجود قيود على حركة البضائع.

– **معيار المعاملات**

تقسم السوق وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

– السوق الفورية: في مثل هذه الأسواق، يتم تبادل السلع ويتم التسليم المادي للبضائع على الفور.

– السوق المستقبلية: في مثل هذه الأسواق، يتم إبرام العقود على سعر التسليم المستقبلي. يتم التعامل والتسوية في تواريخ لاحقة.

- **معيار التنظيم**

يضم هذا المعيار التقسيمات التالية:

- السوق المنظم: هذه أنواع من الأسواق التي يتم تنظيمها ومراقبتها وتنظيمها بموجب تدابير قانونية.
- السوق غير المنظم: وهي سوق لا تنظمها الإجراءات القانونية فهي سوق حرة حيث لا توجد رقابة فيما يتعلق بالسعر والجودة والعمولة وما إلى ذلك. ويحدد تفاعل قوى الطلب والعرض فيها سعر السلع.

- **على أساس حجم السوق**

يندرج تحت هذا المعيار الأنواع التالية:

- سوق الجملة: في سوق الجملة يتم توريد السلع بكميات كبيرة للتجار/تجار التجزئة. لا يتم بيع السلع والخدمات للعملاء مباشرة.
- سوق التجزئة: في سوق التجزئة، يتم شراء السلع من المنتج أو البيع بالجملة وبيعها للعملاء بكميات صغيرة من قبل تجار التجزئة.

- **معيار الأهمية**

تقسم السوق وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

السوق الأولية: يبيع المنتجون الأساسيون إنتاجهم من خلال هذا النوع من السوق لتجار الجملة أو المستهلكين. وفي الغالب، تصل المنتجات من القرى.

السوق الثانوية: في هذا النوع من الأسواق، يتم تسويق السلع شبه المصنعة. حيث تصل السلع من أسواق أخرى. عادة ما تكون المعاملات بين تجار الجملة أو بين تجار الجملة وتجار التجزئة.

السوق المركزي: يمثل السوق المركزي مكانا لتجميع وتداول السلع الأساسية في منطقة حضرية. بالنسبة للسلع الزراعية، عادة ما تكون هذه الأسواق في بالقرب من مراكز النقل الرئيسية.

المحور السابع:

النظام الاقتصادي

المحور السابع: النظام الاقتصادي

تهدف دراسة النظم الاقتصادية بتحليل الاختلافات في المناهج الاقتصادية عبر المجتمعات بالتركيز على نوعين من النظم الاقتصادية هما النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي. غالبًا ما يعتبران نظامان متعارضان وفي صراع مباشر، لكن التصورات حول هذين النظامين تختلف بشكل كبير. فبينما يربط البعض الاشتراكية بالدول المتخلفة التي تحكمها الحكومات الاستبدادية، يعتقد البعض الآخر أن الاشتراكية نموذج مثالي لمجتمع مزدهر وعادل. وبالمثل، بينما يربط العديد من المفكرين الرأسمالية بالثروة والحرية والازدهار، يرى آخرون أنها نظام اقتصادي يستغل العمال والبيئة، مما يؤدي إلى مجتمع غير متكافئ وبيئة طبيعية متدهورة.

1- تعريف النظام الاقتصادي

يتمثل دور النظم الاقتصادية في إدارة الموارد المتنوعة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمعات وتساهم في تحسين رفاه الأفراد. فالاقتصاد نظام متداخل داخل النظام الاجتماعي الأكبر الذي يشمل جوانب التاريخ والسياسة والثقافة والأخلاق وغيرها من الدوافع البشرية. وتتأثر الأنشطة والنتائج الاقتصادية بشكل مباشر بهذه الهياكل

الاجتماعية. وبدوره يتداخل النظام الاجتماعي أيضًا البيئة الطبيعية. وتتطلب جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مدخلات من الموارد الطبيعية وتولد نفايات تستوعبها البيئة. ويبين الشكل الموالي هذه العلاقة المتداخلة بين الاقتصاد والنظم الاجتماعية والبيئية.

الشكل رقم 08 : البيئة، المجتمع والاقتصاد

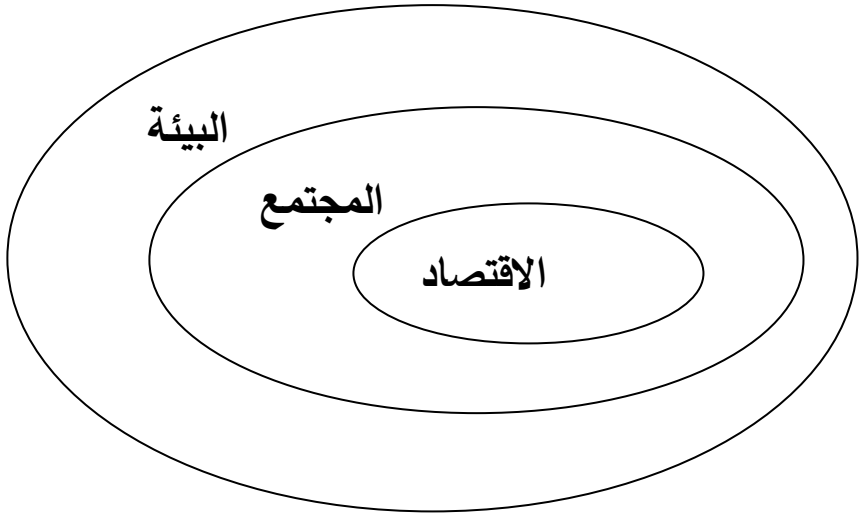

المصدر: من إعداد المؤلف

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النظام الاقتصادي على أنه هو أداة تقوم من خلالها المجتمعات أو الحكومات بتنظيم وتوزيع الموارد والخدمات والسلع المتاحة عبر منطقة جغرافية أو بلد معين. تنظم النظم الاقتصادية عوامل الإنتاج، بما في ذلك الأراضي ورأس المال والعمالة والموارد المادية. يشمل النظام الاقتصادي العديد من المؤسسات

والوكالات والكيانات وعمليات صنع القرار وأنماط الاستهلاك التي تشكل الهيكل الاقتصادي لمجتمع معين.

2- تطور الأنظمة الاقتصادية

مرت النظم الاقتصادية بتطورات عديدة. ففي الفترة الممتدة ما بين القرنين التاسع والخامس عشر، كان الإقطاع هو النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي السائد في أوروبا. بدلاً من الدول القومية ذات الحكومات المركزية المنسقة، وكانت الأقسام الفردية التي يحكمها اللوردات هي الهياكل المنظمة الرئيسية التي كانت الحياة مركزة حولها. في هذا النظام، امتلك الاقطاعيون الأرض وهيمنوا على اتخاذ القرارات، وعمل الأقنان على الأرض وأطاعوا قواعد القصر، وانتقلت المهارات من جيل إلى جيل، واستمرت الحياة دون تغيير نسبيًا لعدة قرون.

بمرور الوقت بدأ الأقنان في مغادرة القصر للبحث عن الحرية والازدهار الاقتصادي في الخارج. بينما واجه بعض الأقنان الهاربين ظروفًا قاسية، وجد آخرون نجاحًا كتجار، حيث عملوا كوسطاء بين المشترين والبائعين. مع نمو النشاط التجاري، تجمع التجار في البلدات أو المدن وجمعوا الثروة والسلطة. قوضت هذه التغييرات النظام الإقطاعي التقليدي وأفسحت المجال لهيكل اجتماعي جديد يسمى "التجارية" mercantilism.

في ظل النظام التجاري، انتقلت السلطة من القصر إلى المدن. في الوقت نفسه، تم تعزيز السلطة التي كان يملكها اللوردات تجاه الملك، الذي تمكن أيضًا من الحصول على دعم التجار الأثرياء. في مقابل دعمهم، توقع التجار من الملك وحكومته حماية مصالحهم، والسماح بتوسيع النشاط الاقتصادي وحماية أعمالهم من المنافسين أو التهديدات الأخرى. ومع ذلك، لم يكن التجار هم الناخبون الوحيدون للملك. بدأ العمال والحرفيون الذين شغلوا بعض المهن في التنظيم في نقابات، وهي رابطات المنتجين والتجار. وهذه النقابات، التي مولت ودعمت الملك، توقعت أيضًا حماية مصالحها.

خلال القرنين السابع والثامن عشر، كانت قاعدة القوة الاقتصادية تتغير مرة أخرى. حيث طور آدم سميث، الفيلسوف الأخلاقي البريطاني، مجموعة من الأفكار في كتابه الشهير المعنون بـ The Wealth of Nations، سنة 1776 قدم من خلاله أراءه حول كيفية تنسيق الأسواق للاقتصاد بمشاركة حكومية محدودة. وساعد تأثير سميث، إلى جانب آخرين، في قلب الموازين لصالح الصناعة، مما أفسح المجال لانتقال اقتصادي آخر من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

حدث صعود الرأسمالية الصناعية جنبا إلى جنب مع الثورة الصناعية وإضفاء الطابع الديمقراطي على الدول الغربية. كان أساس هذه التغييرات الاجتماعية والاقتصادية هو اكتشاف واستخدام الوقود الأحفوري، أولاً في شكل فحم، ولاحقًا على شكل نفط وغاز. لقد غذت مصادر الطاقة الكثيفة هذه صعود المجتمعات الصناعية والنمو الاقتصادي المستدام الذي شهدته الدول منذ بداية الرأسمالية. بيد أن هذه الفترة الاستثنائية من النمو والتنمية شابتها دائما مشاكل كبيرة. كانت العبودية جزءًا من الرأسمالية المبكرة، وحتى بعد إلغائها، عانى العمال من الانتهاكات البشرية في شكل أيام عمل طويلة وأجور منخفضة وعمالة أطفال وظروف عمل خطيرة وغير إنسانية أخرى. ارتفاع انبعاثات الكربون و

ترتبط القضايا البيئية المختلفة، بما في ذلك استنفاد الموارد الطبيعية، وتلوث الهواء، والمياه، والتربة، وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي، بنمو الرأسمالية.

كواحد من أبرز معارضي النظام الرأسمالي، أدرك كارل ماركس أن الظروف القاسية وعدم المساواة التي كانت سائدة خلال عصره كانت نتيجة لصعود الرأسمالية، وتوقع ماركس أن الاستغلال المستمر للعمال من قبل الرأسماليين سيؤدي في النهاية إلى الإطاحة بالطبقة الرأسمالية،

مما يؤدي إلى الانتقال الاقتصادي من الرأسمالية إلى الاشتراكية في نهاية المطاف. على الرغم من أن بعض تنبؤات ماركس قد تحققت بالفعل، من خلال انتفاضات العمال والثورات السياسية التي حدثت في العديد من البلدان طوال القرن العشرين، تمكنت الرأسمالية من أن تسود، وأثبتت أنها نظام أكثر مرونة بكثير مما توقعه الكثيرون. وساعدت الحركات التي يقودها العمال في كثير من الأحيان في الحد من انتهاكات الرأسمالية غير المقيدة، والتفاوض على حقوق العمال والضغط على الحكومات للتدخل لتخفيف سلبيات نظام السوق. وبالتالي، يمكن القول إن الرأسمالية قد تطورت بمرور الوقت، بدلاً من زوالها وانتهائها.

شكل القرن العشرين فترة تحول هامة في العلاقات الجيوسياسية والهياكل الاجتماعية – الاقتصادية على الصعيد العالمي. كان النصف الأول من القرن مضطربًا بحربين كبيرتين. أعقب الحرب العالمية الثانية عقود من الحرب الباردة، حيث انقسم العالم بشكل أساسي بين الدول الرأسمالية والاشتراكية والصراعات بين هذين القطبين، لا سيما مع ظهور الأنظمة الاشتراكية في أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية. في حين سادت المبادئ الرأسمالية بشكل عام، خاصة في الدول المتقدمة ولكن أيضًا في معظم العالم النامي، إذ يمكن العثور على المفاهيم الاشتراكية في جميع أنحاء

المجتمعات الرأسمالية، في شكل رعاية صحية شاملة، ومدارس عامة ممولة من الضرائب، والعديد من برامج الرعاية الاجتماعية الأخرى. كما أن معظم البلدان حاليا لديها مزيج من الشركات المملوكة للدولة والخاصة، إلى جانب كل من الأسواق والتخطيط الاقتصادي.

3- أنواع النظم الاقتصادية

لا توجد طريقة واحدة صحيحة لهيكلة الاقتصاد بغية تلبية جميع احتياجات المجتمع، فمن المحتمل أن يكون هناك عدد لا حصر له من النظم الاقتصادية المناسبة، لكل منها تعقيداتها وقواعدها وهياكلها المعقدة. ويمكن تصنيف النظم الاقتصادية الحديثة إلى ثلاث مجموعات أساسية بناءً على كيفية اتخاذ القرارات بشأن إدارة موارد المجتمع كما يرد أدناه:

- **النظام الاقتصادي الرأسمالي** capitalist system

تعرف الرأسمالية بأنها نظام اقتصادي تتركز فيه ملكية وسائل الإنتاج لدى مجموعة (عادة صغيرة نسبيًا) من الأفراد، يشار إليهم بالرأسماليين. إحدى السمات المميزة للرأسمالية هي فكرة حقوق الملكية الخاصة المحددة جيدًا، حيث تطبق الحكومة القوانين التي تعترف بأن الأفراد أو الشركات الخاصة تمتلك أصولهم وتتحكم فيها. ويقصد بالملكية الخاصة لوسائل

الإنتاج أن الرأسماليين يتلقون جميع الأرباح المتولدة من الإنتاج ويسيطرون على جميع القرارات المتعلقة بالإدارة وعملية الإنتاج[40]

في النظام الرأسمالي، تكون قرارات الإنتاج مدفوعة بهدف تعظيم الأرباح. ومن المرجح أن تخرج الشركات غير القادرة على كسب أرباح كافية من السوق. ومن ثم، تسعى الشركات الرأسمالية باستمرار للتفوق على منافسيها. وهذا يخلق حوافز لتطوير تقنيات مبتكرة لرفع مستويات الإنتاجية، والحفاظ على الأسعار منخفضة للحصول على حصة أكبر في السوق، والاستثمار في البحث والتطوير لإدخال منتجات جديدة إلى السوق وكسب احتكار قصير الأجل على الأقل. وتعتمد الشركات الرأسمالية أيضًا على استخدام العلامات التجارية والإعلان كأدوات كوسيلة للترويج لمنتجاتها.

يُنظر إلى فوائد الابتكار والمنافسة على أنها نقاط القوة الرئيسية للأنظمة الرأسمالية. ويمكن أن تحقق المنافسة المتزايدة بين الشركات فوائد محتملة لا لفرادى الشركات فحسب، بل للمجتمع ككل. على سبيل المثال، يستفيد المستهلكون من انخفاض الأسعار وزيادة تنوع المنتجات. كما يمكن أن تؤدي الابتكارات وزيادة الكفاءة إلى طرق أكثر فعالية لاستخدام وإدارة

[40] محمد يونس عبد الحليم، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص: 24.

الموارد الاقتصادية والبيئية. وفي هذا السياق يشير آدم سميث إلى أن كل شخص هو رجل اقتصادي يسعى لتعظيم مكاسبه الخاصة فهو يتميز بالرشادة الاقتصادية وتحقيق الربح هو المحفز الذي يدفعه لخوض غمار الأعمال، ويضيف بأن المبادرات الخاصة تحفز النشاط الاقتصادي وأنها تلتقي في النهاية لتحقيق المصلحة العامة. إذ أن تنوع السلع والخدمات المتاحة هو ناتج إلى حد كبير عن مبادرة الأفراد الذين يحددون احتياجات وطلبات معينة في السوق ويشرعون في تلبية هذا الطلب، سعياً إلى الاستفادة من حركية السوق وتحقيق الأرباح[41].

ومن أجل الحفاظ على القدرة التنافسية، تستثمر الشركات الرأسمالية أرباحها باستمرار لتوليد أرباح جديدة من خلال زيادة مخزون رأس المال، والاستفادة من إمدادات جديدة من العمالة، وخلق معرفة جديدة، وتعبئة الموارد لإنتاج السلع الأساسية، وبالتالي توسيع نفوذ إنتاجها. ونظرًا لأن الشركات تحصل على المزيد من رأس المال وتوسع قدراتها الإنتاجية، فالنتيجة هي أنها تطرد المنافسين من السوق أو تندمج معهم وبالتالي،

[41] رفعت السيد العوضي، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020، ص ص:33-39.

قد تتركز ملكية رأس المال أكثر فأكثر في أيدي طبقة رأسمالية صغيرة ما لم يقابلها دخول شركات جديدة.

هذا التركيز على ملكية رأس المال يعني أن غالبية القوى العاملة في النظام الرأسمالي تصبح تعتمد على الطبقة الرأسمالية للوصول إلى وسائل رأس المال. هؤلاء العمال ليس لديهم ما يبيعونه سوى عملهم مقابل أجور. وبالتالي فإن الاعتماد على العمل المأجور بالنسبة لغالبية السكان هو سمة رئيسية أخرى للنظام الرأسمالي. على سبيل المثال، فإن الانخفاض في عدد المنتجين المستقلين في القوى العاملة الأمريكية وزيادة نسبة العمال المأجورين على مدار الـ 150 عامًا الماضية مدفوعان جزئيًا بصعود الرأسمالية.

يتمثل البعد الرئيسي الآخر للرأسمالية في لا مركزية القرار، حيث تتخذ الشركات قرارات بشأن إنتاج وإدارة مواردها بناءً على أهدافها لتحقيق الربح في المقام الأول. قرارات المستهلكين بشأن ما يجب شراؤه ومقدار الشراء، وقرارات العمال بشأن مكان العمل والأجور التي يجب قبولها، تُترك عمومًا للأفراد لاتخاذ القرار. إن مفاهيم صنع القرار اللامركزي وحرية السوق تحظى بتقدير كبير من قبل مؤيدي الرأسمالية، ففي المجتمع الرأسمالي، جميع العلاقات الإنسانية طوعية. للأفراد حرية التعاون أو

عدم التعاون، والتعامل مع بعضهم البعض أو لا، كما تملي أحكامهم الفردية ومعتقداتهم ومصالحهم[42].

لذلك يدعو مؤيدو الرأسمالية إلى ترك المنافسة في السوق تعمل كآلية لتحقيق التوازن التلقائي، بتدخل حكومي محدود أو سيطرة محدودة. ويجب أن تؤدي الحكومات داخل الأنظمة الرأسمالية دورًا مهمًا في حماية حقوق الملكية، ومنع الاحتكارات التي تقوض المنافسة، وضمان حفظ معايير العمل والبيئة. وعلى الرغم من ذلك، تسمح المبادئ الرأسمالية بأكبر قدر من الحرية الفردية في اتخاذ القرارات. وتدافع وجهة النظر هذه عن نهج عدم التدخل الذي تعود جذوره إلى المدرسة الطبيعية الفرنسية بزعامة الطبيب فرنسوا كيناي François Quesnay ومبدأ "دعه يعمل دعه يمر" في التنظيم الحكومي.

- **خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي**

وانطلاقا مما سبق يمكن استخلاص بعض الخصائص المميزة للرأسمالية على النحو التالي:

• سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

[42] حسام عبد العال، النظم الاقتصادية الدولية الحديثة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر،2017، ص ص: 28-36.

• التركيز على تراكم رأس المال.

• هيمنة العمل المأجور.

• التركيز على عملية اتخاذ القرارات اللامركزية، التي تسترشد إلى حد كبير بالمصلحة الذاتية وبدافع الربح.

• التركيز على الحرية الفردية والمنافسة على الأهداف الجماعية.

• الأسواق هي الوسيلة الرئيسية للتنسيق الاقتصادي.

- **حدود النظام الاقتصادي الرأسمالي**

ينطوي النظام الرأسمالي على العديد من الاختلالات والنقائص، ترد على النحو المبين أدناه:[43]

– توجد جملة من الاختلالات على مستوى الأنظمة الرأسمالية. تتمثل إحدى القضايا الرئيسية في أن العلاقة بين الرأسماليين والعمال قد تصبح غير متوازنة إلى حد كبير، حيث لا تتحكم الطبقة الرأسمالية في وسائل الإنتاج فحسب، بل تتحكم أيضًا في عمل العمال الذين توظفهم فعادة ما يكون للرأسماليين سيطرة كبيرة على تحديد مستويات الأجور وظروف

[43] حسن لطيف الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2016، ص ص:132-140.

العمل للعمال. وغالبًا ما يكون تركيز الثروة والسلطة بين طبقة رأسمالية صغيرة مصدرًا رئيسيًا لعدم المساواة في النظام الرأسمالي.

– تفترض النظرية التقليدية أن كل فرد في السوق الرأسمالي يكافأ على أساس قيمة مساهمته. إذا كان السوق يثمن إنتاج العمل بدرجة عالية، فإن الأجورًا ستكون بالمثل، إذا أنتجت شركة منتجًا يرتفع الطلب عليه، فستتمكن من بيع (وفرض) المزيد من منتجاتها. وعلى الرغم من ذلك، يتخلل النظرية السابقة العديد من النقائص، فمن الواضح أنه لا يوجد شيء في النظام الرأسمالي يضمن أن تعكس تقييمات السوق الأسعار العادلة أو الأجور العادلة. على سبيل المثال، من الصعب تبرير سبب كسب الرئيس التنفيذي لشركة ما 300 مرة أكثر من العامل العادي في نفس الشركة، أو لماذا يتقاضى العمال العاملين في مجال الصحة ورفاهية المجتمع أجورًا أقل بكثير من المديرين الماليين أو المديرين التنفيذيين للشركة.

– يكون قرار «ما يجب إنتاجه» في النظام الرأسمالي مدفوعًا إلى حد كبير بما يمكن أن يولد أرباحًا نقدية من خلال بيعه في الأسواق. وهو ما يؤدي إلى إنتاج منتجات لا يحتاجها المجتمع نظرًا لمجرد أنها تولد أرباحا. هذا فضلا عن هدر الموارد في الإنتاج غير الضروري.

– تتسبب المنافسة المفرطة بين الشركات الرأسمالية في العديد من العواقب السلبية. إذ تستخدم الشركات التي تتنافس على خفض التكاليف تكتيكات مثل استغلال العمال من خلال دفع أجور منخفضة لهم أو فرض ظروف عمل غير مريحة، أو خفض المعايير البيئية، أو الإنفاق المفرط على الإعلانات (أحيانًا تضليل المستهلكين)، وكلها تأتي بتكلفة كبيرة للمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المستمر على زيادة الإنتاج له آثار بيئية شديدة، حيث يتطلب الإنتاج استخدام الموارد الطبيعية وتوليد النفايات.

– غالبا ما يتجاهل النظام الرأسمالي الذي يركز على جني الأرباح هذه العوامل الخارجية السلبية. نظرًا لكون صنع القرار لا مركزي، حيث لا يهتم الأفراد بكيفية تأثير قراراتهم على النتائج الاجتماعية والبيئية. لذلك تزيد درجة عدم المساواة والتدهور البيئي في المجتمعات الرأسمالية.

– النظام الاقتصادي الاشتراكي socialist systems

على مدى عقود عديدة تم اعتبار النظام الاشتراكي نقيضا للنظام الرأسمالي فضلا عن كونه بديلا مناسبا للرأسمالية. ففي ظل النظام الاشتراكي، تكون وسائل الإنتاج مملوكة بشكل جماعي، إما للعمال أو للحكومة. نظرًا لأن ملكية الأصول يتم تقاسمها بدلاً من تركيزها داخل

مجموعة صغيرة، إذ تكون العمالة المأجورة أقل هيمنة في الاشتراكية. كما أن القرارات الاقتصادية يمكن أن تسترشد أكثر بمبادئ المساواة والتضامن، وأقل من ذلك بالمصلحة الذاتية الضيقة ودوافع الربح. إلى جانب توافق الرعاية الصحية الشاملة والمدارس العامة الممولة من الضرائب والعديد من برامج الرعاية الاجتماعية الأخرى مع الأيديولوجية الاشتراكية. ومن أجل النهوض بهذه المثل الاشتراكية، تلعب الحكومات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى دورًا كبيرًا في الشؤون الاقتصادية.

وعلى عكس عملية صنع القرار اللامركزية التي تختص بها الرأسمالية، غالبًا ما يكون صنع القرار في الاشتراكية أكثر مركزية. ففي الحالات التي تمتلك فيها الدولة وسائل الإنتاج، قد تسترشد القرارات بشدة من قبل وكالات الدولة ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة. وفي نظام يملك فيه العمال مجتمعين وسائل الإنتاج، يمكن اتخاذ القرارات بسهولة أكبر من قبل رابطات العمال أو النقابات من خلال التصويت أو آليات أخرى. كما يمكن أن تكون الشركة ذات الهيكل الاشتراكي مدفوعة جزئيًا للحصول على الأرباح، أو على الأقل تجنب عدم الربحية. ومع ذلك، غالبًا ما يرى الاشتراكيون بأن الشركة الاشتراكية الحقيقية من المرجح أن

تنظر في قضايا أمن العمل والصحة والسلامة البيئية، لأن هذه الجوانب تؤثر بشكل مباشر على الرفاهية العامة للعمال والمجتمع ككل[44].

في هذا السياق، يؤكد الاشتراكيون أن صنع القرار المركزي من شأنه منح سلطة هائلة للمسؤولين للتأثير على النتائج الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن للسلطة المركزية وضع قواعد لإجبار الأفراد على العمل بشكل تعاوني لتحقيق نتائج تحقق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيترتب على مركزية القرار والتجه نحو الاهتمام باحتياجات المجتمع، وليس بدافع الربح الفردي؛ تجنب أزمات نقص الإنتاج أو الإفراط في الإنتاج لأن قرارات الإنتاج تستند إلى الحاجة إلى مختلف السلع والخدمات وقيمتها. ومع ذلك، إذا كانت السلطة المركزية أكثر اهتمامًا بالحفاظ على سلطتها ونفوذها، أو ببساطة لا تستطيع تحديد الشكل الأقصى للرعاية الاجتماعية وكيفية اختيار الآليات والسياسات المناسبة للوصول إلى نتائج معينة، فإن قدرتها على إجبار الأفراد على التصرف بطريقة معينة قد تؤدي إلى أنظمة قمعية وغير فعالة.

---

[44] حسام عبد العال، مرجع سابق، ص: 152.

- **خصائص النظام الاقتصادي الاشتركي**

مما سبق يمكن تلخيص بعض الخصائص الرئيسية للاشتراكية على النحو التالي:[45]

- الملكية الاجتماعية أو العامة لوسائل الإنتاج
- ارتفاع مستويات صنع القرار المركزي
- دور أكبر للقيم القائمة على المساواة في توجيه القرارات الاجتماعية
- زيادة التركيز على الأهداف الجماعية مثل تكافؤ الفرص
- دور أكبر للحكومة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

- **حدود النظام الاقتصادي الاشتراكي**

يمكن رصد العديد من النقائص في النظام الاشتراكي أهمها ما يلي:[46]

– غالبًا ما يشير معارضو الاشتراكية إلى أن الأفكار الأساسية للنظام

[45] أسامة دويدار، النظم الاقتصادية –دراسة تحليلية، الشعرى للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص ص: 54-58.

[46] حسن لطيف الزبيدي، مرجع سابق، ص: 132.

الاشتراكي مثالية للغاية وغير واقعية ولا يمكن تطبيقها. كما أن تنفيذ السياسات الوطنية القائمة على أفكار التضامن والمساواة والإنصاف قد تكون مهمة معقدة للغاية. إذ أن الحجم الكبير والأهداف المتضاربة بين مواطني بلد ما يمكن أن تجعل من الصعب على السلطة المركزية اتخاذ قرارات عادلة للجميع. إلى جانب الحاجة إلى قدر هائل من التخطيط لإدارة اقتصاد بأكمله من قبل السلطة المركزية. ويجب على الدولة تحديد الأهداف الاقتصادية العامة وتقديم تعليمات مفصلة لكل مؤسسة حكومية بشأن أهداف الإنتاج، وتخصيص الموارد، وأسعار السلع والخدمات. وعلى هذا النحو، من المرجح أن يكون النظام محفوفًا بعدم الكفاءة والعقبات البيروقراطية. وبسبب هذه الصعوبات، غالبًا ما ينظر للاشتراكيين بأنهم ليسوا واقعيين. لكن غالبا ما يدافع الاشتراكيون بدورهم عن الفكر والأيديولوجية الاشتراكية بزعمهم أن الأهداف الطموحة ضرورية لإحراز تقدم والاعتراف بأن النظام الاقتصادي الذي يدافعون عنه غالبًا ما يكون إلزاميًا، بناءًا على المبادئ والمثل الاجتماعية، وليس وصفًا للواقع الحالي.

– قد لا تتماشى مصالح من هم في السلطة مع مصالح السكان. والعامل المشترك بين البلدان التي خططت للهيكل الاشتراكي هو انتشار الرقابة

والمؤسسات غير الديمقراطية. تستند جميع البلدان تقريبًا التي تتمتع بسيطرة مركزية من قبل الدولة (الاتحاد السوفيتي السابق وكوبا وكوريا الشمالية الحديثة) إلى حكم الحزب الواحد، وكثير منها له تاريخ في قمع المعارضة. غالبًا ما تقيد هذه البلدان المنشورات السلبية حول الدولة أو حكومتها، وفي بعض الحالات تراقب استخدام مواطنيها للإنترنت، وتحتل مرتبة سيئة باستمرار على المؤشرات التي تقيم حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم. غالبًا ما أدت إساءة استخدام السلطة هذه، وانعدام الحرية، وأشكال الفساد الأخرى، إلى تقويض نجاح البلدان الاشتراكية.

– توصف البلدان ذات السيطرة الساحقة على المجتمع من قبل الدولة بأنها شيوعية "Communism". وغالبًا ما يستخدم المصطلحان الاشتراكية والشيوعية كمرادفان. ويرجع ذلك جزئيًا إلى ظهور الاشتراكية والشيوعية كرد فعل على ممارسات الرأسمالية. حيث يسعى كلا النظامين إلى الحد من استغلال العمال وتقليل أو القضاء على تأثير الطبقات الاقتصادية في المجتمع. ومع ذلك، فإن الشيوعية والاشتراكية ليستا متماثلتين. إذ تتميز الشيوعية بطبيعتها "الطوباوية"، حيث يتم إلغاء الملكية الخاصة بالكامل، وتصبح جميع الممتلكات مملوكة مجتمعيًا. في هذا المجتمع، يصبح المال غير ضروريا حيث يتوقف تراكم الثروة

والملكية الخاصة، ويتم توزيع جميع الناتج الاقتصادي وفقًا لاحتياجات الأفراد. وبالتالي، يوصف المجتمع الشيوعي «النقي» بكونه عديم الطبقية، وعديم المال، وعديم الجنسية. وفقا لهذا فإن العديد من المشاكل الاقتصادية المتمثلة في الندرة والاستغلال سوف تتلاشى في مجتمع شيوعي حقيقي لأن الجميع سيتماشى مع هدف واضح للسلعة العامة. وبهذا المنظور تصبح الشيوعية صعبة التجسيد إذ تتطلب نظاما اشتراكيا قادر على التطور لدرجة خلق الظروف المسبقة اللازمة لترسخ نظام الشيوعية الطوباوي. ولعل الفرق الرئيسي بين الشيوعية والاشتراكية هي أن الأولى تتبنى أساليب ثورية عنيفة كفرض السيطرة والهيمنة على القرارات، بينما تؤمن الأخيرة بالسلم والأساليب البرلمانية.

يضاف إلى النظامين الرئيسين السابقين أنظمة أخرى هي وليدة الصراع المستمر بين الرأسمالية والاشتراكية، وهي النظام الاقتصادي المختلط

- النظام الاقتصادي المختلط Mixed Economic Systems

في ظل هذا النظام لا يتم اعتماد مبادئ الرأسمالية خالصة ولا آليات الاشتراكية بل تطبيق مزيج من الاثنين. في هذا النظام، تجتمع خصائص كل من الرأسمالية والاشتراكية معا. وتدار كل من المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في ظل اقتصاد مختلط. تتدخل الحكومة لتنظيم

الشركات الخاصة بعدة طرق. بشكل عام، يتم وضع الصناعات الأساسية والثقيلة مثل الصناعات المنتجة للمعدات الدفاعية والطاقة الذرية والسلع الهندسية الثقيلة وما إلى ذلك في القطاع العام. ومن ناحية أخرى، فإن صناعات السلع الاستهلاكية والصناعات الصغيرة والصناعات المنزلية والزراعة وما إلى ذلك تسند إلى القطاع الخاص. ومن المعلوم أن التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو، مثل الهند، لا يمكن أن تتحقق بمعدل النمو المنشود دون أي مساعدة وتوجيه حكوميين نشطين. وبالتالي، فإن الحكومة في مثل هذه البلدان تشارك في الأنشطة الاقتصادية بشكل مكثف.

في الاقتصاد الرأسمالي، يستخدم منظمو المشاريع الموارد المتاحة بكفاءة، حيث تتوافر مبادرة قوية لكسب الربح. لكن الأداء الحر للمؤسسات الخاصة يؤدي إلى تفاوتات شديدة في الدخل والثروة. في الاقتصاد الاشتراكي، يتم تقليل التفاوتات في الدخل والثروة إلى الحد الأدنى ويتم توزيع الدخل القومي بشكل أكثر مساواة. غير أن المشكلة المطروحة في الاقتصاد الاشتراكي هي مشكلة الافتقار إلى المبادرة الخاصة التي تؤدي إلى ضعف القدرة الإبداعية وروح المغامرة والتي يترتب عليها عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

لذلك، يهدف الاقتصاد المختلط إلى تحقيق أهداف كل من الرأسمالية والاشتراكية (أي الاستخدام الفعال للموارد والتوزيع العادل للدخل والثروة) وفي نفس الوقت، الحد من الآثار السلبية التي ترافق كلا من الرأسمالية والاشتراكية[47].

- النظام الاقتصادي الموجه command Economic System

في إطار النظام الاقتصادي الموجه، يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية من خلال السلطة المركزية. في مجتمعات ما قبل الصناعة، قد تكون هذه السلطة زعيم قبيلة. في المجتمعات الحديثة، غالبًا ما تكون الدولة هي السلطة المركزية التي تتخذ الغالبية العظمى من القرارات الاقتصادية. ومن المزايا الهامة للنظام الموجه؛ تسهيل عملية التعبئة الضخمة للموارد، إضافة إلى التركيز على تلبية حاجات المجتمع والعمل وفق خطة استراتيجية من أجل الصالح العام. غير أن السمة الغالبة

[47] أسامة دويدار، مرجع سابق، ص: 63.

للنظم الموجهة المعروفة حاليا هي الاستبداد والقمع وعدم الكفاءة الاقتصادية[48].

[48] داليا عادل الريادي، الأنظمة الاقتصادية المقارنة، التعليم المفتوح، كلية التجارة، القاهرة، 2010، ص ص: 145-150.

المحور الثامن:

السياسات الاقتصادية

المحور الثامن: السياسات الاقتصادية Economic Policy

تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق ازدهار الاقتصاد واستقراره. وتستخدم الدولة السياسة الاقتصادية بغية تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد في سياق التكامل الاقتصادي والعولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل وزيادة العمالة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تهيئة بيئة اقتصاد كلي مستقرة ويمكن التنبؤ بها[49].

1- تعريف السياسة الاقتصادية

تتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتوجيه قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة. أي أن السياسة الاقتصادية تتشكل من مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة.

[49] عمر شريف، السياسات ية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، جامعة باتنة، 2018، ص: 01.

2- أنواع السياسة الاقتصادية

تقسم السياسة الاقتصادية إلى قسمسن أساسين هما: السياسة النقدية والسياسة المالية.

- **السياسة النقدية**

تهدف السياسة النقدية إلى تنظيم العرض النقدي وأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي من أجل السيطرة على التضخم وتثبيت قيمة العملة. إذ يصدر المصرف المركزي الأموال الائتمانية أو الورقية على أساس حساب الطلب التقديري على النقدية.

- **تعريف السياسة النقدية**

تعبر السياسة النقدية عن الأداة التي تركز على التأثير على عرض البنك المركزي للنقود من أجل تحقيق أهداف استقرار الأسعار (أو معدل التضخم المنخفض)، والعمالة الكاملة، والنمو في الدخل الإجمالي. لتطبيق السياسة النقدية، يتم تعديل بعض المتغيرات النقدية التي يتحكم فيها البنك المركزي – إجمالي نقدي ومجملات نقدية أو سعر فائدة أو سعر صرف من أجل التأثير على كمية أدوات الدفع في الاقتصاد وجعلها متناسبة مع حجم الناتج الحقيقي خلال فترة زمنية محددة.

وتهدف السياسة النقدية لتحقيق أهداف نهائية وأهداف وسيطة وأهداف تشغيلية كما هي موضحة في الشكلين المواليين:

الشكل رقم 09 : أهداف السياسة النقدية

المصدر: من إعدا المؤلف.

تهدف السياسة النقدية لتحقيق أهداف داخلية وخارجية، تعرف هذه الأهداف بأهداف "مربع كالدور" وتتمثل في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض معدل البطالة، تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية. ويتطلب تحقيق الأهداف النهائية والتي تعتبر أهدافا عامة لا يمكن للبنك المركزي الوصول إليها مباشرة إلا

بالاعتماد على أهداف وسيطة يملك القدرة على التأثير فيها وتوجيهها حسب السياسة المنتهجة، وأهم هذه الأهداف هي المجملات النقدية أو المجمعات النقدية التي تمثل مجموعات إحصائية يقيس من خلالها البنك المركزي كمية وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد مثل المجمع النقديM2 الذي يعبر عن مجموع النقود الورقية القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها حسابات الودائع الجارية لدى البنوك التجارية مضافا إليها حسابات الودائع لأجل والودائع الإدخارية لدي البنوك التجارية وصناديق الادخار. وإلى جانب المجملات النقدية؛ يعتبر سعر الفائدة أيضا أداة غهالة يستخدمها البنك المركزي كهدف وسيط للوصول إلى الأهداف العامة. كما يتحكم البنك المركزي في مجموعة من الأدوات والمؤشرات تعرف بالأهداف النهائية مثل سعر الفائدة القصير الأجل والاحتياكات الفائضة للبنوك والمحتفظ بها لدى البنك المركزي ووجهها لتحقيق أهداف السياسة المنتهجة سواء كانت سياسة انكماشية أو سياسة توسعية.

- **أنواع السياسة النقدية**

- **السياسة النقدية التوسعية**

يتم اعتماد سياسة نقدية توسعية في حالات الركود الاقتصادي (انخفاض وتيرة وديناميكية النشاط الاقتصادي، يتجه البنك المركزي في هذه الحالة إلى انتهاج حزمة من الآليات في إطار السياسة النقدية ترمي إلى زيادة العرض النقدي، وخفض أسعار الفائدة لتحفيز القطاع المصرفي على التوسع في منح الائتمان لتمويل الاستثمارات والمشروعات،وبالتالي زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وإنشاء فرص العمل جديدة. وبناءا عليه يمكن اعتبار السياسة النقدية في هذا الجانب بأنها "سياسة نقدية توسعية". وما تجب الإشارة له، أن تراجع معدلات التضخم أو انتقالها في

مجالات مقبولة يتيح للبنك المركزي أن يعتمد سياسة نقدية توسعية يتمكن من خلالها من زيادة المعروض النقدي لدعم النشاط الاقتصادي دون نشوء ضغوط تضخمية[50].

- السياسة النقدية الانكماشية

تستهدف هذه السياسة علاج ظاهرة التضخم، وبناءا على ذلك يتجه البنك المركزي إلى تخفيض المعروض النقدي، ما يسفر عن انخفاض وسائل الدفع المتاحة للعائلات والمؤسسات وهذا ما يفضي إلى الحد من الإنفاق على شراء السلع والخدمات.

- **أهداف السياسة النقدية**

تتفاوت أهداف السياسة النقدية من حيث نطاق تطبيقها كما يلي:

✓ أهداف نهائية

تتضمن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تحقيق التوازن العام بمستوييه الداخلي والخارجي، وتشمل هذه الأهداف تحقيق استقرار

[50] محمد إدريس، السياسة النقدية، منشورات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص:16.

المستوى العام للأسعار، استقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، رفع معدل التشغيل، رفع معدل النمو الاقتصادي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار**

يعتبر هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار من العوامل التي تساهم في بلوغ التوازن العام في المؤشرات الاقتصادية الكلية[51]. وتتفق معظم المدارس الاقتصادية على أهمية دور السياسة النقدية في الوصول إلى حالة الاستقرار في الأسعار ووقاية الاقتصاد من تقلبات الانتعاش والكساد وما ينتج عنها من صدمات قوية تهز أسس وركائز الاقتصاد. ففي حالة التضخم تنخفض قيمة النقود وتنخفض القدرة الشرائية فيدخل الاقتصاد في حلقة لا نهائية من الانكماش والكساد تليها معدلات مرتفعة للبطالة إذا لم تتدخل السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية المناسبة.

وقد أظهر الواقع الاقتصادي على مدى سنوات عديدة أن التضخم هو ظاهرة نقدية، الأمر ذاته أكدته النظرية الحديثة للنقود بزعامة فريدمان من

[51] زكرياء الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 187.

خلال افتراضهم أن العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار هي علاقة خطية وطردية حيث تنعكس الزيادة في عرض النقود في زيادة مماثلة في الأسعار بنفس النسبة. وفي نفس السياق اعتقد كينز أن السياسة النقدية تعمل عمل الحبل الذي يشد الاقتصاد ويقيده ويديره نحو التوازن[52].

- **استقرار أسعار الصرف**

يرتبط هدف الاستقرار في أسعار الصرف ارتباطا وثيقا بهدف الاستقرارفي المستوى العام للأسعار، ذلك أن الارتفاع في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية سينتج عنه انخفاض الطلب على الصادرات التي ارتفعت قيمتها يتبعه انخفاض الطلب على العملة المحلية وبناءا على ذلك ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، وهذه الحالة تتطلب تدخل البنك المركزي باتباع سياسة نقدية تستهدف دعم العملة الوطنية والحفاظ على قيمتها من التدهور من خلال شراء وسحب العملة المحلية من سوق العملات فتنخفض كميتها المعروضة عن

[52] عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 179.

المطلوبة ما يعزز قيمتها من جديد، غير أن ذلك يتطلب استخدام الاحتياطي الذي يديره البنك المركزي من العملات الأجنبية[53].

- **رفع معدل التشغيل**

أجمعت المدارس الاقتصادية في مختلف الفترات الزمنية على ضرورة أن يكون رفع معدل التشغيل هدفا أساسيا للسياسة النقدية، وفي هذا الإطار افترضت المدرسة الكلاسيكية أن الاقتصاد يقع عند مستوى التشغيل الكامل، ما يعني أن البطالة وفقا لتصورهم غير موجودة وإن وجدت ظرفية أو عرظية تمس بعض القطاعات وتختفي بسرعة، وفسروا هذه الرؤية من منطلق آلية الأجور والأسعار التي تكفل استعادة التشغيل الكامل كأحد عناصر التوازن الاقتصادي التلقائي الكلاسيكي.

أما النظرية الكينزية فقد دعمت فكرة الحفاظ على مستوى مرتفع للأجور لأنها ستساهم في تفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال الذي يعمل وفقا لكينز كمحرك للاقتصاد والاستثمار وسيفضي في النهاية إلى ارتفاع معدل التشغيل ومن ثم تراجع معدلات البطالة واقتراب الاقتصاد من درجة التشغيل الكامل[54].

---

[53] زكرياء الدوري، يسري السامرائي، مرجع سابق، ص: 188.

[54] عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سابق، ص: 180.

ووفقا للنظرية النقدية الحديثة، لا يمكن علاج البطالة عن طريق السياسة النقدية خاصة في الأجل الطويل، وسيؤدي تطبيق السياسة النقدية التوسعية في كثير من الأحيان إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى أن البطالة حسب تصور النقدويون ترتبط باختلال هيكلي في الاقتصاد يجب معالجته بأساليب وآليات خارج الدائرة النقدية.

- **تحقيق النمو الاقتصادي**

مسألة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة هي قضية شغلت المفكرين على مدار الزمن، وكانت السياسات والآليات المناسبة لإحراز معدلات مرتفعة من النمو محل نقاش بين رجال الاقتصاد والسياسة لسنوات عديدة، وقد كسبت السياسة النقدية بداية من خمسينيات القرن الماضي؛ إجماع المدارس الاقتصادية المتعاقبة على فعاليتها في بلوغ مستويات نمو مقبولة من خلال صياغة القوانين ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية من قبل الحكومات لتمكين السياسة النقدية من إقامة وتيرة عالية للنمو، وعلى الرغم من ذلك يتطلب نجاح السياسة النقدية تكاملها مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى، حيث لايمكن أن تكون فعالة بمعزل عن استهداف الجوانب الأخرى للنمو الاقتصادي.

وتساهم السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو عمليا من خلال تشجيع الادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال السياسة الائتمانية التوسعية بما في ذلك تخفيض أسعار الفائدة غلى القروض بهدف تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة التوظيف وارتفاع الدخول والاستهلاك ما يفضي إلى تحسين مستوى المعيشة والوصول إلى نمو مستدام.

ويمكن توضيح الأهداف النهائية للسياسة النقدية من خلال مخطط مربع كالدور.

الشكل رقم 10: أهداف السياسة النقدية حسب مربع كالدور

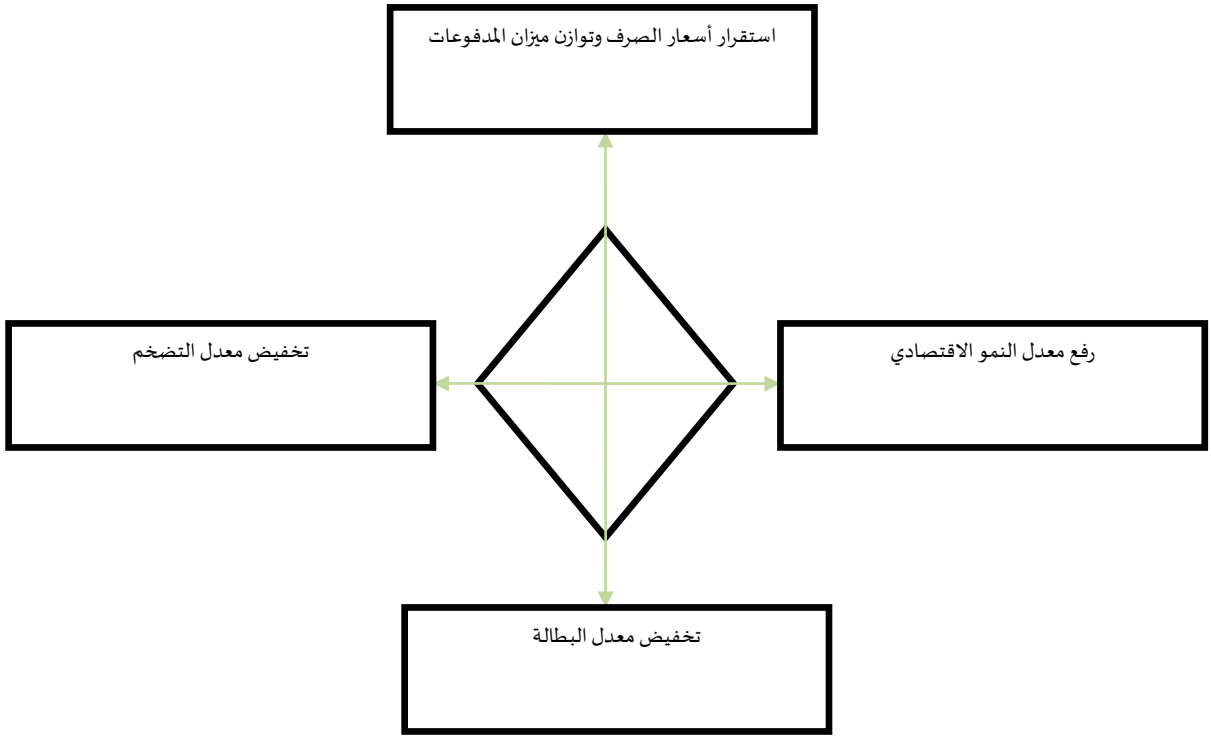

المصدر: من إعداد المؤلف بناءا على:

أمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد الثالث، 2019، ص: 130.

✓ **الأهداف الوسيطة**

تتضمن الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية متابعة تطور بعض المتغيرات النقدية التي تتميز بوجود علاقة ثابتة بينها وبين الأهداف النهائية، ويمكن توضيح هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المجاميع النقدية**

تمثل المجاميع النقدية مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وهي تنطوي على جميع وسائل الدفع المتاحة في التبادل، ويطلق عليها في كثير من الأحيان "المسح النقدي" وهي تتيح للسلطة النقدية معلومات حول المتغيرات النقدية الكلية ومكونات الكتلة النقدية الأكثر استخداما في التداول و تعكس أيضا مدى تطور طرق ووسائل الدفع في الاقتصاد. وفي هذا السياق يرى النقدوين أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند مستويات قريبة من نمو الاقتصاد الحقيقي يجب أن يكون الهدف الأساسي للبنوك المركزية، ويوصي فريدمان بضرورة الحفاظ ولعدة سنوات على معدل ثابت للكتلة النقدية يتراوح بين 3% و5% [55].

[55] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم والأهداف والادوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص ص: 124-125.

- **أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل**

تسعى السلطات النقدية إلى إقرار سعر فائدة حقيقي كهدف وسيط للسياسة النقدية، حيث يترتب على إغفال معدل التضخم في تحديد سعر الفائدة إلى إضعاف أهمية هذا الأخير كمؤشر حقيقي للائتمان، وقد يكون التأثير في سعر الفائدة المعمول به بين البنوك والمؤسسات المالية هو الأداة الفعالة لتحقيق هذه الهدف. إضافة إلى إجراء تعديلات في أسعار الفائدة الرسمية كسعر البنك المركزي للخصم والإيداع. وتتوقف فعالية استخدام سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية على درجة حيوية الاقتصاد والمدى الزمني اللازم لانتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، وهي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءا على درجة التقدم الاقتصادي واستقلالية سياسات وقرارات البنك المركزي[56].

ويجب التنويه إلى أن التغيرات في سعر الفائدة لا تتأثر باتجاهات السياسة النقدية وحدها، فهناك عوامل أخرى تعمل كمحددات لسعر الفائدة كعوامل السوق، وفي هذا الشأن يعتقد النقدويون أن سعر الفائدة يتغير بالموازاة مع توجهات الدورة التجارية، ففي حالة الرواج الاقتصادي يتجه

---

[56] بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام، عمان، الأردن، 2018، ص ص:45-50.

سعر الفائدة إلى الارتفاع أما في أوقات الكساد يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض، وبناءا على ذلك يكون من الصعب تحديد نتائج السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي، لذلك لا يتم الاعتماد على سعر الفائدة بشكل كبير في التأثير على الائتمان لأنه عادة ما يتحدد بعوامل خارجة عن نطاق وتحكم السلطة النقدية[57].

- **سعر الصرف**

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة قد يتعرض سعر صرف العملة المحلية إلى التدهور مقابل العملات الأخرى خاصة عملات الشركاء التجاريين،

ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال رفع سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية وهو الأمر الذي

[57] بن قدور علي، يبرير محمد ، ص ص: 48-49.

يفضي إلى انخفاض معدل التضخم[58]. ويتوقف نجاح السياسة النقدية في هذه الحالة على امتلاك الدولة لاحتياطي كبير من العملات الأجنبية حتى تتمكن من دعم عملتها المحلية في أسواق الصرف الدولية.

✓ **الأهداف الأولية (التشغيلية)**

توصف الأهداف الأولية بأنها حلقة وصل بين الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية وأدوات السياسة النقدية، لانها نتغيرات يستهدف البنك المركزي التأثير فيها أولا ثم بعد ذلك ينتقل تأثيرها للأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يقرر البنك المركزي التحكم في معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطيات البنوك وظروف سوق النقد في الأجل الطويل، وتشمل الأهداف الأولية مجموعتين أساسيتين من التغيرات يمكن إيجازها فيما يلي:[59]

- **مجمعات الاحتياطيات**

وتشمل القاعدة النقدية M0 ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، وتضم القاعدة النقدية

[58] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص: 205.

[59] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 125.

النقود المتداولة المكونة من النقود الورقية القانونية والنقود المساعدة ونقود الودائع لدى الجمهور. وتضم الاحتياطات المصرفية ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتتكون من الاحتياطيات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. أما الاحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.

- **أحوال سوق النقد**

وتتشكل من الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية ، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المر كزي عليها رقابة قوية وتعكس بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة

موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة والعكس صحيح.

- **أدوات السياسة النقدية**

يستخدم البنك المركزي مجموعتين من الأدوات، تتمثل المجموعة الأولى في الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)، وتتكون المجموعة الثانية من الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)، ويرد أدناه شرح موجز لكل منها:

❖ **معدل إعادة الخصم**

يعد معدل إعادة الخصم من الأدوات التقليدية التي استخدمتها البنوك المركزية في العالم منذ القرن الماضي وبالتحديد سنة 1847 إلى غاية اليوم في تطبيق السياسة النقدية*.

ويعرف معدل إعادة الخصم بأنه السعر الذي يخصمه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على السيولة.

* استخدم بنك الجزائر أداة معدل إعادة الخصم سنة 1972.

ويتم تطبيق هذا المعدل عمليا حسب مستويات الكتلة النقدية والأسعار، فإذا اعتبر البنك المركزي أن مستوى الكتلة النقدية مرتفع وأن هناك فائض في السيولة النقدية، وهو ما يعد مؤشرا على تشكل ضغوط تضخمية، فإنه يتدخل عن طريق زيادة معدل إعادة الخصم فينخفض إقبال البنوك التجارية إلى خصم ما لديها من سندات تجارية فتتقلص قدرتها على توزيع القروض.

أما إذا رأى البنك المركزي أن هناك نقص نقصا في السيولة الحالية، وهو ما يعد مؤشرا على اميل الاقتصاد إلى الانكماش، فإنه سيعمل على خفض معدل إعادة الخصم وهو ما يفضي إلى إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم السندات ومن ثم التوسع في توزيع القروض.

وعلى الرغم مما تتميز به هذه الأداة من سهولة تطبيق، إلا أنها تقابل عدة صعوبات يمكن إيجازها على النحو التالي:[60]

- عندما تتوفر البنوك التجارية على سيولة كافية يتضاءل دور البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، ويؤدي ذلك إلى انخفاض فعالية سياسة إعادة الخصم.

[60] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 154.

- عندما تكون مرونة طلب القروض بالنسبة لمعدل الفائدة منخفضة، فإن فعالية معدل إعادة الخصم ستتضاءل.

❖سياسة السوق المفتوحة

تشمل عمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بشكل عام والسندات الحكومية بشكل خاص، بهدف التأثير في مستويات الكتلة النقدية بالموازة مع متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال.

وتعد عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، لأنها تتيح للسلطة النقدية ضخ وسائل الدفع (في حالة الانكماش) أو سحبها (في حالة الرواج) بالقدر الملائم حسب ، وفي الوقت المناسب. ففي أوقات الانكماش يتجه البنك المركزي لانتهاج سياسة نقدية توسعية من خلال دخوله للسوق النقدي أوسوق مابين البنوك لشراء كمية من الأوراق المالية من أجل رفع مستوى الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم التوسع في عمليات الإقراض، إلى جانب ارتفاع

حجم الاستثمار والدخل والعمالة كنتيجة للانخفاض في أسعار الفائدة الذي يرافق الزيادة في المعروض النقدي.

ويتجه البنك المركزي في أوقات الرواج إلى تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تصبح قدرتها على منح الائتمان محدودة وتفضي إلى تراجع مستوى المعروض النقدي الذي يترافق بزيادة سعر الفائدة ومن ثم تراجع حجم الاستثمار والدخل والعمالة[61].

وتتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على العناصر التالية:

- اتساع نشاط سوق الأوراق المالية وفعاليتها.
- الاحتفاظ بقدر كافي من الأوراق المالية والسندات الحكومية من قبل البنك المركزي حتى يتمكن من توظيفها في التأثير على سيولة البنوك التجارية.

[61] أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك، دار شباب الجامعة، مصر، 1998، ص ص: 230-231.

ويمكن القول أن أداة السياسة المفتوحة تتميز بفعاليتها في التحكم في مستويات المعروض النقدي في الدول المتطورة[62] بسبب تطور واتساع نطاق عمليات سوق الأوراق المالية فيها، غير أن هذه تطبيق هذه الأداة في الدول النامية يواجه عدة تحديات، يتمثل التحدي الأول في ضعف أسواقها المالية التي تتسم بالضيق الشديد أو غيابها وعدم فعاليتها في القيام بالدور المنوط بها[63]، فيصبح استخدام عمليات السوق المفتوحة إلى الحد اللازم للتأثير على احتياطات البنوك التجارية أو على اتجاهات أسعار الفائدة أمرا صعبا. ويكمن التحدي الثاني في احتفاظ البنوك التجارية في الدول النامية باحتياطات فائضة كبيرة نسبيا، لذا فإن تصبح عمليات السوق المفتوحة كأداة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي محدودة المنفعة، وحتى وإن تم سحب جزء كبير من الاحتياطيات الفائضة سيتلزم الأمر القيام بمبيعات كبيرة في السوق المفتوحة الأمر الذي سيفضي إلى انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية[64].

---

[62] أحمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 180.

[63] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 20.

[64] يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص: 327.

❖معدل الاحتياطي القانوني

يعرف معدل الاحتياطي القانوني بأنه النسبة المئوية من الاحتياطيات والودائع البنكية التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها في خزائنه على شكل أرصدة أو نقود سائلة، تم اعتماد هذه الأداة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913. وقد منح التشريع للبنوك المركزية صلاحية تغيير نسب الاحتياطي حسب الظروف الاقتصادية والمالية السائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن أداة الاحتياطي القانوني تستخدم من طرف البنوك المركزية لتحقيق غرضين، أولهما هو حجز جزء من السيولة المتاحة للبنوك التجارية بهدف ضمان أموال المودعين في حالة إفلاس البنك، والغرض الثاني هو تمكن البنوك المركزية من خلال هذه الأداة في إدارة مستوى المعروض النقدي، ففي حالة الرواج يتدخل البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني حتى تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، أما في حالة الانكماش فيعمل البنك المركزي على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني حتى تزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

وتوصف أداة الاحتياطي القانوني بأنها من أكثر أدوات السياسة النقدية استخداما جراء ما تتسم به من سهولة وسرعة في التطبيق، إلى جانب أنها مناسبة جدا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية إذ لا تتطلب أسواق مالية متطورة [65]،

إضافة إلى أنها تتسم بما يلي: [66]

– تتميز هذه الأداة بالفعالية الشديدة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية ملزمة بالاستجابة لتعليمات البنك المركزي في الآجال المحددة لزيادة نسبة الاحتياطي النقدي من أجل سحب الفائض من المعروض النقدي. أما في أوقات الانكماش فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى لتشجيع زيادة طلب القروض.

---

[65] نبيل حشاد، استقلالية البنك المركزي بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص:75.

[66] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 144–145.

– توصف هذه الأداة بعدم المرونة من منطلق فرض نسبة واحدة للاحتياطي القانوني على كل البنوك مهما اختلف حجمها ونشاطها ونطاقها، أي لا يوجد تمييز بين البنوك التي تتمتع باحتياطات كبيرة أو صغيرة حيث تعامل كلها معاملة واحدة، وهذا يضعف من فعالية هذه الأداة.

– تؤثر التعديلات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على قدرة وقابلية واستمرارية البنوك في منح القروض وتوظيف أموالها، نتيجة لعدم التأكد من اتجاهات هذه التعديلات ومعدلاتها، وفي هذا السياق يؤكد فريدمان على ضرورة تثبيت الاحتياطي النقدي عند مستوى معين.

– السياسة المالية

السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد. تستخدم الحكومات السياسة المالية بشكل نمطي لتعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر. لقد اكتسب دور السياسة المالية مكانة بارزة في العصر الحالي حيث تدخل الحكومات لدعم المواقف المالية، وإنعاش النمو، والتخفيف من تأثير الأزمات على الفئات الضعيفة[67].

[67] بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سابق، ص: 52.

إذن، تعبر السياسة المالية عن التغييرات في الإنفاق الحكومي وسلوك الإيرادات في محاولة للتأثير على النتائج الاقتصادية. يمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي (غالبًا ما يتم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي [GDP]) على المدى القصير من خلال تغيير مستوى الإنفاق والإيرادات الضريبية. من المتوقع أن تحفز السياسة المالية التوسعية – زيادة الإنفاق الحكومي، أو انخفاض الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين – النشاط الاقتصادي، في حين أن السياسة المالية الانكماشية – انخفاض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين – من المتوقع أن تبطئ النشاط الاقتصادي. عندما تعاني ميزانية الحكومة من عجز (عندما يتجاوز الإنفاق الإيرادات)، يتم انتهاج سياسةلمالية توسعية. عندما يظهر الفائض (أي تتجاوز الإيرادات الإنفاق)، يتم انتهاج سياسة مالية انكماشية.

من الناحية التاريخية، تضاءلت أهمية السياسة المالية كأداة للسياسة العامة قبل سنة 1930، إذ ساد نهج الحكومة المحدودة، أو عدم التدخل. مع انهيار الأسهم وأزمة الكساد الكبير سنة 1930، دفع صانعو السياسة والحكومات لأداء دور أكثر تأثيرا. خلال العقد الثامن والتاسع من القرن الماضي، قلصت الدول مساحة تدخل الحكومة، مع اضطلاع الأسواق

بدور معزز في توزيع السلع والخدمات. لكن بعد تعاقب الأزمات المالية على الدول الرأسمالية، استعادت السياسة المالية أهميتها كأداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية.

- **أنواع السياسة المالية**

تنقسم السياسة المالية إلى قسمين أساسين يرد ذكرهما على النحو التالي:[68]

- **السياسة المالية التوسعية**

يمكن للحكومة استخدام الحوافز المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو خفض الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين. وتميل زيادة الإنفاق الحكومي إلى تشجيع النشاط الاقتصادي إما مباشرة عن طريق شراء سلع وخدمات إضافية من القطاع الخاص أو بشكل غير مباشر عن طريق تحويل الأموال إلى الأفراد الذين قد ينفقون تلك الأموال بعد ذلك. يميل انخفاض الإيرادات الضريبية إلى تشجيع النشاط الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال زيادة الدخل المتاح للأفراد، مما قد يؤدي إلى استهلاك الأفراد المزيد من السلع والخدمات. يمكن أن يكون هذا النوع من السياسة المالية التوسعية مفيدًا عندما يكون

[68] بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سابق، ص: 55.

الاقتصاد في حالة ركود، لأنه يقلل من الآثار السلبية للركود، مثل ارتفاع معدلات البطالة وركود الأجور. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد العجز التجاري، وتسريع التضخم، خاصة إذا تم تطبيقه خلال فترة صحية التوسعات الاقتصادية. تميل هذه الآثار الجانبية من السياسة المالية التوسعية إلى تعويض آثارها التحفيزية جزئيًا.

- **السياسة المالية الإنكماشية**

يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية الانكماشية لإبطاء النشاط الاقتصادي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين. يميل انخفاض الإنفاق الحكومي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي حيث تشتري الحكومة عددا أقل من السلع والخدمات من القطاع الخاص. تميل زيادة الإيرادات الضريبية إلى إبطاء النشاط الاقتصادي عن طريق تقليل الدخل المتاح للأفراد، مما يؤدي على الأرجح إلى خفض الإنفاق على السلع والخدمات. مع خروج الاقتصاد من الركود وبدء النمو بوتيرة صحية، قد يختار صانعو السياسات تقليل الحوافز المالية لتجنب بعض العواقب السلبية للسياسة المالية التوسعية –

مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد العجز التجاري، وتسريع التضخم – أو لإدارة مستوى الدين العام.

وبصفة عامة، ومن وجهة نظر صانعي السياسات، تُستخدم السياسة المالية التوسعية عمومًا لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية التي تميل إلى التحرك مع الناتج المحلي الإجمالي، مثل العمالة والدخل الفردي. ومع ذلك، فإن السياسة المالية التوسعية تميل أيضا إلى التأثير على أسعار الفائدة والاستثمار، وأسعار الصرف والميزان التجاري، ومعدل التضخم بطرق غير مرغوب فيها، مما يحد من فعالية الحوافز المالية المستمرة على المدى الطويل. يمكن استخدام السياسة المالية الانكماشية لإبطاء النشاط الاقتصادي مما قد يتسبب في ركود.

- **أدوات السياسة المالية**

تمتلك الحكومة أداتين ماليتين رئيسيتين للتأثير على الاقتصاد. يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى أدوات إنفاق وأدوات إيرادات. تشير أدوات الإنفاق إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي. من ناحية أخرى، تشير أدوات الإيرادات إلى الضرائب التي تجمعها الحكومة[69].

[69] بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سابق، ص:55.

✓ **أدوات الإنفاق الحكومي**

❖ **النفقات الرأسمالية**

يشير الإنفاق الرأسمالي إلى ما تنفقه الحكومة على المرافق العامة مثل المدارس والطرق والمستشفيات، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق زيادة الرصيد الرأسمالي للبلاد. وبما أن هذه المرافق تشجع الاستثمار بدرجة كبيرة، فإن إنتاجية البلد تزداد أيضا بسبب زيادة الاستثمارات.

❖ **الإنفاق الحكومي الحالي**

يشمل الإنفاق الحكومي الحالي السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بانتظام. مثل خدمات الدفاع والصحة والتعليم. يهدف هذا الإنفاق إلى تحسين إنتاجية العمل في البلد.

❖ **مدفوعات التحويل**

مدفوعات التحويل هي مدفوعات تسددها الحكومة من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي. وتكفل مدفوعات التحويل حدا أدنى من الدخل للأفراد ذوي الدخل المنخفض. كما أنها توفر طرقًا يمكن للحكومة من خلالها تغيير توزيع الدخل في المجتمع. ولذلك، فهي تشمل استحقاقات البطالة والمتقاعدين. تشمل هذه المزايا أيضًا معاشات الدولة، ومزايا

الإسكان، ودعم الدخل، والائتمانات الضريبية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدفوعات غير مدرجة في حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنها غير مرتبطة بأي عامل من عوامل الإنتاج.

✓ **أدوات الإيرادات الحكومية**

❖ **الضرائب غير المباشرة**

تشير الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المفروضة على سلع معينة مثل السجائر والكحول والوقود والخدمات. ضريبة القيمة المضافة هي مثال على الضريبة غير المباشرة. ويمكن استبعاد الصحة والتعليم من الضرائب غير المباشرة.

❖ **الضرائب المباشرة**

الضرائب على الربح والدخل والثروة هي ضرائب مباشرة. وهي تشمل ضرائب أرباح رأس المال وضرائب التأمين الوطنية وضرائب الشركات الأخرى.

المحور التاسع: النقود

المحور التاسع: النقود

لتجاوز الصعوبات التي أفرزها نظام المقايضة، خاصة في ظل اتساع نطاق التبادل وزيادة حجم الإنتاج والمعاملات التجارية بين الأفراد؛ كان لابد من إيجاد وسيط في التبادل لتسهيل المبادلات وجعلها أكثر سرعة ويسرا وإرضاء لكل أطراف المبادلة، هذا الوسيط في التبادل مهما اختلفت طبيعته ومادة صنعه كان يجب أن يؤدي كل الوظائف التي تساير التطور في الجوانب الاقتصادية والتجارية للمجتمعات البشرية ويضع حدا لعيوب المقايضة[70].

1- تعريف النقود

يمكن التمييز بين التعريف الوظيفي والتعريف المادي للنقود

- **التعريف الوظيفي**

يتم تعريف النقود تبعا لوظائفها أو خصائصها، أو من حيث شرعيتها. حيث تعرف بأنها كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة ومستودعا للثروة. وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود الذي يهتم بالوظائف الأساسية للنقود والتي وجد النقد في الأصل لأدائها بغية تسهيل المعاملات والمبادلات في الاقتصاد. فأي مادة تتحقق فيها

[70] بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص:17.

الوظائف الثلاثة يمكن اعتبارها نقدا، وكل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حالة يكون[71]. وفي هذا السياق يقول الاقتصادي الأمريكي F.A Walker (1840-1897) أن النقود هي أي شيء تفعله النقود (money is what money does). أما الاقتصادي كينز J.M Keynez فقد عرف النقود بأنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية[72].

- التعريف المادي

ينظر التعريف المادي للنقود على أنها أصل ورصيد يمكن قياس كميته في أي لحظة زمنية معينة، وتاريخيا، كانت تعريفات النقود تتركز حول قياس كمية وسائل الدفع في الاقتصاد باعتبارها مجموع تلك البنود التي تستخدم كوسيلة للمدفوعات في الاقتصاد، ولا تتشكل من النقود المتاحة لدى الأفراد والمستخدمة في التبادلات فحسب (النقود بالمعنى الضيق)، وإنما تتشكل أيضا من الحسابات الجارية ولأجل لدى البنوك التجارية (النقود

---

[71] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص:20.

[72] المرجع نفسه، ص ص: 16-17.

بالمعنى الواسع). ويرجع هذا المفهوم الواسع للنقود للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Fridman)، وقد حظي بقبول كبير في وسط الخبراء والاقتصاديين، حيث عرف النقود بأنها مجموع العملة في يد عامة الناس بالإضافة إلى كل الودائع الجارية (تحت الطلب Demand Deposits) والآجلة (ودائع الادخار savings deposits) في البنوك التجارية، وكثيرا ما يرمز فريدمان لتعريفه للنقود بالمعنى الواسع بالرمز M2 وإن كان حاليا يتم استخدام تعريفات أوسع للنقود من M2 هي M3 و M4 وغيرها.

وغالبا ما يتم تعديل هذا التعريف للنقد ليتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول ومختلف البنوك المركزية، وعلاوة

2- خصائص النقود

يتطلب الشيئ الاعتباري أو المادي الذي يقوم بدور النقود توفر مجموعة من الخصائص والشروط التي إذا وفرت فيها على نحو كامل تصبح نقودا تستطيع القيام بوظائف النقود بالكفاءة المطلوبة، ويرد أدناه شرح لهذه الخصائص:[73]

[73] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن: عمان، 2013، ص ص: 30-31.

- الديمومة (Durability)

يشترط في النقود الاحتفاظ بها من لحظة استلامها والحصول عليها إلى غاية إنفاقها واستخدامها في تسوية المدفوعات مستقبلا دون أن تفقد قيمتها أو جزء منها جراء تعرضها للتلف فتفقد بذلك قدرتها الشرائية، ولذلك يجب أن تصنع النقود من مواد مقاومة للتلف والإهتراء الناتج عن عمليات التداول المتكررة أو نتيجة تخزينها أو إيداعها في البنوك لكونها مخزنا ومستودعا للثروة.

- التجانس (Homogeneity)

يقصد بالتجانس تماثل الوحدات النقدية ذات الفئة الواحدة أي عدم وجود فروق في النوعية وفي قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الوحدة إلى مالكها، وإلا سيوجد أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة.

- قابلية الانقسام (Divisibility)

يجب أن تكون الوحدة النقدية قابلة للتقسيم إلى أجزاء صغيرة تسمح بإتمام المعاملات الصغيرة وتسهيل عمليات البيع والشراء للسلع ذات القيمة المنخفضة.

- **سهولة الحمل (Portability)**

يجب أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائما في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفه المختلفة.

- **لا تتسم بالوفرة (Abundance)**

لأجل الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي فإن كمية النقود المعروضة يجب أن تعادل من حيث القيمة الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت كمية النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي، فإن ذلك يعرض قيمتها التبادلية إلى الانخفاض، وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون كميتها المعروضة أقل من قيمة الناتج القومي لان ذلك يعيق تطور النشاط الاقتصادي. لذا فإنه من الضروري أن تكون كمية النقود المعروضة بالكمية التي تتلاءم مع حجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد القومي.

3- وظائف النقود

للنقود وظائف أساسية ووظائف مشتقة، تعد الوظائف الأساسية أصلية ووجدت النقود أساسا لتأديتها نظرا للحاجة إليها في ظل غياب وسيط التبادل الذي تميز به نظام المقايضة البدائي. أما الوظائف المشتقة،

فظهرت نتيجة التطور السريع في المعاملات التجارية والذي صاحبه تطور كذلك في طرق تسوية الالتزامات الناتجة عن هذه المعاملات.

- الوظائف الأساسية للنقود

تتضمن الوظائف الأساسية للنقود، وظيفة النقود كوسيط مبادلة، ووظيفة النقود كمقياس للقيمة.

- النقود كوسيط للمبادلات Medium Of Exchange

أحد العيوب الأساسية للمقايضة هو صعوبة التوافق المادي والمكاني والزماني للرغبات بسب عدم وجود وسيط للتبادل يفصل بين عمليتي البيع والشراء، فالنقود كوسيط تبادل تمنح حائزها مجالا أوسع للاختيار في الزمان والمكان وكذا الأشخاص المناسبين، وفي هذا تخفيف لتكاليف وعبء نفقات المعاملات (تخزين السلع ونقلها)، وتجنب هدر الجهود والوقت في سبيل البحث عن الفرصة الملائمة للمبادلة، وبدل ذلك يتم توجيه الجهود وتركيزها باتجاه تحسين وزيادة الإنتاج، وبذلك تكون النقود قد قضت على صعوبة توافق رغبات المتعاملين وفي الوقت ذاته ساهمت في التكيف مع التطور المستمر والشامل للمجتمعات الإنسانية والذي بدأ

بعملية التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمهن، وزيادة الإنتاج الذي سمح بتبادل المنتجات واتساع حجم المعاملات الاقتصادية[74].

وما يجعل أداء النقود لوظيفة الوسيط في التبادل ممكنا، هو إمكانية الاحتفاظ بها خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين عمليتي البيع والشراء، ذلك يفترض إمكانية تخزين النقود لفترات طويلة دون أن تفقد جزءا من قيمتها. إلى جانب أنها تتسم بالقبول العام من جميع الأفراد بحكم الثقة في التعامل بها من خلال ماتختص به من مقدرة على القيام بوظائفها، بحيث تمنح منفعة لكل فرد من أفراد المجتمع ما يجعله راغبا في حيازتها، ومصدر هذه المنفعة يكمن في قوتها الشرائية العامة التي تستمدها من سلطة القانون الذي فرضها وألزمها في التداول، ما يجعل حائزها قادرا على تحويلها في أي لحظة زمنية إلى سلع أو خدمات[75].

- النقود كمعيار للقيمة ووحدة حساب Measure Of Value

باستعمال النقود وقبولها قبولا عاما كوسيط للتبادل، كان من الطبيعي أن يعبر عنها كقيم للسلع والخدمات بحيث يتم تقدير قيمتها بوحدات حسابية

---

[74] أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2000، ص: 20.

[75] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص20.

ذلك أن النقود تقيس قيمة الأشياء. وقد تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل والحساب الاقتصادي في ظل نظام المقايضة، إذ أصبح يعبر عن قيمة وحدة واحدة في كل سلعة أو خدمة بوحدات نقدية أي بالثمن النقدي، ومن ثم أصبح لكل سلعة أو خدمة قيمة نقدية واحدة بدلا من آلاف القيم. وعلى الرغم من ذلك لا تصل النقود إلى مستوى القياس المطلق مثل وحدات قياس الأطوال والأوزان التي تتمتع بالثبات المطلق، ولا تتغير عبر الزمان والمكان، إذ أن قيمة النقود تتغير ارتفاعا وانخفاضا عبر الزمن وتبعا لأسعار السلع والخدمات، أما التعبير عن قيمة الوحدة النقدية يكون بكمية السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها في لحظة زمنية معينة بهذه الوحدة النقدية، وتزيد هذه الكمية في حالة الانكماش حيث تنخفض الأسعار بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات وزيادة الميل إلى الاحتفاظ بالنقود. وتنخفض في حالة التضخم حيث يزيد الطلب على السلع والخدمات فترتفع أسعارها نتيجة الزيادة في إنفاق النقود. ولذلك يعد الثبات في قيمة النقود ثباتا نسبيا لقيمة الوحدة النقدية.

- الوظائف المشتقة للنقود

تتضمن الوظائف المشتقة للنقود، الوظائف التي اشتقت من الوظائف الأصلية، والتي ظهرت بسبب تطور المعاملات كيفية إتمامها.

- النقود مستودع للقيمة store of value

في ظل نظام المقايضة كان من الصعب تأجيل المبادلة بسبب خصائص بعض السلع التي تجعلها غير قابلة للاحتفاظ بها بسبب تعرضها للتلف بسرعة و فقدان جزء من أو كل قيمتها خلال الفترة التي تفصل بين عمليتي البيع والشراء، وذلك يعني عدم القدرة على تخزين قيمة السلع إلى حين بلوغ الوقت المناسب لاستخدامها.

أما في الوقت الحاضر، وبسبب خاصية الدوام والثبات، التي تتميز بها النقود كوسيلة للتبادل أمكن فصل عملية التقايض المباشر إلى عمليتي بيع وشراء كما أمكن تبعا لذلك تأجيل عملية الشراء بالاحتفاظ بالنقود ولفترة معينة. إذ يستطيع المرء أن يبيع منتجاته الاقتصادية الآن ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، وهنا قامت النقود كقوة شرائية عامة وعلى المستوى الفردي بدور هام في اختزان القيم،

وبهذه الصفة بالمقارنة بالتخزين السلعي تعد النقود أكثر الوسائل تخزينا للقيم سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة وذلك للأسباب التالية:

- النقود لا تكلف شيئا في صورة نفقات تخزين.
- لا تتعرض لتلف مادي يذكر من جراء تخزينها كما أنها كأصل مالي كامل السيولة.
- تعطي لحائزها الحرية في الإنفاق على ما يريد عندما يستخدمها في المستقبل.

ولا تستخدم النقود لوحدها في أداء هذه الوظيفة، فبالإمكان استخدام أدوات أخرى أيضا، مثل الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار، والودائع الآجلة وودائع التوفير، هذه العناصر التي تحتفظ بقيمتها عبر الزمن، واستخدام هذه الأدوات كمستودع للقيمة يمتاز عن النقود من ناحيتين:[76]

- أن هذه الأدوات تدر على صاحبها دخلا على شاكل فائدة أو ربح.
- قد يرتفع سعر هذه الأدوات بالنسبة للنقود إذا ارتفعت الأسعار، وبذلك يحقق صاحبها ربحا.

[76] خالد محمد السواعي، الاقتصاد النقدي: النظريات والسياسات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2020، ص: 16.

وفي مقابل هذه الميزات، هناك مساوئ يمكن ذكرها فيما يلي:

- صاحب هذه الأدوات قد يتحمل نفقات تخزين.
- النقود تمثل قمة السيولة، وتمثل قوة شرائية حاليا يمكن استبدالها في الحال بسلع وخدمات، أما هذه الأدوات فلا تتمتع بصفة القبول العام.

- النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة (standard of deferred payment)

برزت أهمية هذه الوظيفة مع اتجاه الاقتصاديات الحديثة إلى تسوية المعاملات مستقبلا، ذلك أن جزءا من المعاملات غالبا لا يتم في الحاضر، بل يتم مقابل وعد بالدفع بالنقود في المستقبل، هنا قامت النقود بوظيفة معيار للدفع المؤجل، وتمارس هذه الوظيفة من خلال قدرتها على إبراء الذمة في أي وقت، هذا ولاستعمال النقود كمعيار للدفع المؤجل يتطلب وجود ثقة بين الأفراد في أن قيمة النقود تتميز بثبات نسبي، وقد ازداد استخدام النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة في الوقت الحاضر بعد أن أصبحت المعاملات في تزايد مستمر.

الشكل رقم (11): وظائف النقود

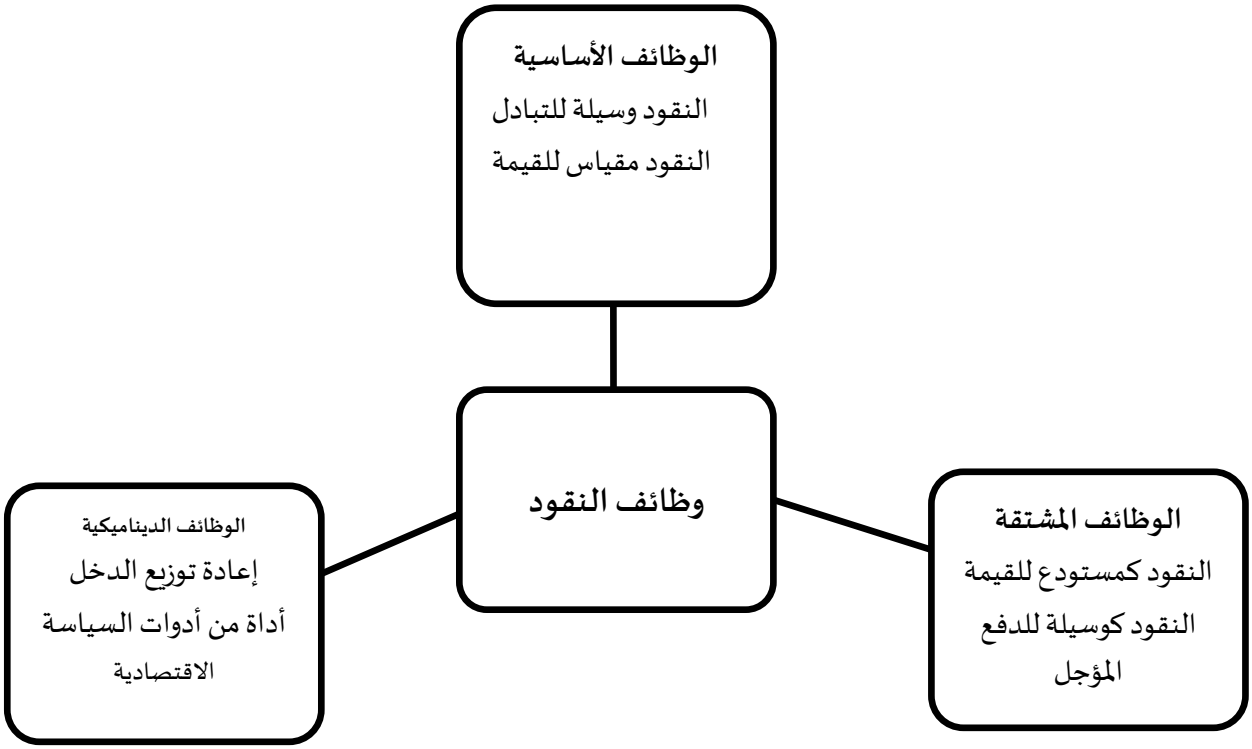

المصدر: من إعداد المؤلف

المحور العاشر:

التضخم

المحور الحادي عشر: التضخم Inflation

يتم التعرف على التضخم من خلال تناول تعريفه وأنواعه وآثاره كما يرد أدناه:

1- تعريف التضخم

يشير التضخم إلى الزيادة العامة في أسعار السلع والخدمات (لا تشمل أسعار الأصول) عبر الاقتصاد. مع حدوث التضخم، يمكن للأفراد شراء عدد أقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال. وبالتالي، يمكن أيضًا اعتبار التضخم انخفاضًا عامًا في قيمة النقود. تُستخدم مقاييس التضخم لتعديل الأرقام النقدية للحفاظ على ثبات القوة الشرائية بمرور الوقت[77]، مما يسمح بمقارنات أكثر دقة عبر فترات زمنية متباينة. يشار إلى الأرقام النقدية التي تم تعديلها لمراعاة التضخم على أنها حقيقية، ويشار إلى الأرقام غير المعدلة حسب التضخم على أنها إسمية.

[77] رانيا السيخ طه، التضخم: أسبابه، آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص:05

يمكن قياس معدل التضخم من خلال ملاحظة التغيرات في متوسط سعر مجموعة متسقة من السلع والخدمات، والتي غالبًا ما يشار إليها باسم «سلة» السوق. ويقاس التضخم عموما باستخدام مؤشر للأسعار، مثل مؤشر أسعار المستهلكين، الذي يحسب بقسمة سعر سلة السوق في سنة معينة على سعر السلة في سنة الأساس. يأخذ ترجيح السلسلة في الاعتبار التغييرات في عادات الإنفاق. ثم يقاس معدل التضخم بحساب النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار عبر فترات مختلفة.

2- أسباب التضخم

هناك العديد من الأسباب المحتملة للتضخم في الاقتصاد. عادة ما يعكس التغيير في معدل التضخم اختلالًا بين العرض والطلب

بشكل عام، والذي يمكن أن يكون مدفوعًا بالطلب أو العرض أو كليهما. يمكن أن يكون التضخم المدفوع بالطلب ناتجًا عن التحفيز المالي أو النقدي أو ينشأ عن ديناميكيات الإنفاق الخاص. ولكن

على المدى الطويل بشكل عام، يقال إن التضخم «دائمًا وفي كل مكان ظاهرة نقدية»، مما يعني أنه علاجه يجب أن يكون نقديا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية. من المفيد التمييز بين أسباب العرض والطلب لارتفاع التضخم، لأن التضخم المدفوع بالعرض (أو دفع التكلفة) يرتبط بانخفاض الناتج، في حين يرتبط التضخم المدفوع بالطلب (أو جذب الطلب) بارتفاع الناتج.

3- أنواع التضخم

يمكن التطرق إلى الأنواع التالية من:

- تضخم سحب الطلب Demand-Pull Inflation

يُعرف التضخم الناجم عن زيادة الطلب الإجمالي (الإنفاق الإجمالي) في غياب زيادة نسبية في إجمالي العرض (الإنتاج الإجمالي) بالتضخم الناتج عن جذب الطلب. وعندما يزداد الطلب الإجمالي بأكثر من معدل اتجاهه، فإن القدرة الإنتاجية للاقتصاد

عادة لا تتكيف على الفور لتلبية الطلب المرتفع، لا سيما إذا كان الاقتصاد في حالة توظيف كامل أو قريب منه[78].

وبهدف زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة، قد يحاول المنتجون توظيف المزيد من العمال عن طريق زيادة الأجور. بافتراض أن المنتجين غير مستعدين لزيادة الإنتاج، فمن المرجح أن تزيد أسعار السلع والخدمات النهائية لتعويض الزيادة في الأجور (مما يزيد من تكاليف الإنتاج)، مما يفضي في نهاية المطاف إلى التضخم.

- دور السياسة النقدية في الحد من للتضخم

يعتقد الاقتصاديون عمومًا أن معدل التضخم على المدى الطويل مرتبط بالسياسة النقدية، إذ يتحكم البنك المركزي في المعروض النقدي، ويضطلع بالحفاظ على أسعار مستقرة في الاقتصاد. أي أن البنك المركزي يتمتع بتفويض لإبقاء التضخم تحت السيطرة.

عادة ما يمتلك البنك المركزي أدوات للتحكم في التضخم، وخاصة سعر فائدة ما بين البنوك، وهو السعر الذي تقرض به البنوك بعضها البعض. وتميل أسعار الفائدة الأخرى في الاقتصاد إلى

[78] علي عبد الوهاب نجا، مشكلات الاقتصاد وطرق حلها : التضخم – البطالة – التخلف الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2020، ص ص: 176-180.

التحرك في نفس اتجاه سعر فائدة ما بين البنوك. مع تحرك أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل وثيق مع هذا السعر، أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فتتأثر بشكل أقل بتغير سعر فائدة ما بين البنوك. تؤثر التغييرات في أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي العام من خلال تغيير الطلب على الإنفاق الحساس للفوائد (السلع والخدمات التي يتم شراؤها بالائتمان). والفئات الرئيسية للإنفاق التي تتأثر بالفوائد هي الاستثمار في رأس المال المادي للأعمال التجارية (مثل المنشآت والمعدات)، السلع الاستهلاكية المعمرة (مثل السيارات والأجهزة)، والاستثمار السكني (أي بناء مساكن جديدة). فإن أسعار الفائدة المرتفعة تقلل الإنفاق الحساس للفائدة، ويؤدي

انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة الإنفاق الحساس للفائدة[79].

تؤثر أسعار الفائدة أيضًا على الطلب على الصادرات والواردات من خلال التأثير على قيمة العملة، حيث يترتب عن ارتفاع أسعار الفائدة زيادة صافي تدفقات رأس المال الأجنبي مع زيادة جاذبية الأصول المحلية مقارنة بالأصول الأجنبية. لشراء الأصول المحلية، يجب على الأجانب أولاً شراء العملة الوطنية، فترتفع قيمتها. وعندما ترتفع قيمة العملة، ينخفض سعر الواردات الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية المنافسة للواردات، وتصبح الصادرات المحلية أكثر تكلفة مقارنة بالسلع الأجنبية. ونتيجة لذلك، ينخفض صافي الصادرات (الصادرات مطروحا منها الواردات). عندما تنخفض أسعار الفائدة، تعمل كل هذه العوامل في الاتجاه المعاكس ويزداد صافي الصادرات.

- تضخم دفع التكلفة Cost-Push Inflation

يُعرف التضخم الناجم عن انخفاض إجمالي العرض نتيجة للزيادات في تكلفة الإنتاج في غياب انخفاض نسبي في الطلب الإجمالي بالتضخم المدفوع للتكلفة.

[79] بن حسن السقاف، التضخم: أسبابه وآثاره وسبل معالجته، جامعة عدن، 2022، ص ص122-136.

وستؤدي الزيادة في تكلفة المواد الخام أو أي من عوامل الإنتاج الأرض والعمالة ورأس المال والتنظيم إلى زيادة تكاليف الإنتاج. والتي سينقلها المنتجون إلى الأسعار فترتفع رغبة في الحفاظ على مستوى الأرباح[80].

والمثال التقليدي للتضخم المدفوع بالتكلفة هو نتيجة لصدمة أسعار السلع الأساسية، التي تؤدي إلى انخفاض حاد في المعروض من سلعة معينة وتزيد من سعرها. بعض السلع هي مدخلات في عملية الإنتاج، ومع ارتفاع سعر المدخلات الهامة، يزداد سعر السلع والخدمات النهائية، مما يؤدي إلى التضخم. يميل التضخم المدفوع بالتكلفة، خاصة عندما يكون ناتجًا عن صدمة العرض، إلى أن يؤدي فقط إلى زيادة مؤقتة في التضخم ما لم يتم استيعابها من خلال السياسة النقدية. غالبًا ما يتم تخفيف اضطرابات العرض بشكل طبيعي وتلقائي.

ومن الأمثلة الشائعة على التضخم المدفوع بالتكلفة ناتج عن الزيادات في تكلفة العمالة، والتي غالبًا ما يشار إليها باسم التضخم المدفوع للأجور. زيادة الحد الأدنى الفيدرالي للأجور، على سبيل

---

[80] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

المثال، يمكن أن تسبب التضخم نظريًا. عندما يحتاج المنتجون إلى دفع المزيد لعمالهم، فقد يختارون تمرير هذه التكلفة إلى المستهلك، أو تقليل الأرباح لدفع التكلفة المتزايدة، أو تقليل عدد العمال الذين يوظفونهم للحفاظ على انخفاض التكاليف. يعتمد مدى تأثير زيادة الأجور على مستوى الأسعار إلى حد كبير على عدد العمال المتأثرين بزيادة الأجور وحجم الزيادة. في حالة الحد الأدنى للأجور، يمكن أن يتأثر عدد قليل جدًا من العمال أو عدد كبير جدًا من العمال، اعتمادًا على مستوى الزيادة.

المحور الحادي عشر:

البطالة

المحور الحادي عشر: البطالة

يمكن استعراض مشكلة البطالة من خلال تعريفها وأنواعها وعلاجها

1- تعريف البطالة Unemployment

معدل البطالة هو المؤشر الأكثر استخداما لتحديد طبيعة سوق العمل. وسوق العمل هو المصطلح الذي يستخدمه الاقتصاديون عند الحديث عن عرض اليد العاملة والطلب على اليد العاملة (من جانب الشركات والمنظمات الأخرى). يمكن أن يوفر معدل البطالة أيضًا مؤشرات حول كيفية أداء الاقتصاد بشكل عام، مما يجعله عاملاً مهمًا في تحديد أدوات وتوجهات السياسة النقدية[81].

تحدث البطالة عندما يكون شخص ما مستعدًا وقادرًا على العمل ولكن لا يجد وظيفة مدفوعة الأجر. ومعدل البطالة هو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل في القوى العاملة. وبالتالي، فإن قياس

[81] طارق عبد الرؤوف عامر، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص:13-16.

معدل البطالة يتطلب تحديد من هم في القوة العاملة. وتشمل القوة العاملة الأشخاص الذين يعملون أو العاطلين عن العمل. ويتطلب معرفة من هو موظف أو عاطل عن العمل معرفة مقدار العمل المدفوع الأجر الذي يحتاج شخص ما إلى القيام به حتى يتم اعتباره لديه وظيفة، بالإضافة إلى حساب عدد الأشخاص الذين لديهم وظائف أم لا.

ويمكن استعراض المصطلحات المرتبطة بالبطالة كما يلي:

– الموظف: ويشمل الأشخاص الذين يتقاضون رواتبهم لمدة ساعة واحدة أو أكثر في الأسبوع.

– العاطلون عن العمل: بما في ذلك الأشخاص الذين ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر، لكنهم يبحثون باستمرار عن عمل.

– خارج القوة العاملة: يشمل الأشخاص غير المنخرطين في وظيفة مدفوعة الأجر، ولا يبحثون عن عمل.

2- أنواع البطالة

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع أساسية للبطالة كما يرد أدناه:[82]

- البطالة الدورية

تحدث البطالة الدورية مع التغيرات في النشاط الاقتصادي على مدار دورة الأعمال. وفقًا للاقتصاد الكينزي، تعد البطالة الدورية نتيجة طبيعية لدورة الأعمال في أوقات الركود. خلال فترة الانكماش الاقتصادي، يؤدي النقص في الطلب على السلع والخدمات إلى نقص الوظائف المتاحة لطالبي العمل. قد تقلل الشركات التي تعاني من ضعف الطلب من عدد الأشخاص الذين توظفهم عن طريق تسريح العمال الحاليين، أو توظيف عدد أقل من العمال الجدد. نتيجة لذلك، سيجد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل صعوبة في العمل. يحدث الوضع المعاكس عندما يزداد الطلب.

وغالبًا ما توصف البطالة الدورية بأنها متوسطة الأجل (تمتد من شهر إلى 12 شهرًا).

[82] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص ص: 24-25.

قد تشير الزيادة في البطالة الدورية إلى أن الاقتصاد يعمل دون إمكاناته. مع تنافس المزيد من الأشخاص على الوظائف، قد تقدم الشركات زيادات أقل في الأجور، مما سيساهم في انخفاض التضخم. يمكن للسياسات التي تحفز الطلب الإجمالي، مثل السياسة النقدية التوسعية، أن تساعد في تقليل هذا النوع من البطالة (لأن الشركات التي تعاني من طلب أقوى من المرجح أن تستخدم عدد أكبر من الأشخاص).

- البطالة الهيكلية

تحدث البطالة الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين الوظائف المتاحة والأشخاص الذين يبحثون عن عمل. قد يكون عدم التطابق هذا بسبب عدم امتلاك الباحثين عن عمل المهارات المطلوبة للقيام بالوظائف المتاحة، أو لأن الوظائف المتاحة بعيدة جدًا عن الباحثين عن عمل. قد يصبح العمال عاطلين عن العمل إذا كانوا يعملون في صناعات آخذة في الانخفاض في الحجم أو لديهم مهارات يمكن تشغيلها آليًا نتيجة للتقدم التكنولوجي على نطاق واسع. قد يكون من الصعب عليهم العثور على عمل في

صناعة أخرى وقد يحتاجون إلى تطوير مهارات جديدة أو الانتقال إلى منطقة لديها المزيد من الفرص.

على سبيل المثال، كان هناك انخفاض ملحوظ في نسبة الأشخاص العاملين في الوظائف اليدوية الروتينية على مدى العقود الأخيرة حيث تم تشغيل بعض هذه الوظائف آليًا بسبب التقدم التكنولوجي. والصناعة التحويلية هي مثال على صناعة لديها حصة كبيرة من الوظائف اليدوية الروتينية وقد انخفض حجمها في الاقتصاد (من حيث الإنتاج والعمالة على حد سواء). تميل البطالة الهيكلية إلى أن تكون أطول من أنواع البطالة الأخرى. هذا لأنه قد يستغرق الأمر عدة سنوات حتى يتمكن العمال من تطوير مهارات جديدة أو الانتقال إلى منطقة مختلفة للعثور على وظيفة تتناسب مع مهاراتهم. نتيجة لذلك، من المرجح أن يواجه العمال العاطلون عن العمل بسبب العوامل الهيكلية بطالة طويلة الأجل (أكثر من 12 شهرا).

وعلى النقيض من البطالة الدورية، تظهر البطالة الهيكلية حتى عندما تكون الظروف الاقتصادية جيدة. من الناحية النظرية، يجب ألا يؤثر هذا النوع من البطالة بشكل مباشر على الأجور أو

التضخم ويتم معالجته على أفضل وجه من خلال السياسات التي تركز على المهارات وعرض العمالة.

- البطالة الاحتكاكية

تحدث البطالة الاحتكاكية عندما ينتقل الناس بين الوظائف في سوق العمل، وكذلك عندما ينتقل الناس من وإلى

القوى العاملة. إن حركة العمال ضرورية لسوق العمل المرنة وتساعد على تحقيق توزيع فعال للعمالة عبر الاقتصاد. ومع ذلك، قد لا يجد الناس وظائف على الفور ويحتاجون إلى استثمار الوقت والجهد في البحث عن الوظيفة المناسبة. تقضي الشركات أيضًا وقتًا في البحث عن مرشحين مناسبين لملء الوظائف الشاغرة. نتيجة لذلك، لا يتم مطابقة الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف على الفور مع الوظائف الشاغرة وقد يعانون من فترة بطالة مؤقتة. وهذا النوع من البطالة أقصر أجلاً عموماً (أقل من شهر واحد). من المحتمل أن تحدث البطالة الاحتكاكية في جميع مراحل دورة الأعمال، ومثل البطالة الهيكلية، قد لا تؤثر على الأجور أو التضخم.

- البطالة الموسمية

تحدث البطالة الموسمية بسبب وجود صناعات مختلفة أو أجزاء من سوق العمل خلال مواسم مختلفة. على سبيل المثال، ترتفع البطالة في أشهر الشتاء، لأن العديد من الوظائف الزراعية تنتهي بمجرد حصاد المحاصيل في الخريف، وبعدها يضطر هؤلاء العمال للعثور على وظائف جديدة.

الأنواع السابقة من البطالة ليست مستقلة عن بعضها البعض. على سبيل المثال، قد تؤدي فترة البطالة الدورية المرتفعة إلى رفع البطالة الهيكلية. يمكن أن يحدث هذا عندما يكون الناس عاطلين عن العمل لفترة طويلة بحيث تتدهور مهاراتهم وإنتاجيتهم، ويصبح يُنظر إليهم على أنهم أقل قابلية للتوظيف، مما يقلل من احتمالية تعيينهم في المستقبل.

3- آثار البطالة

البطالة المنخفضة هي مفتاح الاستقرار الاقتصادي. يمكن أن تسبب البطالة المرتفعة والطويلة الأجل ضغوطًا كبيرة على

المجتمع من خلال ثلاثة قنوات رئيسية كما يرد أدناه:[83]

- الأفراد

ليس لدى العاطلين عن العمل القدرة على الوفاء بالتزاماتهم المالية ويمكن أن يصبحوا مجهدين عقليًا ومرضى وحتى بلا مأوى.

- الكفاءة الاقتصادية

خلال أوقات البطالة المرتفعة، سيقبل العديد من الباحثين عن عمل وظائف جديدة أقل من مستوى مهاراتهم، وهو وضع يسمى «العمالة الناقصة»، وهو ما يترجم إلى فقدان رأس المال البشري لسوق العمل في الاقتصاد. كما سيقلل العمال العاطلون عن العمل بشكل كبير من إنفاقهم الاستهلاكي، وهو أحد القوى الدافعة للنمو الاقتصادي. انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، سيفضي إلى تباطؤ الاقتصاد بشكل كبير.

[83] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص ص: 27-30.

- الاستقرار الاجتماعي - السياسي

يتسبب الارتفاع المستمر للبطالة، في استياء المواطنين إلى حد الاضطرابات المدنية الواسعة النطاق.

4- سياسات معالجة البطالة

يعد حل البطالة موضوعًا محل نقاش حاد في وسط الاقتصاديين، إذ لا يوجد اتفاق حول السياسات المناسبة التي يمكن انتهاجها بغرض امتصاص البطالة. إلا أن ارتفاع البطالة بشكل ملحوظ، يفرض على حكومات الدول التدخل للتحكم في هذه المشكلة المتعددة الأبعاد عن طريق سياسات محددة مصممة لخفض العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل.

- السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية التأثير المالي الذي ينفذه البنك المركزي، وعادة ما تأتي السياسات النقدية في شكل أسعار فائدة أقل، مما يزيد من إجمالي المعروض النقدي داخل الاقتصاد من خلال السماح للبنوك والشركات بمزيد من الوصول إلى القروض -

وبالتالي، رفع القوة الشرائية و تصاعد الطلب الكلي وهو ما سيدفع الشركات إلى توظيف عدد أكبر من العمال.

- السياسة المالية

إذا لم تخفض السياسة النقدية التوسعية معدل البطالة بشكل كافٍ، فستلجأ الحكومة إلى السياسة المالية. وتمثل السياسة المالية الحوافز المالية التي تنفذها الحكومة الوطنية، وتشمل السياسات المالية الإنفاق على البنية التحتية، واقتراح التخفيضات الضريبية، وزيادة الحد الأدنى للأجور، أو تنفيذ إعانات البطالة (على سبيل المثال، التأمين ضد البطالة). وتهدف هذه الأساليب إلى ضخ المزيد من الطلب في الاقتصاد الخاص وتعزيز النشاط الاقتصادي.

المحور الثاني عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية

المحور الثاني عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية

تقرر في مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 إنشاء نظام نقدي جديد من شأنه أن يوسع نطاق التجارة الدولية، ويعزز تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ويسهم في الاستقرار النقدي. تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من مؤتمر نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف من إنشاء البنك الدولي هو مساعدة الاقتصادات التي عطلتها الحرب في استعادة توازنها الاقتصادي وتيسير استثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية وتعزيز النمو المتوازن بعيد المدى للتجارة الدولية. ومن ناحية أخرى، تم اعتبار صندوق النقد الدولي في المقام الأول مؤسسة إشرافية لتنسيق جهود البلدان الأعضاء لتحقيق تعاون أكبر في صياغة السياسات الاقتصادية، وهو يعمل على تعزيز استقرار التبادل وعلاقات التبادل المنظم بين البلدان الأعضاء فيه.

1- البنك الدولي World Bank

مجموعة البنك الدولي هي مؤسسة مالية متعددة الجنسيات تأسست في نهاية الحرب العالمية الثانية (1944) للمساعدة في توفير رأس المال طويل الأجل لإعادة الإعمار والتنمية في البلدان الأعضاء.

المجموعة مهمة للشركات متعددة الجنسيات لأنها توفر الكثير من التخطيط والتمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية التي تشمل بلايين الدولارات والتي يمكن للشركات الخاصة أن تعمل من أجلها كمقاولين وموردين للسلع و الخدمات المتصلة بالهندسة.

- أهداف البنك الدولي

تعددت أهداف إنشاء البنك الدولي لعل أهمها ما يلي:

- المساعدة في إعادة بناء وتنمية اقتصادات الأعضاء عن طريق تيسير استثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية، بما في ذلك استعادة الاقتصادات التي دمرتها الحرب أو عطلتها، وتشجيع التنمية أو المرافق والموارد الإنتاجية في أقل البلدان نموا.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص عن طريق الضمانات أو المشاركة في القروض وغيرها من الاستثمارات التي يقدمها المستثمرون من القطاع الخاص؛ أو القيام بالاستثمار والتمويل للأغراض الإنتاجية من رأسماله، والأموال التي يجمعها هو وموارده الأخرى.

- تعزيز النمو المتوازن بعيد المدى للتجارة الدولية والحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي

لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء، مما يساعد على زيادة الإنتاجية ومستوى المعيشة وخفض معدل البطالة.

– ترتيب القروض التي تقدمها أو تضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية من خلال قنوات أخرى بحيث يمكن أولاً التعامل مع المشاريع الأكثر فائدة وإلحاحاً، الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

والجدير بالذكر أن البنك الدولي مكون من فرعين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية. للبنك الدولي للإنشاء والتعمير شركتان تابعتان له، مؤسسة التمويل الدولي ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف. ولذلك يُشار أحيانًا إلى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار باسم «مجموعة البنك الدولي».

– مجالات تدخل البنك العالمي

البنك الدولي هو أكبر مصدر في العالم للمساعدة الإنمائية، حيث يقدم ما يقرب من 30 مليار دولار من القروض سنويًا للبلدان المتعاملة معه. ويستخدم البنك موارده المالية وموظفيه المدربين تدريبا عاليا وقاعدة معارفه الواسعة لمساعدة كل بلد نام على السير في طريق النمو المستقر والمستدام. وينصب التركيز الرئيسي على

مساعدة أفقر المناطق وأفقر البلدان؛ ويشدد البنك على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما من خلال توفير الأساسيات الصحية والتعليم ؛ وحماية البيئة ؛ ودعم وتشجيع تنمية الأعمال التجارية الخاصة؛ وتعزيز قدرة الحكومات على تقديم خدمات جيدة بكفاءة وشفافية؛ وتشجيع الإصلاحات الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة تفضي إلى الاستثمار والتخطيط الطويل الأجل، والتركيز على التنمية الاجتماعية والإدماج والحوكمة وبناء المؤسسات بوصفها عناصر رئيسية للحد من الفقر. ويساعد البنك أيضا البلدان على تعزيز واستدامة الظروف الأساسية التي تساعد على اجتذاب الاستثمار الخاص والاحتفاظ به. وبتقديم البنك الدولي الإقراض والمشورة تقوم الحكومات بإصلاح اقتصاداتها الشاملة وتعزيز الأنظمة المصرفية.

2- صندوق النقد الدولي NTERNATIONAL MONETARY FUND

ظهر صندوق النقد الدولي (IMF) رسميًا في 27 ديسمبر 1945، عندما وقعت 29 دولة على ميثاق الاتفاقية المتفق عليها في مؤتمر عقد في بريتون وودز، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية، في يوليو 1944. بدأ صندوق النقد الدولي عملياته

المالية في 1 مارس 1947. ويبلغ عدد أعضائها حاليا 182 بلدا. ويبلغ إجمالي حصصها 212 مليار من حقوق السحب الخاصة (حوالي 300 مليار دولار أمريكي)، بعد زيادة الحصص بنسبة 45 في المائة اعتبارًا من يناير 1999.

ويقرض صندوق النقد الدولي أموالا للأعضاء الذين يواجهون صعوبات في الوفاء بالتزاماتهم المالية لأعضاء آخرين، ولكن بشرط أن يقوموا بإصلاحات اقتصادية للقضاء على هذه الصعوبات لمصلحتهم ومصلحة جميع الأعضاء. على عكس التصور السائد، لا يتمتع صندوق النقد الدولي بسلطة فعالة على السياسات الاقتصادية المحلية لأعضائه. بل تقتصر سلطته على مطالبة العضو بالكشف عن معلومات حول سياساته النقدية والمالية وتفادي، قدر الإمكان، فرض قيود على صرف العملات المحلية بالعملة الأجنبية وعلى سداد المدفوعات للأعضاء الآخرين.

إلى حد ما، كان الصندوق بمثابة مصرف مركزي دولي لمساعدة البلدان خلال فترات صعوبات ميزان المدفوعات المؤقتة من خلال حماية أسعار الصرف الخاصة بها. وبسبب ذلك لا تحتاج البلدان

إلى اللجوء إلى ضوابط الصرف وغيرها من الحواجز لتقييد التجارة العالمية.

- الأعضاء والإدارة

عند الانضمام إلى صندوق النقد الدولي، تساهم كل دولة عضو بمبلغ معين يسمى «اشتراك الحصص» كوديعة اتحاد ائتماني. تخدم الحصص أغراضًا مختلفة أهمها ما يلي:

- تشكل مجموعة من الأموال التي يمكن لصندوق النقد الدولي السحب منها لإقراض الأعضاء في أوقات الصعوبات المالية.

• تشكل أساسا لتحديد حقوق السحب الخاصة.

• تحدد قوة تصويت العضو.

- أهداف صندوق النقد الدولي

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر آلية التشاور والتعاون بشأن المشاكل النقدية الدولية.

- تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة في تعزيز وضمان مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية

الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء بوصفها أهدافا رئيسية للسياسة الاقتصادية.

– تعزيز استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات تبادل منظمة فيما بين الأعضاء وتجنب السياسة التنافسية لتخفيض أسعار الصرف.

– المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الأعضاء وفي إزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي التي تعوق نمو التجارة العالمية.

– إعطاء ثقة للأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم مؤقتا في ظل ضمانات كافية، مما يتيح لهم الفرصة لتصحيح سوء التكيف في ميزان مدفوعاتهم دون اللجوء إلى تدابير تدمر الرخاء الوطني أو الدولي.

– تقليل درجة عدم التوازن في الأرصدة الدولية لمدفوعات الأعضاء.

– المساعدة المالية

يقرض صندوق النقد الدولي الأموال للبلدان الأعضاء التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات. يمكن لدولة عضو تعاني من

مشكلة في المدفوعات أن تسحب على الفور 25 في المائة من حصتها من صندوق النقد الدولي. ويجوز للعضو الذي يواجه صعوبة أكبر أن يطلب مزيدا من الأموال من البرنامج وأن يقترض ما يصل إلى ثلاثة أضعاف حصته شريطة أن يتعهد البلد العضو بالشروع في سلسلة من الإصلاحات واستخدام الأموال المقترضة استخداما فعالا. الآليات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي بشكل متكرر لإقراض الأموال هي:

- الترتيبات الاحتياطية
- الترتيبات الموسعة
- آلية التكيف الهيكلي (بأسعار فائدة منخفضة)

ترمي الترتيبات الاحتياطية إلى تقديم مساعدة قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات لمواجهة حالات العجز ذات الطابع المؤقت أو الدوري ؛ وتكون هذه الترتيبات عادة لمدة تتراوح بين 12 و 18 شهرا. يتم رسم السياسات على مراحل على أساس ربع سنوي، مع جعل إصدارها مشروطًا بتلبية معايير الأداء واستكمال المراجعات الدورية للبرامج. تتم عمليات إعادة الشراء من 4/31 إلى 5 سنوات بعد كل عملية شراء.

تم تصميم الترتيبات الموسعة (EFF) لدعم البرامج متوسطة الأجل التي تعمل بشكل عام لمدة ثلاث سنوات. تهدف الترتيبات الموسعة إلى التغلب على صعوبات ميزان المدفوعات الناجمة عن مشاكل الاقتصاد الكلي والمشاكل الهيكلية. وتطبق معايير أداء مماثلة لتلك التي تطبق في الترتيبات الاحتياطية وتجري عمليات إعادة الشراء في 4 ½ إلى 10 سنوات.

مرفق صندوق النقد الدولي بشروط ميسرة

ظهرت تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز في عام 1987 وتم توسيعها في عام 1994. وهي مصممة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل التي تواجه اختلالات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات.

تمثل تسهيلات التكيف الهيكلي المعزز قروضا وليست مشتريات لعملات الأعضاء الآخرين. يتم تصميمها لدعم ثلاث سنوات وتتميز بمعدل فائدة سنوي قدره 0.5 في المائة، مع فترة سماح مدتها 51 ساعة واستحقاق مدته 10 سنوات. مع تطبيق معايير قياسية ربع سنوية ومعايير أداء نصف سنوية.

- حقوق السحب الخاصة

مع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن موارد الصندوق لتوفير التكيف القصير الأجل للبلدان التي تواجه صعوبات نقدية ليست كافية. ولحل هذه الحالة، أنشأ الصندوق، بعد الكثير من المناقشات والمداولات الطويلة، حقوق سحب جديدة في عام 1969. حقوق السحب الخاصة (SDRs)، التي تسمى أحيانًا الذهب الورقي، هي إدخالات حسابات خاصة في دفاتر صندوق النقد الدولي مصممة لتوفير سيولة إضافية لدعم التجارة العالمية المتنامية. على الرغم من أن حقوق السحب الخاصة هي شكل من أشكال النقود غير القابلة للتحويل إلى ذهب، إلا أن قيمتها الذهبية مضمونة، مما يساعد على ضمان قبولها. في البداية، تم إنشاء حقوق سحب خاصة بقيمة 9.5 مليار دولار.

يجوز للدول المشاركة استخدام حقوق السحب الخاصة كمصدر للعملة في معاملة فورية، كقرض لتصفية التزام مالي، كضمان للقرض، كمقايضة بالعملة، أو في عملية الصرف الآجل. قد تستخدم الدولة التي تحتاج إلى تعديل في ميزان المدفوعات حقوق السحب الخاصة للحصول على عملة قابلة للاستخدام من دولة

أخرى يحددها الصندوق. ويجوز للمشترك أيضا أن يستخدم حقوق السحب الخاصة لتسديد مدفوعات للصندوق، مثل عمليات إعادة الشراء. ويجوز للصندوق نفسه أن ينقل حقوق السحب الخاصة إلى أحد المشتركين لأغراض مختلفة منها تحويل حقوق السحب الخاصة بدلا من العملة إلى أحد الأعضاء باستخدام موارد الصندوق.

من خلال توفير آلية للتعاون النقدي الدولي، والعمل على تقليل القيود المفروضة على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال ومساعدة الأعضاء في مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل، فإن صندوق النقد الدولي يبذل جهودًا كبيرة وفريدة من نوعها للمساهمة في رفاه الإنسان وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم.

3- منظمة التجارة العالمية

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وهي مؤسسة دولية تشرف على قواعد التجارة العالمية بين الدول. لقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1947 (GATT) التي تم إنشاؤها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

تستند منظمة التجارة العالمية إلى اتفاقيات وقعتها غالبية الدول التجارية في العالم. وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمنظمة في مساعدة منتجي السلع والخدمات، فضلا عن المصدرين والمستوردين، على حماية وإدارة أعمالهم التجارية.

اعتبارًا من عام 2021، تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضوًا، مع انضمام أحدث أعضاء ليبيريا وأفغانستان في يوليو 2016، و 25 دولة وحكومة «مراقبة».

تشرف منظمة التجارة العالمية (WTO) على قواعد التجارة العالمية بين الدول وتتوسط في النزاعات.

وكانت منظمة التجارة العالمية قوة للعولمة ذات آثار إيجابية وسلبية على السواء.

تميل الشركات الكبرى إلى دعم منظمة التجارة العالمية لتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي الدولي.

يرى المشككون أنه يزيد من فجوة الثروة ويضر بالعمال المحليين والمجتمعات.

وتتمثل وظيفتها الرئيسية في ضمان تدفق التجارة بين الدول بأكبر قدر ممكن من السلاسة والتنبؤ والحرية. إنه يعمل مثل النادي الذي

تتقدم الحكومات الوطنية للانضمام إليه. إذا تم قبولهم كأعضاء، فإنهم يلتزمون بالالتزام بالقواعد وتسوية النزاعات بطريقة متفق عليها. مثل معظم المنظمات الدولية الأخرى، توفر العضوية مكافآت وتتطلب التزامات. وفي حالة منظمة التجارة العالمية، تكون المكافآت لكل عضو هي الفوائد الاقتصادية للتجارة المحررة ؛ تنطوي الالتزامات على بعض مدونات السلوك المتفق عليها بشكل متبادل والتي تعتبر مقبولة مقابل الفوائد.

- نشأة منظمة التجارة العالمية

وكانت منظمة التجارة العالمية نتيجة للجولة الثامنة من المفاوضات، المعروفة باسم جولة أوروغواي (1986-93). سميت باسم البلد، الذي عقد المؤتمر (في بونتا ديل إستي)، مما أدى إلى قرار المضي قدما. وبحلول الثمانينات، كان يتعين معالجة عدد من المشاكل المتعلقة بالنظام التجاري العالمي:

وكانت بعض المجالات مثل الزراعة معفاة من قواعد الغات أو كانت تدار بموجب اتفاقات منفصلة مثل المنسوجات ؛ والتجارة في الخدمات والملكية الفكرية خارج نطاق الاتفاق إلى حد كبير ؛ وتنتشر الحواجز غير التعريفية والأشكال الجديدة للحمائية ؛

وازدادت العضوية إلى أكثر من 90 بلدا تتطلب إصلاح المنظمة. وكانت جولة أوروغواي مجموعة معقدة من المفاوضات التي أجريت لمعالجة أوجه القصور السائدة في الغات. وكادت المفاوضات أن تتعثر في عدة مناسبات. وقد أعدت أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة مشروع نص طموح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ولكن لم يبرز اتفاق نهائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلا بعد إحراز تقدم في المسائل الزراعية بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية. في أبريل 1994 ، في مراكش، وقع ممثلو 111 من البلدان الأعضاء في مجموعة «غات» الوثيقة الختامية التي تتضمن الاتفاقات. كانت الوثيقة النهائية حوالي صفحة واحدة؛ والنص الرئيسي، بما في ذلك الاتفاقات والمرفقات التي يبلغ طولها حوالي 430 صفحة ؛ وكانت هناك حوالي 25000 صفحة تحتوي على جداول الالتزامات من جانب كل بلد عضو. ودخلت الوثيقة الختامية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 1995 عندما أُطلقت منظمة التجارة العالمية.

يضم نادي منظمة التجارة العالمية الآن عددًا أكبر من الأعضاء 148 ولديه قواعد تغطي المزيد من الأنشطة، ولديه وسيلة أكثر فعالية لحل النزاعات بين الأعضاء.

- أهداف منظمة التجارة العالمية

نوقشت أدناه الأهداف الرئيسية الستة لمنظمة التجارة العالمية.

- وضع وإنفاذ قواعد للتجارة الدولية

وتضع منظمة التجارة العالمية قواعد التجارة الدولية بموجب ثلاثة اتفاقات منفصلة – القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع ؛ ويجري إنفاذ القواعد من جانب منظمة التجارة العالمية عن طريق نظام متعدد الأطراف لتسوية المنازعات في حالات انتهاك قواعد التجارة من جانب البلدان الأعضاء. ويلتزم الأعضاء بموجب الاتفاقات المصدق عليها باحترام الإجراءات والأحكام والالتزام بها.

- العمل كمنتدى عالمي للقمة

ومنظمة التجارة العالمية هي المنتدى العالمي لرصد المزيد من تحرير التجارة والتفاوض بشأنه. وتستند فرضية تدابير تحرير التجارة التي تتخذها منظمة التجارة العالمية إلى فوائد البلدان

الأعضاء في الاستفادة المثلى من وضع الميزة النسبية بسبب وجود نظام تجاري حر ونزيه.

- حل المنازعات التجارية

وعادة ما تنشأ المنازعات التجارية أمام منظمة التجارة العالمية عن الانحراف عن الاتفاقات المبرمة بين البلدان الأعضاء. ولا يتم حل هذه المنازعات التجارية من جانب واحد بل من خلال نظام متعدد الأطراف يتضمن قواعد وإجراءات محددة أمام هيئة تسوية المنازعات.

- زيادة الشفافية في عملية صنع القرار

تحاول منظمة التجارة العالمية زيادة الشفافية في عملية صنع القرار من خلال زيادة المشاركة في صنع القرار وقاعدة توافق الآراء، على وجه الخصوص. ويساعد الأثر المشترك لهذه التدابير على تنمية الشفافية المؤسسية.

- التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الدولية

تشمل المؤسسات الاقتصادية العالمية منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي.

حماية المصالح التجارية للبلدان النامية

تنفذ منظمة التجارة العالمية أنظمة صارمة لحماية المصالح التجارية للبلدان النامية. وهو يدعم هذه البلدان الأعضاء لزيادة قدرتها على الاضطلاع بولايات المنظمة، وإدارة المنازعات، وتنفيذ المعايير التقنية ذات الصلة.

- السمات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية

تتمثل الخصائص الأساسية لمنظمة التجارة العالمية فيما يلي:

- نطاق منظمة التجارة العالمية أغلى بكثير من الاتفاق العام السابق بشأن التجارة والتعريفات الجمركية. فعلى سبيل المثال، ركز الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) فقط على السلع مع استبعاد المنسوجات والزراعة. من ناحية أخرى، تغطي منظمة التجارة العالمية جميع السلع والخدمات وسياسات الاستثمار إلى جانب الملكية الفكرية.

- قامت أمانة منظمة التجارة العالمية بإضفاء الطابع الرسمي على آليات استعراض السياسات وتسوية المنازعات وتعزيز هذه الآليات. وقد أصبح هذا الجانب حاسماً بسبب انتشار البلدان الأعضاء والمزيد من السلع والخدمات التي تغطيها منظمة التجارة العالمية.

ومن الاعتبارات الهامة الأخرى في هذا الصدد الزيادة الكبيرة في فرص الوصول المفتوح إلى الأسواق الدولية المختلفة.

– هناك قواعد تنفذ لحماية البلدان الصغيرة والضعيفة من الممارسات التجارية التمييزية للبلدان المتقدمة النمو.

– تسمح مواد المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية بالوصول إلى الأسواق على قدم المساواة لمعاملة الموردين المحليين والأجانب معاملة عادلة.

– لكل بلد عضو في منظمة التجارة العالمية حق تصويت واحد، ويتمتع جميع الأعضاء بامتياز على النطاق العالمي. تشمل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية جميع الدول الأعضاء وتعمل كمحفل مشترك للمداولات للأعضاء.

– أدوار ووظائف منظمة التجارة العالمية

ويمكن توضيح النطاق الواسع لمنظمة التجارة العالمية ووظائفها فيما يلي:

توفر القواعد التجارية الدولية الاستقرار والضمان

تسمح منظمة التجارة العالمية بتوافق عام في الآراء بين البلدان الأعضاء. ويجري استعراض السياسات لضمان ازدهار النظام

التجاري المتعدد الأطراف حتى مع وجود سيناريوهات تجارية دائمة التغير. كما أنه يساعد في تيسير وضع إطار شفاف ومستقر لتسيير الأعمال.

منتدى البلدان الأعضاء لمناقشة الاستراتيجيات المستقبلية

وتتيح منظمة التجارة العالمية، كمحفل، إجراء مفاوضات تجارية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. في غياب المفاوضات التجارية، قد يتأرجح النمو، وقد تمر القضايا المتعلقة بالتعريفات الجمركية والإغراق دون معالجة. ويخضع المزيد من تحرير التجارة أيضا لمفاوضات تجارية متسقة.

– تنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف

ويجب بالضرورة أن تصدق برلمانات البلدان الأعضاء على الاتفاقات التجارية الثنائية أو المتعددة الأطراف. وما لم يتم هذا التصديق، لا يمكن تطبيق النظام التجاري غير التمييزي. ستضمن الاتفاقيات المنفذة ضمان معاملة كل عضو معاملة عادلة في أسواق الأعضاء الآخرين.

4- الاتحاد الأوروبي

ولد المشروع الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد قرون من المواجهة الحربية، وعزز السلام والحرية في القارة – ويقدر الأوروبيون هذا الإنجاز .تجسد المشروع الأوروبي بشكل أساسي في بناء الاتحاد الأوروبي، الذي نما من 6 إلى 28 عضوًا على مدار السنوات 60 الماضية. ووضع المشروع الأوروبي في جوهره القيم الرئيسية للديمقراطية والشفافية والرفاهية جنبًا إلى جنب مع الأسواق المفتوحة والمنافسة، مدعومة بالتضامن والتقارب، وحماية حقوق الناس وتسهيل حرية التنقل، بما في ذلك الأشخاص والسلع والخدمات عبر البلدان، والتي تعد جميعها قيمًا مشتركة.

اتخذ التعاون الأوروبي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة مجموعة متنوعة من الأشكال المؤسسية، كان أولها تأسيس منظمة اقتصادية في عام 1947 (BENELUX) من قبل بلجيكا ولكسمبرغ وهولندا تهدف إلى خفض التعريفات الداخلية وتنفيذ تعريفة خارجية مشتركة – وهو مبدأ من شأنه أن يوجه الاندماج لاحقًا على نطاق أوسع. وفرت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، التي أنشئت في عام 1948، منتدى آخر

لإدارة الشؤون الاقتصادية ولاستعادة التجارة الحرة والمدفوعات الدولية بالإضافة إلى توجيه مساعدات خطة مارشال إلى ست عشرة دولة أوروبية.

لكن الخطوات الأولى نحو التكامل الأوروبي لم تكن موجهة نحو المكاسب الاقتصادية وحدها. إذ ألهمت المعاناة الهائلة التي سببتها الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق غير مسبوق؛ الحكومات للبحث عن الوسائل لمنع تكرار مثل هذه الأحداث. أنشأ مجلس أوروبا، الذي تم تشكيله من عشر دول أعضاء في عام 1949، اتفاقية لحقوق الإنسان ومحكمة أوروبية لحقوق الإنسان لرصد المظالم والفصل فيها.

وهكذا شكل التكامل الأوروبي منذ البداية عملية متعددة الأبعاد، مدفوعة بدوافع متنوعة إلى جانب احتمالات تحقيق مكاسب اقتصادية. إن الرغبة في التعاون الاقتصادي والسعي إلى تحقيق الكفاءات على نطاق واسع تتشابك مع الرغبة في إقامة ديمقراطيات قابلة للإبداع تحترم الحقوق المصونة. أدت المخاوف الأمنية المشتركة بشأن الاتحاد السوفيتي، والحاجة إلى ربط ألمانيا بالدفاع عن أوروبا الغربية، و (في البداية) الرغبة في منع أي إحياء

للعسكرية الألمانية إلى خلق بيئة من الاعتماد المتبادل والثقة المتزايدة.

- جذور الاتحاد الأوروبي

على الرغم من ظهور مجموعة متنوعة من الترتيبات المؤسسية خلال فترة ما بعد الحرب التي سهلت التكامل الأوثق، فإن الاتحاد الأوروبي الفعلي (المسمى في البداية الجماعة الاقتصادية الأوروبية) يعود جذوره إلى ثلاث منظمات على وجه الخصوص. ويعكس اختلاف وظائفهم وترتيباتهم المؤسسية تنوع الأهداف التي كان يدور في أذهان دعاة التكامل.

ضمت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، التي أنشأتها معاهدة باريس في عام 1951، ست دول: دول البنلوكس الثلاث، فرنسا، ألمانيا الغربية، وإيطاليا. ويهدف إلى تنظيم إنتاج الفحم والصلب ؛ وتخفيض التعريفات الداخلية التي تعوق التجارة في هذه المنتجات عبر الحدود؛ والحد من الإعانات المقدمة إلى هذه القطاعات ؛ ووضع تعريفة خارجية مشتركة. وستتولى سلطة فوق وطنية (السلطة العليا) الإشراف على العملية.

ارتبطت فكرة تنظيم إنتاج الفحم والصلب بشكل جيد مع الميل الفرنسي إلى التخطيط والتدخل الحكومي. علاوة على ذلك، تعكس مرة أخرى الأبعاد الأمنية للعملية، إذ اعتبر الفحم والصلب عنصرين أساسيين لأي حشد عسكري محتمل، مما يشير إلى فوائد الرصد فوق الوطني لهذه القطاعات.

أنشأت معاهدة روما الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom) في عام 1957. أظهرت يوراتوم جهدًا مشتركًا لتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية داخل الدول الأعضاء الست، على الرغم من أن فرنسا وألمانيا قادتا المشروع إلى حد كبير. وتود فرنسا تعبئة رؤوس الأموال والدراية الفنية الألمانية. وعلى العكس من ذلك، تود الجمهورية الاتحادية تطوير استخدام الطاقة النووية، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا في سياق دولي لتجنب إثارة الشواغل بشأن ماضيها في زمن الحرب. وتوفر أوجه الكفاءة في الحجم أيضا مبررا اقتصاديا سليما للتعاون. وبدون وجود بيروقراطيات محلية راسخة، كان التعاون الدولي أسهل في الحصول عليه من قطاعات الاقتصاد الأخرى الأكثر رسوخًا.

أنشأت معاهدة روما أيضًا الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، والتي ستصبح لاحقًا مرادفًا لمشروع التكامل بأكمله. وهي تهدف، أولا، إلى تحقيق اتحاد جمركي – تخفيض التعريفات الداخلية وإنشاء تعريفة خارجية مشتركة. ثانياً، استهدفت قضايا المنافسة غير العادلة والإعانات، وحاولت بالتالي بدء العملية التي من شأنها أن تؤدي إلى سوق مشتركة حقيقية.

– **توسيع عضوية الاتحاد خلال الفترة** (1965–1981)

جمعت معاهدة الاندماج لعام 1965 بين Euratom و ECSC والجماعة الاقتصادية الأوروبية تحت نفس اللجنة ومجلس الوزراء. يجلس أعضاء المفوضية الأوروبية بشكل مستقل عن حكوماتهم الوطنية.

لا تجمع معاهدة الاندماج بين مختلف المؤسسات فحسب، بل تهدف أيضا إلى المضي قدما في التحرك صوب تجاوز حدود الولاية الوطنية بتوسيع سلطة اللجنة. وعلاوة على ذلك، يتعين البت في عدد أكبر من المسائل بأغلبية الأصوات وليس بتوافق الآراء. وبعبارة أخرى، قد لا تتمكن البلدان من منع بعض نتائج السياسة العامة من جانب واحد.

- معاهدة ماستريخت

دخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي، الموقعة في ماستريخت في عام 1992 حيز النفاذ في 1993.

شكلت معاهدة ماستريخت خطوة جديدة في عملية إنشاء «اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا». ويقوم الاتحاد على أساس الجماعات الأوروبية. وتدعمه سياسات وأشكال التعاون المنصوص عليها في معاهدة الاتحاد الأوروبي. ولديها هيكل مؤسسي واحد يتألف من المجلس، والبرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومحكمة العدل، وديوان مراجعي الحسابات الذي يمارس سلطاته وفقا للمعاهدات (كونه في ذلك الوقت مؤسسات الاتحاد الأوروبي الوحيدة بالمعنى الدقيق للكلمة). وأنشأت المعاهدة لجنة اقتصادية واجتماعية ولجنة للمناطق، ولهما صلاحيات استشارية. وأنشئ نظام أوروبي للمصارف المركزية ومصرف مركزي أوروبي بموجب أحكام المعاهدة بالإضافة إلى المؤسسات المالية القائمة في مجموعة مصرف الاستثمار الأوروبي، وهي مصرف الاستثمار الأوروبي وصندوق الاستثمار الأوروبي.

وقد مُنح الاتحاد الذي أنشأته معاهدة ماستريخت صلاحيات معينة بموجب المعاهدة، صنفت في ثلاث مجموعات ويشار إليها عادة باسم «الركائز»: وتتألف «الركيزة» الأولى من الجماعات الأوروبية، التي توفر إطارا تمارس فيه مؤسسات الجماعة السلطات التي نقلت الدول الأعضاء سيادتها في المناطق التي تحكمها المعاهدة. أما «الركيزة» الثانية فهي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المنصوص عليها في الباب الخامس من المعاهدة. وتتمثل «الركيزة» الثالثة في التعاون في مجالي العدالة والشؤون الداخلية، المنصوص عليهما في الباب السادس من المعاهدة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- طاهر البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- جون كينيث جالبت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

– شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006

– مصطفى العبد الله الكفري، غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

– أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، فرحات صالح شرننة، أساسيات الاقتصاد، مطبوعات جامعة قاريونيس، 2008.

– عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، بدون دار وسنة النشر.

– محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015.

– ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015.

– بول ساموبلسون، الاقتصاد والمال، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

– عون خير الله عون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة، 2015.

– سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.

–عادل أحمد حشيش، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

– مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008.

– فايرز بن ابراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2022.

– رحيم يونس كرو العزاوي، منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان ، الأردن، 2007.

– محمد عبد الله شاهين محمد، أساسيات علم الاقتصاد، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة.

– علاء مصطفى أبو عجيلة، مناهج البحث العلمي في الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، 2021 الإسكندرية.

– محمد الصغير جاري، منهجية البحث العلمي في الاقتصاد، التسيير، التجارة، 2012.

- المؤسسة العامة للتدريب التقني والفني، إدارة الإنتاج، المملكة العربية السعودية، 2008.
- رضا إسماعيل البسيوني، إدارة الإنتاج، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2008.

- نداء محمد الصوص، الاقتصاد الإداري، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- سوزي عدلي ناشد، محاضرات في الاقتصاد السياسي: نظرية الإنتاج، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2020.
- علي فلاح الزعبي، إدارة التوزيع: مدخل تطبيقي متكامل، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.
- علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر، 2010.
- محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2011.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تسويق: دراسة السوق، المملكة العربية السعودية ، 2009.
- محمد يونس عبد الحليم، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.
- رفعت السيد العوضي، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020.
- حسام عبد العال، النظم الاقتصادية الدولية الحديثة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر،2017.
- حسن لطيف الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2016.
- أسامة دويدار، النظم الاقتصادية –دراسة تحليلية، الشعرى للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

- داليا عادل الريادي، الأنظمة الاقتصادية المقارنة، التعليم المفتوح، كلية التجارة، القاهرة، 2010.
- عمر شريف، السياسات ية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، جامعة باتنة، 2018.

– محمد إدريس، السياسة النقدية، منشورات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

– زكرياء الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

– عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

– صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم والأهداف والادوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.

– بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام، عمان، الأردن، 2018.

– وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.

– الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

– أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك، دار شباب الجامعة، مصر، 1998.

– أحمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

– أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الاسكندرية، مصر، 2000.

– يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

– نبيل حشاد، استقلالية البنك المركزي بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994.

– بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.

أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

– طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن: عمان، 2013.

– أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2000.

– خالد محمد السواعي، الاقتصاد النقدي: النظريات والسياسات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2020.

– رانيا السيخ طه، التضخم: أسبابه، آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.

– علي عبد الوهاب نجا، مشكلات الاقتصاد وطرق حلها : التضخم – البطالة – التخلف الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2020.

– بن حسن السقاف، التضخم: أسبابه وآثارهوسبل معالجته، جامعة عدن، 2022.

- طارق عبد الرؤوف عامر، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

المراجع باللغة الإنجليزية

-Rose-Ackerman, S. (2017). A Review of Geoffrey M. Hodgson, "Conceptualizing Capitalism: Institutions, Evolution, and Future." *Journal of Economic Literature*, *55*(1),

-Barton, A. D. (1964). Business Economics. Bates J. Parkinson J. R. Basil Blackwell, Oxford, 1963 Pp. Xiii -f 328. 49s. 9d. *Business Archives and History*, *4*(2), 182-183. https://doi.org/10.1111/aehr.42br5

-J. R. Hicks on the Economics of Population. (1999). *Population and Development Review*, *25*(2), 345-353.

-Rose-Ackerman, S. (2017). A Review of Geoffrey M. Hodgson, "Conceptualizing Capitalism: Institutions, Evolution, Future." *Journal of Economic Literature*, *55*(1), 182-190.